علـوم اللغــة

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتــاب دوري

١٩

المجلد الخامس | العدد الثالث | ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج٥، ع٣، ٢٠٠٢

قيمة الاشتراك السنوى:

٨٠ جنيهًا مصريًا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٨٠ دولارًا أمريكيًا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد:

٢٠ جنيهًا مصريًا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٢٠ دولارًا أمريكيًا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة

المراسلات:

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى:

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب (٥٨) الدواوين – القاهرة (١١٤٦١) القاهرة – جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٤٢٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

تقديم

هذا هو العدد التاسع عشر من سلسلة علوم اللغة . يضم هذا العدد بحوثًا جادة فى بنية اللغة العربية وقضاياها ، وثمة بحوث أخرى فى النحو والدلالة والمعجم .

البحوث المنشورة في هذا العدد كتبها متخصصون فى علوم اللغة من الجامعات المصرية والكويتية والسعودية .

وترحب علوم اللغة بنشر الدراسات اللغوية الجادة وتتيح للباحثين الحيز المناسب لعرض بحوثهم فى مجالات البحث اللغوى ، كما ترحب بالاتجاهات الحديثة فى الدراسات اللغوية .

تخضع البحوث المنشورة فى هذه السلسلة لنظام تحكيم علمى دقيق ثبت جدواه ، وأصبح يلقى مزيدًا من الترحيب .

والله ولي التوفيق

أسرة التحرير

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث فى علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفضل أن تكون الدراسة فى حدود ١٥٠٠٠ كلمة ، والمراجعة العلمية فى حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقرير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة ، وعرض الكتاب فى حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أى مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة ، على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى فى الاستشهادات المرجعية الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر فى هذا الكتاب عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المحرر أو الناشر.
- لا يعاد نشر أى عمل مما ينشر فى هذا الكتاب الدوري إلا بإذن كتابى من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد فى النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل.

قضايا بنية الكلمة
فى الأعداد الأحادية فى اللغة العربية

د. طيبة صالح الشذر
جامعة الكويت

موضوع هذا البحث الكلمات الدّالة على العدد فى اللغة العربية من الواحد حتى العشرة يتناولها بصورها وألفاظها المعروفة مجردة من أى وصف . أو إشارة أو ترتيب. إن سلم العدد من الواحد إلى العشرة يعد من الألفاظ الأساسية فى اللغة العربية . وقد تناوله النحاة العرب - فى المقام الأول - فى إطار قضايا تمييز العدد ولكن هدف هذا البحث يدخل فى إطار المفردات ، وذلك بتناول الكلمات الدالة على العدد من حيث المكونات الصوتية لها ثم الأوزان الصرفية ثم التذكير والتأنيث .

أولا : المكونات الصوتية :

إن الأصوات التى استخدمت فى أصول هذه الأسماء أربعة عشر صوتًا ترددت تسعا وعشرين مرة :

- فالباء وردت مرتين فى مادتين (ر ب ع) ، (س ب ع) .
- والتاء وردت مرة واحدة فى مادة (ت س ع) .
- والثاء وردت ثلاث مرات فى المواد (ث ن ى) ، (ث ل ث) ، (ث م ن).
- والحاء وردت مرة واحدة فى مادة (و ح د) .
- والخاء وردت مرة واحدة فى مادة (خ م س) .
- والدال وردت مرتين فى مادتى (و ح د) و (س د س) .
- والراء وردت مرتين فى مادتى (ر ب ع) (ع ش ر) .

- والسين وردت أربع مرات فى المواد (خ م س) ، (س د س) ، (س ب ع)، (ت س ع) .

- والشين وردت مرة واحدة فى مادة (ع ش ر) .

- والعين وردت أربع مرات فى المواد (ر ب ع)، (س ب ع) ، (ت س ع)، (ع ش ر) .

- واللام وردت مرة واحدة فى مادة (ث ل ث) .

- والميم وردت مرتين فى مادتى (خ م س) ، (ث م ن) .

- والنون وردت مرتين فى مادتى (ث ن ى) و (ث م ن) .

- والواو وردت مرة واحدة فى مادة (و ح د) .

وعندما صاغت العربية الأعداد من هذه الأصوات فى صيغها المعروفة أضافت إليها ما تتطلبه من أصوات لكل حسب ما هى عليه . وبحسبان الفتحة والكسرة أصواتًا غير الألف والياء حرفى المد ، تكون عدّة الأصوات المستعملة لحاجة الصيغ سبعة أصوات ترددت خمسًا وثلاثين مرة وهى :

الهمزة وردت مرة واحدة فى « أربعة » .

النون وردت مرة واحدة فى « اثنان » .

الهاء وردت ثمانى مرات إذ ختمت بهاء الأعداد من « ثلاثة » إلى « عشرة » .

الألف وردت أربع مرات فى « واحد » و « اثنان » و « ثلاثة » و « ثمانية » .

الفتحة وردت ست عشرة مرة - مع عدم حسبانها إذا كانت قبل الألف - ، مرة واحدة فى كل من «ستة» و «تسعة» ، ومرتين فى كل من «ثلاثة» و «خمسة » و«سبعة » و « ثمانية » ، وثلاث مرات فى كل من « أربعة » و «عشرة » . الكسرة وردت أربع مرات فى « واحد » و « ستة » و « ثمانية » و « تسعة » .

ولما كانت النون قد وردت فى أصوات الصيغ يكون مجموع الأصوات التى استخدمت لتكوين الأعداد عشرين صوتًا ، ومجموع ترددها أربعًا وستين مرة .

وتظهر لنا نظرة إلى صفات الأصوات أنها :

١- منفتحة جميعًا ولا منطبق فيها [١] .

٢- مستفلة فى سائرها ولا مستعلى فيها إلا الخاء [٢] .

٣- سائرها رخوة ولا شديد فيها إلا الهمزة والباء والتاء والدال [٣] .

٤- سائرها مجهورة ولا مهموس فيها إلا التاء والثاء والحاء والخاء والسين والشين والهاء [٤] .

٥- سائرة مصمتة ولا ذلقية فيها إلا الباء والراء واللام والميم والنون [٥] .

٦- لا حرف صغير فيها إلا السين [٦] .

٧- لا حرف قلقة فيها إلا الباء والدال [٧] .

يستخلص جدول ألفاظ الأعداد من قاموس اللغات السامية الذى أورده ولفنسون فى كتابه « تاريخ اللغات السامية » ينتظم عنده الجدول كالآتى :

العربيـة	الآشورية البابلية	العبرية	الآرامية	لغات جنوب الجزيرة والحبشة
أحَدْ (واحد)	أدْو	أحاد	حَدْ	أحَدْ
اثنان	شنا	شنايم	ترين	سَنيت
ثلاثة	شلاَشو	شَلْوش	ثلاث	شَلاَش
أربعة	أربَعو	أرْبَع	أرْبَع	أرْبَع
خمسة	خمشو	حَمش	حَمشا	خَمِس
ستة	ششو	شش	شتًا	سِسو
سبعة	سِبو	شبَع	شبْع	شَبْعو
ثمانية	شمانُو	شمونة	ثمانا	سمَانِي
تسعة	تِشو	تشَع	تشَع	تشَع
عشرة	عشرو	عسر	عسر	عَشرو

(١) فن التجويد ٦٥ - ٧٤ . (٢) السابق .
(٣) السابق نفسه . (٤) نفسه .
(٥) الهامش السابق . (٦) نفسه (٧) نفس السابق .

ولإتمام الصورة فى ذهن دارسى الأعداد تجدر الإحالة إلى الجدول السابق للمقارنة، أن الناظر فى هذا الجدول يجد تناظراً واضحًا فى تكويناتها فى الساميات المختلفة ، بحيث يستنتج عددًا من الملاحظات والحقائق هى :

١- الثاء واللام فى صيغة « ثلاثة » صوت واحد فى العربية وهو كذلك فى الساميات إلا لغة جنوب الجزيرة والحبشة .

٢- لا يجعل ورود الهمزة فى الساميات فى ثلاثة منها خاء (وهى من أدنى الحلق) ، وفى اثنتين منها الحاء. والحرف الثانى فيها جميعًا هو الميم ، والثالث فى ثلاث منها هو الشين وفى اثنتين هو السين .

٣- تكرر السين فى العدد ستة وأصله « سدسه » فى بعض اللغات وتكرر ما يقابله وهو الشين فى بعضها .

٤- فى العدد « سبعة » و « تسعة » تكون العين الحرف الثالث فى الساميات كلها إلا فى الآشورية البابلية .

٥- فى العدد « ثمانية » يكون الحرف الثانى هو الميم فى الساميات كلها والحرف الثالث حرف المد والرابع هو النون والخامس حرف علة .

٦- فى العدد « عشرة » يكون حرف العين هو الأول والراء هو الثالث فيها جميعًا .

٧- لا تختلف أربعة فيها إلا فى هاء التأنيث فى العربية .

٨- ثبات الأول فى العدد « واحدة » فيها جميعًا .

٩- تحول الثاء إما إلى التاء أو الشين أو السين فى الأعداد « اثنين » و « ثلاثة » و« ثمانية » .

١٠- تحول الخاء إلى الحاء فى « خمسة » .

١١- تحول السين إلى الشين فى الأعداد « خمسة » و « ستة » و « سبعة » و « تسعة » وتحول الشين إلى السين فى « عشرة » .

١٢- يختفى حرف الحلق حاءً ثالثًا فى « واحد » ويختفى عينًا ثالثا فى « سبعة » و« تسعة » فى الآشورية البابلية .

١٣- الهمزة فى « أربعة » مثبتة فى الساميات كلها .

فكيف سبق لنا القول بأنها مزيدة وغير أصيلة فى العربية وأنها همزة صيغة ؟

يمكن الاطمئنان إلى هذا بما يأتى :

١- أن العربية عندما اشتقت الأفعال من العدد « أربعة » أهملت هذه الهمزة وعدتها مزيدة، بحيث صار الباحث عن اللفظ يجده فى « رَبَعَ - فَعَلَ » الثلاثى ، لا فى «أَرْبَعَ - فعلل » الرباعى ذى الهمزة الأصلية التى تكون فاءً للكلمة .

٢- يجد الباحث أن الاشتقاقات الصرفية جميعًا لمعنى التربيع اشتقت من الثلاثى "ربع" أيضًا .

٣- لا يجعل ورود الهمزة فى الساميات منها حرفًا أصيلاً فلعل ما حدث لمادة « ربع » فى العربية من زيادة الهمزة لتكوين اسم لهذا العدد قد حدث للمادة نفسها فى الساميات الأخرى .

٤- من صفات اللغات السامية أن أغلب الكلمات يرجع فى اشتقاقه إلى أصل ذى ثلاثة أحرف - لبعضها أصل ذو حرفين - وهذا الأصل فعل يضاف إلى أوله أو آخره حرف أو أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة(٨). وأقرب ما يمكن لنا تصوره هو أن الهمزة هى المزيدة فى أول الكلمة إلا أن العين مزيدة فى آخرها ولأن الراء أو الباء مقحمة فى وسطها .

وهنا يجب القول إن العربية لم تضع فى أصول هذه الأعداد من سماتها المميزة إلا صوت الثاء ،أما الذال والغين والضاد وهى الأصوات الأخرى التى تميز العربية من غيرها من اللغات السامية (٩) فلا أثر لها فيها ، مما يدل على أن هذه الأعداد فى العربية حافظت على أصولها الصوتية السامية الأولى .

ثانيا : الأوزان :

تنتظم ألفاظ العدد فى العربية ثمانية أوزان هى :

١- فاعل : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « واحد » .

(٨) تاريخ اللغات السامية ١٤ .
(٩) تاريخ اللغات السامية ١٧٧ .

٢- أفعان : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « اثنان » .

٣- فعالة : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « ثلاثة » .

٤- أفْعَلَة : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « أربعة » .

٥- فَعْلَة : وعليها لفظان اثنان منها هما « خمسة » و « سبعة » .

٦- فِعلة : وعليها لفظان اثنان منها هما : « ستة » و « تسعة » .

٧- فعالِية : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « ثمانية » .

٨- فَعَلة : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « عشرة » .

والعربية ليست بدعا فى عدم قياسة الأوزان فى الأعداد فمثلها فى ذلك مثل أخواتها من الساميات . فالدارس الذى يستخلص ألفاظ الأعداد فيها من قاموس اللغات السامية الذى أورده - على سبيل المثال - ولفنسون فى كتابه « تاريخ اللغات السامية».

إن الآشورية البابليّة تستخدم تسعة أوزان للتعبير عن ألفاظ الأعداد العشرة وهى: إذ تتخذ فيها صيغة اللفظين المعبّرين عن العدد « واحد » والعدد « ستة » ، وصيغة اللفظين المعبّرين عن العدد « سبعة » والعدد « تسعة » وتستخدم العبريّة تسعة أوزان إذ تتحد فيها صيغة اللفظين المعبرين عن العدد « سبعة » والعدد « تسعة » وتستخدم الآرامية ثمانية أوزان، إذ تتحد فيها صيغة الألفاظ المعبّرة عن الأعداد و « سبعة » و « تسعة » و«عشرة » وتستخدم لغات جنوب الجزيرة والحبشة تسعة أوزان ، إذ تتحد فيها صيغة اللفظين المعبرين عن العدد « سبعة » والعدد « عشرة » (١٠) .

وهذه الظاهرة فى تعدد أوزان ألفاظ الأعداد ليست وقفًا على اللغات السامية ، بل لعله ظاهرة لغوية عامة . ولئن دلَّ هذا على شيء فهو يدل على أن الأعداد فى اللغات كلَّ اللغات لم تنبثق فى ذهن الإنسان فى أيَّة لغة مرّة واحدة وفى ظرف واحد، بل دعت إلى كلّ واحد منها دواعٍ تخالف تلك التى دعت إلى سواه، فجاءت متلوِّنة متنوّعة الجرس والصيغة .

(١٠) تاريخ اللغات السامية ٢٨٢ - ٢٩٤، وقد أثر المؤلف فى قاموسه أن يورد الألفاظ فى العربية مؤنثة إلا لفظ «واحد» . فذكر « اثنان» ثم جاء بما بعدها مجردا من الهاء . وأورد لفظ « ثمان » مضموم النون منونها .

إن الأوزان الثمانية للسلَّم العددى الأول فى العربيّة غير منفصلة عن سائر العربيّة عامة ، وليست شاذةّ عنها . أى أن العربيَّة لم تؤثر العدد فى السلَّم العدّىّ الأول هذا بوزن مقصور عليه لا يشركه فيه شىء من غير العدد . ويتضح ذلك مما يأتى :

١- جاء لفظ « واحد » على وزن « فاعل » كما مرّ ، وهذا الوزن يأتى اسما مثل « كاهل » و « غارب » و « ساعد » و « كاحل » ، ويأتى وصفا مثل « ضارب » و « قاتل » و«جالس » [١١] فإذا جاء وصفا كان له أن يعمل عمل فعله بشروط استقصاها النحاة [١٢] ، وهو عندما يكون وصفا للفظ يدلّ على من يقع منه الفعل [١٣] . وله من الدلالات غير هذه ، الدلالة على اسم المفعول [١٤] ، والدلالة على المصدر [١٥] ، والدلالة على المفعول فيه [١٦] ، والدلالة على معنى الجمع [١٧]، والدلالة على معنى « صاحب الشىء » أو « ذى الشىء » [١٨] والدلالة على معنى المبالغة [١٩] ، والدلالة على الغريزة [٢٠] ، والدلالة على معنى الصفة المشبهة [٢١] ، والدلالة على الوصف للمؤنث من غير هاء ، التأنيث [٢٢] .

ولفظ « واحد » فى السلَّم العدّى المجرد اسم لمفتتح العدد [٢٣] ، أو هو مفتتح العدد [٢٤] ، أو أوّل عدد الحساب [٢٥] ، أو أوّل العدد [٢٦] ، هو إذن ليس وصفا فى افتتاح العدد بل اسم [٢٧] . وقد يكون وصفا فى غير هذا السياق ، كما سيأتى فى قابل الدراسات إن شاء الله تعالى [٢٨] .

(١١) الممتع فى التصريف ١/ ٨٠ ، أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ١٥٤ .
(١٢) الكتاب لسيبويه ٥/ ٢٥٢ ، وشرح ابن عقيل لألفية بن مالك ٢/ ٨٨ وما بعدها .
(١٣) شرح الرضى على الشافية ١/ ١٤٨، شذا العرف فى فن الصرف صـ ٧٧ .
(١٤) معانى القرآن للفراء ٣/ ١٨٢ . (١٥) الكامل فى اللغة و الأدب للمبرد ١/ ١٠٦ .
(١٦) معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٦٣. (١٧) اللسان « سمر » و « جمل » و « بقر » .
(١٨) المختار من صحاح اللغة « رمح » وشذ العرف ١٤١ .
(١٩) أبنية الصرف ٢٧٣ . (٢٠) شذا العرف ١١٤ .
(٢١) شرح الرضى على الشافية ١/ ١٣٧ و ١٤٨ وشذا العرف ٨١ .
(٢٢) ديوان الأدب للفارابى ١/ ٣٣٤ - ٣٦٣ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣/ ٤٤٥ و ٤٤٦ ، والمزهر فى علوم اللغة السيوطى ٢/ ٨٨ و ٨٩ .
(٢٣) اللسان « وحد » والمصباح المنير « وحد » . (٢٤) المصباح « كالسابق » .
(٢٥) القاموس المحيط «الواحد» واللسان «وحد» .
(٢٦) المخصص لابن سيده ١٧/ ٩٧و ٩٨ والمختار من صحاح اللغة «وحد» واللسان « وحد » .
(٢٧) المخصص « كالسابق » .
(٢٨) الآيات فى يوسف ١٢/ ٣٩ ، ٦٧ والرعد١٣/ ٤، وإبراهيم ١٤/ ١٨و ٥٢ وص ٣٨/ ٥، والزمر ٣٩/ ٤، وغافر ٤٠/ ١٦، والبقرة ٢/ ٦١، ١٣٣، ١٦٣ والنساء ٤/ ١١ و١٢ و ١٧١، والمائدة ٧٣، والأنعام٦/ ١٩، والنحل ١٦/ ٢٢و ٥١ والكهف١٨/ ١١٠، والأنبياء٢١/ ١٠٨، والحج ٢٢/ ٣٤، والنور ٢٤/ ٢ ، والعنكبوت ٢٩/ ٤٦ والصافات ٣٧/ ٤، وفصلت ٤١/ ٦، والتوبة ٩/ ٣١، والفرقان٢٥/ ٢٤، والمخصص١٧/ ٩٧ .

ولم يتناوله المشترك اللفظىّ ، فلم يتعاوره أكثر من معنى؛ لذلك لا تجد له فى كتب اللغة غير صورة متقاربة من التعبيرات ، إذ كان المعنى فيه واحدًا .

ومن خصائص لفظ واحد « ما نصّ عليه الفيروز آبادىّ من أنه ليس له تثنية »[٢٩]، وما قصد من ذلك هو أنه لا مثنى له من لفظه ، وشفع قوله هذا بقوله « ولا للاثنين واحد من جنسه »[٣٠] ، أى من لفظه أيضا . ولكن الفيروز آبادىّ نفسه هو الذى قال فى موضع آخر « الواحد أوّل عدد الحساب وقد يثنى »[٣١] . وأشار ابن منظور أيضا إلى تثنية الواحد بعبارة مقاربة ، أوردها شاهدا شعريا رواه ابن الأعرابى هو :

فلمّا التقينا واحدَيْن عَلَوْتُه ... بذى الكفّ إنّى للكماة ضروب[٣٢]

وجلى أن التثنية جاءت للدلالة على الوصف لا على تثنية أول عدد الحساب ، لذلك لا يعتدّ بها فى هذا الموضع من الدراسة .

أما جمع الواحد وتثنيته اللذين لا تكاد تخلو منهما كتب اللغة ومراجعها فالكلام عليهما يندرج تحت الوصف بالعدد ، لأنهما لا يدلان على « جمع » أو « تثنية » أوّل عدد الحساب أيضا . وقد قال ابن جنى فى الواحد يراد به العدد أنه لا يثنىّ ولا يجمع؛ ألا ترى أنهم قد استغنوا عن تثنيته بـ «اثنين» وعن جمعه بـ «ثلاثة» ؟[٣٣] .

وهكذا نجد لفظ « واحد » قد جاء مصوغًا على وزن له دلالات كثيرة ، وورد فى كل دلالة عدد كبير من الألفاظ .

٢- جاء لفظ « اثنان » على وزن « افعان » من المثنى ، فالهمزة فيه وصل ، والألف والنون للتثنية ، ومثله « اسمان » و « ابنان » مثنى « اسم » و « ابن » . وتقول كتب العربية : «اثنان» ضعف الواحد[٣٤] وهو «اسم من أسماء العدد، اسم للتثنية»[٣٥] .

وتجمع المصادر على أنه من مادة « ثنى يثنى ثنيا » ، إذ تضعه المعجمات وكتب اللغة والصرف فى هذه المادة قائلة إنّ اصله « ثَنِيِ» : « فَعَل » لحملهم إياه على

---

(٢٩) القاموس المحيط « الاحد» .

(٣٠) السابق .

(٣١) السابق « الواحد».

(٣٢) اللسان « وحد » .

(٣٣) المخصص ١٧/ ٩٧، ٩٨ .

(٣٤) اللسان « ثمى » والقاموس المحيط « ثنى » .

(٣٥) المصباح المنير « تثنية» .

« اثناء » [٣٦] ، فهو من « ثَنَيْتَ » بوزن « قَلَم » ؛ لأن « الاثنين » قد ثِنى أحدهما على صاحبه ، ويجوز أن يكون أصله « ثِنْى » كـ « جذع » [٣٧] .

وهكذا يربط اللغويّون هذا اللفظ إلى « ثنى الشىء » يثنيه ثنيا : ردّ بعضه على بعض، وقد تثنى وانثنى . وإثناؤه ومثانيته : قواه وطاقه ، واحدها « ثِنْيٌ » و « مَثناه » و « مِثناة » . وتمضى مسيرة الاشتقاق قائلة : « انثنى » انعطف ، وكذلك اثنونى على « أفعوعل » . و « اثنونى فى صدره على البغضاء : انحنى وانطوى . وكل شىء عطفته فقد ثنيته » . . . و « الثنى : ضم واحد إلى واحد . والثنى : الاسم والثنى : الأمر يعاد مرتين ، وأن يفعل الشىء مرتين . . . ويقال : « ثِنَى وثُنَّى » [٣٨] .

ولكنَّ اللغويين إذ يقررون هذا ، وإذ يضيفون أن « الاثنين » قد ثنى أحدهما على صاحبه [٣٩] ، يقررون أيضا أنه ليس للواحد تثنية ، ولا للاثنين واحد من جنسه [٤٠] . فيمكن القول من بعد هذا : إنَّ لفظ « ثِنى » أو « ثَنْى » أو « ثَنىَ » إنْ صحّ أن أحدهما مفرد حقيقى ، أو مقدر متصور ! « اثنان » هو كلفظ « أخ » أو « زوج » أو «توأم» أو « صديق» ، يدل على المفرد مع إشارته إلى علاقة تربطه بلفظ آخر مثله ؛ فهو بهذا لا يستغنى فى التثنية عن الأسلوب المتّبع فى صوغ المثنّى، والمُلزم باتباع المفرد ألفا ونونًا مكسورة فى حال الرفع، وياء ونونا مكسورة فى حالى النصب والجرّ. مع سقوط النون إذا أضيف الاسم إلى ما بعده .

ولكن لفظ «اثنان» ليس مثنًى فى رأى النحاة بل ملحق به ، إذ هو خارج عن حد التثنية وعبارة أبى السعادات بن الشجرى دقيقة فى حدّ التثنية والجمع ، إذ يقول : التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع المستعملان بالعطف ؛ فقولك : « جاء الرجلان » و « مررت بالزيدين » أصله : جاء الرجل والرجل ، و :مررت بزيد وزيد . فحذفوا العاطف والمعطوف ، وأقاموا حرف التثنية مقامهما

(٣٦) المصباح المنير والقاموس المحيط كالسابق، الأمالى الشجرية ٢/ ٦٩.

(٣٧) الأمالى الشجرية ٢/ ٦٩و ٧٠ .

(٣٨) اللسان « ثنى » .

(٣٩) الأمالى الشجرية ٢/ ٦٩ .

(٤٠) القاموس المحيط « الأحد » .

اختصارا ، وصح ذلك لاتفاق الذاتين فى التسمية بلفظ واحد، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف »[41] .

لذلك عدّ « اثنان » و « ثنتان » خوارج عن حد التثنية ، ملحقات بالمثنى؛ إذ لم يسمع « اثن » ولا « اثنة » ولا « ثنت »[42] . ويقول الليث : « اثنان » اسمان لا يفردان قرينان، لا يقال لأحدهما « اثن » كما أن «ثلاثة» أسماء مقترنة لا تفترق »[43] .

وهنا سيظهر المجال واسعا أمام تعليلات الصرف لتقول كلمتها فتسدّ بها هذه الثغرة ، إذ تقول بلسان ابن سيده : « قال أبو علىّ «اثنان » محذوف موضع اللام ، كما أن قولهم « ابنان » كذلك[44] ، ونجد الفيْومى بعده يقول : « الاثنان » من أسماء العدد : اسم للتثنية حذفت لامه هى ياء . وتقدير الواحد «ثنى» ووزن «سبب» ، ثم عوّض همزة وصل فقيل «اثنان» وللمؤنث «اثنتان »، كما قيل: «ابنان» و «ابنتان»[45] .

نصل من هذا إلى أن « اثنان » يحمل دلالتين ، دلالة التكرار والورود أكثر من مرّة ، وهذا ما تنهض به المادة اللغويّة « ث ن ى » ، ودلالة تحديد عدد هذا التكرار، وهذا ما تنهض به الصيغة إذ تلحقه بالمثنى فى حين أنّ الصيغة واللفظ اتحدا فى لفظ العدد « واحد » وتضافرا وتظاهراً .

ويمكن أن نفترض أن ارتباط مادة « ثنى » فى العربية بالعدد ظهر بعد ظهور أسلوب التثنية بالألف والنون ، أى أنّ أصل ما ظهر هو المادة «ثنى» الدالة على الانعطاف والتكررّ غير المحدود الكمّية ولا ذى الدلالة على عدد، ثم ارتبط هذا اللفظ بالعدد بإلحاقه بالمثنى بزيادة الألف والنون أو الياء والنون. ومن هذه المفردة الجديدة الحاملة لمعنيين مرتبطين اشتق ما جاء من الألفاظ دالا على الثنائية مثل « المثنّى » و«المثَنىَ» و« الثناء » وغيرها .

وآية ما نذهب إليه :

---

(٤١) الأمالى الشجرية ١/ ١٠ .

(٤٢) شرح الأشمونى ١/ ٧٦ .

(٤٣) اللسان « ثنى » .

(٤٤) المخصص ١٧/ ٩٨ .

(٤٥) المصباح المنير « ثنية » .

أ) إن الألف والنون لا تزالان آية التثنية فى الاسم : وفى الفعل أيضا؛ كما فى المضارع « يذهبان » و « تتحدثان » . وتحمل الألف وحدها مهمّة التثنية فى الماضى مثل « ذهبا » و « تحدثا » و« ذهبتا » و « تحدثتا » ، وفى المضارع المنصوب والمجزوم مثل « لن يتحدثا » و « لن يذهبا » ، و « لم تتحدثا » ، و «لم تذهبا » ، وفى الأمر مثل « اذهبا » و « تحدثا ، وفى إضافة المثنى إلى ما بعده مثل «ولدا زيد». وتبدل فى الاسم ياءً فى النصب والجرّ .

ب) إنّ مادة (ثنَى) فى العربية لم تعبر عن التكرار مرة ومرة لا أكثر فى العدد إلاّ مرتبطة بالألف والنون، أى أن أصل ما ظهر هو المادة «ثنى» لا أكثر فى اللغة كلها. ولو كانت المادة اللغوية هى التى تملك التعبير عن تكرار الوحدة العدديّة مرّة ومرّة لا أكثر فى العربية لما احتاجت إلى الارتباط بالألف والنون .

جـ) إنّ لفظ العدد « اثنان » يغاير الفاظ سائر الأعداد الثمانية التى تليه فى صيغها الصرفية الست ّفى كونه يدل على جمعيةّ التكرار بالصيغة الصرفـيّة ، وعلى كمية التكرار بالمادة اللغوية كما سيتضح ذلك فى الصفحات التالية .

د) إن « اثنان » يتّخذ منهجا قياسيا فى التثنية مشبها بذلك كلَّ مثنًى آخر، فى حين لا يتَّخذ سائر ما يليه من الأعداد منهجًا قياسيًا ما ؛ وذلك ناتج عن أنّ مرتبة التثنية مرتبة واحدة فى حين أنّ مرتبة الجمعيَّة تختلف حسب الكمية ؛ فلكل كميَّة سماع خاصّ بها .

وابتداء من العدد « اثنين » ينشطر عالم الأعداد شطرين متمايزين ، هما الأعداد الفردية أو الوترية ؛ وهى الأعداد التى لا يمكن شطرها إلى شطرين متماثلين بوحدات تامّة. بل لابدّ لإحدهما أن يزيد على الآخر بوحدة عدديّة ، وأن يقل صاحبه عنه بوحدة عددية مماثلة والأعداد الزوجيّة أو الشعفيّة، وهى الأعداد التى يمكن شطرها إلى نصفين متماثلى الكمية .

قبل البدء بتدارس الأعداد التى تزيد على « اثنين » يجب القول أنّ هذه الأعداد تَدْخل الدراسة فى مرحلة جديدة هى مرحلة الجمع إذ تُؤثِر العربيِّة العدد «واحد» بالإفراد ، والعدد « اثنين» بالتثنية ، أما العدد بعد الاثنين فينتظم كلّه فى سلك الجمع.

٣- (٤٦) مما يلفت النظر فى الأعداد الثمانية المبدوءة ، بـ «ثلاثة » والمنتهية بـ « عشرة » أنهـا لم تأتِ على وزن واحد، بل جاءت على ستة أوزان ، كمـا مر بنا قبل فى هذه الدراسة ، ولم تأت من مـادّة لغويةّ واحدة بل من ثمانى مـواد مختلفـة ، فقد اعتمد كلّ منها فى تأدية معناه على عمادين اثنين ؛ صيغة تدّل على الجمعية ولا تحدد مقدارها بل تشير إلى تكرار المادة أكثر من مـرّة ومرّة، ومادّة لغوية تشير إلى كميّة هذا التكرار. فلا تنتظم هـذه الأعدّاد الثمانيـة كما هو واضح صـيغة صـرفية واحدة تتـعدّد موادّها اللغويّة (٤٧) ، ولا مادّة لغوية واحدة تتعدد صيغها الصرفية (٤٨) .

لقد سبق لنا القول أن العربيِّـة لم تؤثر السلم العددىّ الأوّل بأوزان بدْع لا يشركه فيها غـيره، وقد ثبت لنا ذلكْ بالنسبة للعددين «واحـد» و «اثنان»، وسنبحث ذلك بعد قليل بالنسبة للأعـداد الأخرى من هذا السلّم، وقد سبق لنا القول أن الأعداد الجـمعيّة اكتسبت دلالة الجمـعية من أوزانها الصرفيِّة، ودلالة الكميـة من موادها اللغوية . . فما آية القولين يا ترى ؟

يهدينان الاستقصاء إلى ما يأتى :

أ) صيـغة «ثـلاثة»: «فعَـالة». وجاء عليـها من الألفـاظ: اثنتان وخـمسـون لفظة من الصـحيح (٤٩) ، واثنتان وأربـعون لفظة من المـضاعف (٥٠) وسـبع لـفظات من المـثـال(٥١) ، وثلاث من اللفـيف المفروق الـواوى، وأربع من اللفيف المـفروق اليائى(٥٢) ، وست من الأجوف الواوىّ، وواحدة من الأجوف اليائى (٥٣) ، فهذه خمس عشرة كلمة ومائة كلمة ، منها ثلاث دوالّ على الجمع هى : « الصحابة » :

---

(٤٦) لا تزال الدراسة تتناول المناقشة الثانية ولذلك جاءت الفقرة متمـمة للفقرتين السابقتين فى مناقشة العدد « واحد » والعدد « إثنين » .

(٤٧) لو كان هذا الاحتمال قائمًا لكان ممكنًا أن تختار اللغـة أيا من الصيغ الست فلو اختارت صيغة « أفعلة » لجاءت الألفاظ « اثلثة » و « أربعة» و «أخمسةِ» و«أسدسه» و «اسبـعة» و «اتمنة» و «اتسعة» و«اعشرة» لتدل على ما يرمز إليه بالأرقام ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و١٠ وليقس ما لم يقل من الأوزان والصيغ الخمس الأخرى.

(٤٨) لو كان هذا الاحتمال قائما لكان ممكنًا أن تختار اللغة أيا من المواد اللغوية الثمانى ، فول اختارت مادة «خمس» مثلا لوجدنا الألفاظ «خمسـة» و «اخمسة» و «خمسة» و«خمسة» و«خماسية»و «خَـمسة»، لتدل على ما يرمز إليه بالأرقام ٣ و ٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ ويلتبس فيها كمـا هو واضح عددان بعددين وليقس ما لم يقل فى المواد «ثلث» و «ربع» و«سدس» و«سبع» و«ثمن» و«تسع» و «عشر» . .

(٤٩) ديوان الأدب ١/ ٣٨٤ .

(٥٠) السابق : ٢/ ٦٧ - ٦٩ .

(٥١) السابق : ٣/ ٢٣٣، ٢٣٤ .

(٥٢) السابق : ٣٦٩ .

(٥٣) السابق : ١/ ٣٨٤ .

وهى فى الأصل مـصدر [٥٤] ، و« الجمـاعة » [٥٥] ، و« الزرافة » : الجـماعة من الناس ، ولا جمع فيها ذا مفرد إلا « الصحابة » ؛ إذ هى جمع « صاحب » . ولم يجمع « فاعل » على « فعالة » إلا هذا [٥٦] .

ب) صيـغة « أربعة » : « أفـعلة » وليست « فَعْلـلَة » بدليل سقوط الهـمزة فى مشتقاتها كلها [٥٧] ، ولو كانت أصليّة ما سقطت ، ولكانت عندئذ رباعية . وجاء عليها من الألفاظ فى اللغة تسعٌ ، منها لفظتان دالتان على الجمع هما « الأزْفَلَة » : الجماعة من الناس ، ومثلها معنى « الأجْفَلَة » [٥٨] ولعلهما واحد. ولا الجمع فيها .

جـ) صيغة « خَمْسَة » و « سَبْعَة » : « فَعْلَة » ، وجاء عليها خمس وثلاثون لفظة ومائتا لفظة من الصـحيح [٥٩] ، وإحدى وسبعـون لفظة من المضاعف [٦٠] ، وثـلاث وثلاثون لفظة من المثـال الواوىّ ، ولفظة واحدة من المضـاعف الواوىّ، ولفظتان من اللفـيف ، ولفظة واحدة من المـثال اليـائىّ [٦١] ، وثلاث وثـلاثون لفظـة من الأجوف الواوّى [٦٢] ، وإحدى وثلاثون لفظة من الأجوف اليائى [٦٣] ، فمجموع ما جاء عليها خمس وثلاثون لفظة وثلاث مائة لفظة ، منها أربع عشرة دالة على الجمع هى :

الحَلْبَة : الخيل تجتمع للسابق من كل أوب ولا تخرج من موضع واحد .

الفَقْعَة : جمع « فقع » وهو ضرب من الكمأة وهى من النوادر .

الرَعْلَة : القطعة من الخيل .

الجَمْلَة : يقال : « أخذه بجملته » إذا أخذه أجمع .

الهَجْمَة : الخمسون من الإبل إلى ما زادت ، وقال الأصمعى : « هى المائة ».

الجَبْهَة : الخيل .

النَدْهَة : الكثرة من المال [٦٤] .

---

(٥٤) السابق : ٣٨٥ . (٥٥) السابق : ١/ ٣٨٥ . (٥٦) اللسان « صحب » .

(٥٧) اللسان « ربع » . (٥٨) ديوان الأدب ١/ ٢٧٢ ، واللسان « زفل » و « جفل » .

(٥٩) ديوان الأدب ١/ ١٣٤ - ١٤٧ . (٦٠) السابق : ٣/ ١٢ - ١٧ .

(٦١) السابق : ٢١١و ٢١٢ . (٦٢) السابق ٣٠٧ - ٣١٠ واللسان « عيل » .

(٦٣) ديوان الأدب ١/ ٣١٠ - ٣١٢ .

(٦٤) ديوان الأدب ٣/ ١٢ - ١٨ .

الكَبَّة : الجماعة من الناس .

النَخَّة : الرقيق، أو البقر العوامل .

الصرَّة : الجماعة .

الجَقة : جماعة القوم .

الصِقّة : جماعة الناس .

الثلَّة : جماعة الغنَم .

الجَمَّة : جماعة يسألون الديَة (٦٥) .

ولا جمع فيها كما هو واضح إلا لفظة واحدة هى « الفقعة » : جمع فقع وهو ضرب من الكمأة وهى من النوادر ، ويكفينا تعليق الفارابىّ هذا .

ويجب القول إن العربيةّ صاغت المصادر الدالة على المرّة من الثلاثىّ على هذا الوزن وصاغت عليه أيضا بعض ما شذّ من المصادر الدالة على الهيئة (٦٦) .

د) صيغة : « ستَّة » و « تسعة » : « فِعْلَة» : وجاء عليها اثنتا عشرة لفظة ومائة لفظة من الصحيح (٦٧) ، وست وستون من المضاعف (٦٨) ، وثلاث لفظات من المثال(٦٩) ، وخمسون لفظة من الأجوف (٧٠) ، وثلاث وستون لفظة من الناقص الواوىّ واليائىّ (٧١) . فمجموع ذلك أربع وتسعون لفظة ومائتا لفظة ، منها إحدى وعشرون لفظة دالة على الجمع هى :

الرِثدَة : الجماعة من الناس يقيمون ولا يظعنون

اللِبْدَة : مثل الرثدة (٧٢) .

عِترةُ الرجل : رهطه الأدنون (٧٣) .

هم قوم شِجْعَة : أى شجعان ونظيره غلمة وغلمان (٧٤) .

العِدْفة : من الرجال ما بين العشرة إلى الخمسين .

---

(٦٥) السابق : ١/ ١٣٤ - ١٤٧ .

(٦٦) شذا العرف : ٧٦ .

(٦٧) ديوان الأدب : ٣/ ١٢ - ١٧ .

(٦٨) السابق : ٣٥ / ٣٩ .

(٦٩) السابق : ٢١٣ و ٢١٤ .

(٧٠) ديوان الأدب ٣/ ٣٢٧ - ٣٣٠ .

(٧١) ديوان الأدب : ١/ ١٩٧ .

(٧٢) ديوان الأدب ١/ ١٩٨ .

(٧٣) الصحاح مواد باب الواو واليائى .

(٧٤) ديوان الأدب : ١/ ١٩٨ .

الحِزْقَة : الجماعة من الناس وهى الخِرْقَة .

الفِرقة : واحدة الفِرَق من الناس .

السِفْلَة : نقيض العِلْيَة .

الغِزْلَة : جمع غزال (٧٥) .

الحِرْمَة : الذين يجترمون النخيل ، أى : يصرمونه .

الحِزمة : من الإبل نحو الصِرْمَة .

الصِرْمَة : من الإبل ما بينَ العشرة إلى الأربعين .

الغِلْمَة : جمع غلام .

ضِبْنَة الرجل : عياله (٧٦) .

العِدْة : الفرقة (٧٧) .

الجِلة : جمع جليل مثل صبىّ .

حلَة : قوم حلة : أى حلول (٧٨) .

جيرة : جمع جار .

شِيعة الرجل : اتباعه وانصاره (٧٩) .

إخوة وأخوة : جمع « أخ » (٨٠) .

حِشوة : حِشوة البطن وحَشوتـه : أمعاؤه ، وفلان من حِشوة بنى فلان ، أى : من ردّالهم .

الخِصية : جمع خَصِىّ وكذلك الخصيان .

الصِبية : جمع صَبّى وكذلك الصبيان .

---

(٧٥) السابق : ١٩٩ . (٧٦) ديوان الأدب : ٢٠١ . (٧٧) السابق : ٣/ ٣٦ .

(٧٨) السابق : ٣٨ . (٧٩) السابق : ٣٢٨ .

(٨٠) من هذه المفردة إلى نهاية السرد مستفاد من الصحاح للجوهرى فى موادها .

العلية : فلان من علية الناس، وهو جمع رجل على ، أى : شريف رفيع .

الفتية : جمع فتىّ وهو السخى الكريم . . . وكذلك فتيان وفتوّ .

النِسْوَة والنُسْوَة والنساء والنسوان : جمع امرأة من غير لفظها .

ومن هذه الألفاظ كما هو واضح جاءت كل من « الشجعة » و « السفلة » و«الغزلة» و « الغلمة » و « الحلة » و « الجيرة » و « الأخوة » و « الخصية » و«العلية » و « الفتية » و « النسوة » جموعًا .

ويجب القول هنا أيضا إن العربية صاغت المصادر الدالة على الهيئة من الثلاثى على هذا الوزن ، وصاغت عليه أيضا بعض ما شذّ من المصادر الدالة على المرة [(٨١)].

هـ) صيغة « ثمانية » : « فعالية » لأن مادتها « ث م ن » وجاء عليها أربع عشرة لفظة [(٨٢)] منها لفظة واحدة دالة على الجمع هى « زبانية » ، وهى جمع قيل واحدة «زِبْنيّ»، وقيل « زبنية » ، وقيل « زَبانى » ، و« الزَّبانية » : الشرط [(٨٣)]. ومما يجدر ذكره أن أوزان الصيغة الثالثة المتصرفة من صيغ منتهي الجموع - وهى الجمع الذى يمتاز عن مفرد بألف زائدة وبعدها ثلاثة أحرف أوسطها متحرك وثالثها هاء التأنيث - تأتى على تناغم إيقاعى مع صيغة « فعالية » ؛ لأنها مثلها فى كون الحرفين الأولين مفتوحين ، والثالث ألفا، والرابع مكسورًا ، والخامس مفتوحا ، والسادس هاء تأنيث، وهذه الوزانات جموع كلها ، وتشيع هذه الأوزان فى اللغة المعاصرة فى أسماء القبائل والعشائر والأسر ؛ ويمكن تقصى ذلك بنظرة سريعة فى معجم القبائل العربية [(٨٤)] .

و) صيغة « عَشَرْة » : « فَعَلْة » ، وجاء عليهان خمس وثمانون لفظة ومائة لفظة من الصحيح [(٨٥)] وثلاث لفظات من المضاعف [(٨٦)] ، وخمس وستون لفظة من الأجوف [(٨٧)] ، ولفظة واحدة من الأجوف الصحيح الواو [(٨٨)] أما الناقص فتأتى منه اللفظة وقد أُبدلت لامها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيختلف جرسها وأن اتفق صرفها

---

(٨١) شذا العرف : ٧٦ .

(٨٢) ديوان الأدب ١/ ٤٧٣ - ٤٧٤ .

(٨٣) السابق : ٤٧٤ .

(٨٤) معجم القبائل العربية .

(٨٥) ديوان الأدب : ١/ ٢٣٤ - ٢٤٣

(٨٦) السابق : ٣/ ٤٥ .

(٨٧) السابق : ٣٣٩ - ٣٤٢ .

(٨٨) السابق : ٣٤٤ .

لذلك لا نرى إلى ذكرها وعدّها سبيلا ، فمجموع الألفاظ إذن هو أربع وخمسون لفظة ومائتا لفظة ، جاء منها ثمان دوال على الجمع هى :

الحَرَجَة : الجماعة من الإبل .

الحَفدة : الأعوان والخدم (٨٩) .

بنو فلان « هَدَرَةَ » ، أى : ساقطون ليسوا بشىء (٩٠) .

قوم « شَجَعَة » ، أى : شُجعاء (٩١) .

يقال هم « طبَقَة » من الناس (٩٢) .

« الدكَلة » هم الذين لا يجيبون السلطان من عزّهم (٩٣)

« البررة » جمع بارّ (٩٤) .

« العَوَرة » من الأعور (٩٥) .

وهذه الصيغة « فَعَلَة » مقيسة جمعًا فى « فاعل » صفة للمذكر العاقل مما كان صحيح اللام نحو « فاسق - فسقة » و « خائن - خونة » (٩٦) . فالجمع الذى له مفرد من هذه الصيغة كثير جدا . ومنه على سبيل المثال ما جاء فى القرآن الكريم من قوله تعالى : ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ (٩٧) و ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ ﴾ (٩٨) أما لفظة « خزَنَة » فقد وردت فى القرآن الكريم أربع مرات كانت فى أحداهن مفردة وفى الآخريات مضافة (٩٩) .

بعد هذا الاستعراض لصيغ الأعداد يمكن القول أن الألفاظ من « ثلاثة » إلى «عشرة » هى ليست جموعا بل أسماء جموع . وإذا كنا قد وجدنا فى عدد مما شابهته من الألفاظ وزنا ألفاظا هى جموع قياسية أو سماعية لها مفردات من لفظها ، فإننا لا نعرف لأى من هذه الألفاظ مفردات من لفظه .

---

(٨٩) ديوان الأدب : ١/ ٢٣٥ .
(٩٠) السابق : ٢٣٧ .
(٩١) السابق : ٢٣٨ .
(٩٢) السابق : ٢٤٠ .
(٩٣) السابق : ٢٤١ .
(٩٤) السابق : ٣/ ٤٥ .
(٩٥) السابق : ٣٤٤ .
(٩٦) أبنية الصرف : ٣٠٤ .
(٩٧) عبس : ٨٠/ ١٥، ١٦ .
(٩٨) عبس : ٤٢ .
(٩٩) انظر : المعجم المفهرس « خزنة » .

ما يثيره هذا السلم من المناقشات أن تتبع أصول ألفاظه يظهر لنا أنها لم تتجاوز الثلاثى قط. ولم تقل عنه إلى الثنائى إلا فى « اثنان » . فبالرغم من أن اللغويين يرون أنها من « ثنى » لا يمكن الاطمئنان إلى ما يرون . لو كان أصلها كذلك لا يمكن أن يقال فيها « ثنيان » « لا أن يتحيل لثنائياتها الواضحة ليتم تساوقها مع الذوق اللغوى العربى فى ميله إلى الثلاثية شأنها فى ذلك شأن أخواتها الساميّات ، فتضاف إليها الهمزة الموصولة فى أولها فى العربية كما تم ذلك لمادة « أخ » أو « دم » أو « أب » أو يضاف إليها حرف المد فى آخرها فى الساميات فالنظر فى الجدول العددى السامى يظهر الألف فى آخر أصل مادة المثنى فى الآشورية البابلية وفى العبرية وفى لغة جنوب الجزيرة والحبشة .

ولو كانت « اثنان » ثلاثى لما وجدت لفظة « ثنتان » من غير همزة مع لفظة «اثنتان » بالهمزة .

ولعل فى ورود هاتين الصيغتين للمثنى المؤنث دليلا على الأصل الثنائى للكلمة فاستقراء أساليب التأنيث القياسية فى العربية يظهر لنا أن لها منهجا يكاد يكون هو الغالب فى التأنيث فيما يمكن صوغه فيما يأتى :

١- إذا كان المؤنث على وزن المذكر من غير ما تغيير فى بنائه اللفظى بنته على الفتح ، وألحقته هاء لتحافظ على نطق الفتح وسمتها هاء التأنيث ، فإذا اتصلت المؤنثة بهذا الأسلوب بما بعدها حولت الهاء تاء [١٠٠] ولهذا يأتى مؤنث « مرء » «مرأة» ومؤنث « طالب » « طالبة » .

٢- إذا تغير بناء المؤنث عن بناء المذكر فنقص عنه ، أنهت العربية المؤنث بفتحة متوسطة الطول سمتها ألفا مقصورة كما فى « غضبان » « غضبى » و «حيران » «حيرى » .

٣- إذا تغير بناء المؤنث عن بناء المذكر بنقص في بعضه واختلاف فى حركاته أنهت العربية المؤنث بفتحة طويلة تقف بعدها على حرف صحيح هى الهمزة كما فى «أبيض » و « بيضاء » و « أسمر » « سمراء » فقد نقصت الهمزة فى أول المذكر وفتحت الفاء الساكنة وأسكنت العين المفتوحة [١٠١] .

---

(١٠٠) دأب كثير من الدارسين على تسمية هذه الهاء تاء وفى الصحيح إنها ليست كذلك بل هى هاء كما رأى كبار علماء العربية كالخليل بن أحمد وسيبويه والأخفش والفراء والكسائى والمبرد وغيرهم .

(١٠١) بالرغم من إشارات اللغويين والصرفيين سابقا إلى علامات التأنيث المذكورة ، لم يحاولوا استنتاج العلاقات الصرفية الايقاعية بنوع الفتح لصياغة المذكر والمؤنث ، والمحاولة هذه فى هذا البحث هى المحاولة الأولى فى هذا الصدد .

فالفتح إذن هو الألصق بالتـأنيث والأدل عليه فى المقيس من العـربية ، ويجد المتتـبع ظلالا واضحة لهذا الذوق فى غيـر العربية ، ففى الإسبـانية للذكر ، « دون » وللمؤنث « دونـا » ، وكذلك « مانيـول » و « مانيـولا »، « ودوق » و « دوقا » وفى الإيطالية « سينيور » و « سينـوريتا » ويجد المتتبع أيضا كثيـرا من الأسماء فى غير هذه اللغات تنتهى بالألف إذا كانت للمؤنث ولعل فى هذا مـا يؤيد أن الفتح هو المستحب فى الإناث .

بعد هذا العرض يمكن القول أن أصل « ثِنتان » هو « ثَنَيان » ، مثنى لـ « ثِنَه » التى هى مؤنث « ثن » وذهب توالى الحركات وكثرة الاستعمال بفتحة النون فى «ثِنتَان» وأن العربية دارت هذه الثنائيـة وصبت لها فى الأصل « ثن » فأضافت إليـه حرف الياء فنقلته إلى الثلاثية .

ثالثا : التذكير والتأنيث :

ما تجـدر مناقشته فى دراسـة هذا السلمّ ما يظهر بـوضوح من اختتـام ألفاظه من «ثلاثة » إلى « عشـرة » بهاء مـفتوح مـا قبلهـا ، وتلك هى هاء التأنيث. فلمـاذا جاء التأنيث هنا لهـذه الألفاظ يا ترى ؟ حاول من قبل غيـر واحد من رجال اللغة ودارسـيها التعليل لهذا ، ولكنهم لم يعللوا له فى الأعداد الممـحوضة للعد المجردة له ، بل عللوا له فيها متصلة بالمعدود ، وقد جمع أقوالهم أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى فى كتاب المذكر والمـؤنث فقال : **فإن قال قـائل : « لم صارت الهاء تثبت فى عـدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة ، ولا تدخل فى عدد المـؤنث من الثلاث إلى العشرة » ؟ قيل له : « فى هذا ثلاثة أقوال : « قال الفـراء ومن قال بقوله : « تثبت فى عدد المـذكر من الثلاثة إلى العشرة ، ولم تثبت فى عدد المؤنث من الثلاث إلى العشـر ، لأن العدد مبنى على الجمع ، فلما كانوا يثبتون الهاء فى جمع المذكر فيقـولون : « صبى » و«صِبية » ، و« غلام » و « غِلمة » ، و «رغيف» و « أرغفـة » ، و « قرد » و « قردة»، و « حجر » و « حجارة » ، أثبتوها فى عدده لأن العـدد مبنى على الجمع ، ولما كانوا لا يدخلون الهاء فى جمع المؤنث فـيقولون « ركبة » و « ركب » و « قـردة » وقرد لم يدخلوها فى عدد المؤنث ، لأن العدد مبنى على الجمع ، ولم يحك فى الإعلال لهذا عن الخليل ويونس وسيبويه والأخفش وغيرهم من شيوخ البـصريين شىء ، وقال أبو حاتم السجستانى : «**

إنما إدخلوا الهاء فى عدد المذكر ولم يدخلوها فى عدد المؤنث لأن المؤنث أثقل من المذكر ، وأكثر المؤنث فيه هاء التأنيث ، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء ليكون أخف له ، لأن الهاء لزمت الواحدة وذلك ثقل ، فكرهوا أن يمكنوا ذلك الثقل ، حتى ينتقل من الواحد إلى الجماعة ، ففروا من ذلك فحذفوا الهاء من الجمع ليعتدل الجمع ، فيكون ثقيل مع خفيف وأما المذكر فخفيف فأدخلوا الهاء فى جمعه ، فقالوا : ثلاثة ، ليكون خفيف مع ثقيل ، فيعتدل وكرهوا أن يجمعوا بين الثقليين فجعلوا ثقيلا مع خفيف وخفيفا مع ثقيل قلت (والكلام لأبى بكر الأنبارى) : ثم نقض أبو حاتم هذا القول على نفسه بأن قال : الثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال ، إلا أنه مؤنث لا علامة للتأنيث فيه ، فهو أخف لفظا مما فيه حروف التأنيث ، فهذا تناقض ، لأنه زعم أنهم لم يدخلوا الهاء فى عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقيل ، فأرادوا أن يكون خفيف مع ثقيل ، وادخلوا الهاء فى عدد المذكر لأنه خفيف ، فأرادوا أن يكون ثقيل مع خفيف ، فدل هذا الكلام على أن عدد المذكر مؤنث ، وعدد المؤنث مذكر (١٠٢) .

ثم ساق الأنبارى رأى المبرد محمد بن يزيد فيما تلا ، فلم يكن فيه تعليل التأنيث عدد المذكر وتذكير عدد المؤنث، بل عد الأمر قاعدة ناقش ما شذ عنها (١٠٣) .

أما رأى السجستانى فقد كفانا الأنبارى رده عليه ، وأما رأى الفراء فى أن العدد مبنى على الجمع فى لفظه بورود صيغ من الجمع بالهاء للمذكر وصيغ بغير الهاء للمؤنث فمردود عليه بأن ما أورده من صيغ الجمع ليست أولى بالقياس عليها من غيرها من الصيغ التى لا هاء فيها ، فجمع صبى « أصب » و « صبيان » و« صبوان » وجمع « غلام » : « غلمان » وجمع « رغيف » «رغف» و « رغفان » « تراغيف » وجمع « قرد » « قرود » و « أقراد » و« أقرد » و« قرد » وجمع « حجر » : « أحجار » و « أحجر » و « حجر » (١٠٤) . فلماذا تركت العرب هذه الجموع كلها ولم تبن العدد للمذكر إلا على ذى هاء التأنيث ؟

وجمع « ركبة » : « ركبات » ، وجمع « قِردَة » : « قِرْدات » (١٠٥) مما تلحقه علامة التأنيث ، فلماذا تركت العرب هذه الجموع ، ولم تبن العدد للمؤنث إلا على الجمع الخالى من علامة التأنيث هاءً كانت أم غير هاء ؟

---

(١٠٢) كتاب المذكر والمؤنث ص ٦٢٥ .

(١٠٣) كتاب المذكر والمؤنث ٦٢٨ وما بعدها .

(١٠٤) لسان العرب مواد هذه الألفاظ .

(١٠٥) لسان العرب مواد هذه الألفاظ .

إن الفصل فى هذا يمكن أن يقوم كما يأتى : لقد سبق القول إن ألفاظ الأعداد لم تكن تستعمل فى مبدأ استعمالها مجردة ، بل مرتبطة بالمعدود . وإذا كانت معدوداتها كلها جموعا مضافة إليها الأعداد أنفسها، عوملت من حيث التأنيث والتذكير معاملة ما يسبق المجموع أو يلحق به من أسبابه ، لأن الألفاظ التى تدل على الجمع تعامل معاملة المؤنث إلا إذا كان على صيغة الجمع بالواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا إذ يجب فى أسبابها التذكير لتأولها بالجمع (١٠٦) . ولكن الناظر فى كتب العربية يجد ميلها إلى التأنيث واضحا قويا ، ويظهر ذلك في كتاب الله العزيز كثيرا ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ (١٠٧) ، وقوله تعالى : ﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى﴾ (١٠٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ ﴾ (١٠٩) ، وقوله تعالى ﴿ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ (١١٠) ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾ (١١١) ، وقوله تعالى : ﴿ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ ﴾ (١١٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ (١١٣) وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ (١١٤) ، وقوله تعالى : ﴿ آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل﴾ (١١٥) ، وقوله تعالى : ﴿ أم تأمرهم أحلامهم بهذا﴾ (١١٦) . وقد وردت لفظة « قالت » فى إحدى عشرة مرة فى القرآن الكريم مسندة إلى جمع مذكر . لقد تحملت أسباب الجموع كما رأينا علامة التأنيث ولم تتحملها هى .

وهكذا تتحمّل هذه الكلمات علامة التأنيث مع جموع المذكر لتشير إلى لمح هذه الصفة الغالبة من صفات الجمع عند العرب ، وهكذا أيضا ارتبطت الأعداد بهاء التأنيث عندما كانت سببا من أسباب جمع المذكر فارتبطت هاء التأنيث بتذكير المعدود حتى عندما يكون المعدود مما يجمع بالواو والنون والياء والنون. وعندما جرّدت هذه الأعداد من المعدود واستعملت ممحوضة للعدّ لا غير حملت معها هذه الهاء .

---

(١٠٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٤٠٣ .
(١٠٧) الحجرات ٤٩/ ١٤ .
(١٠٨) التوبة ٩/ ٣٠ .
(١٠٩) التوبة : ٨ .
(١١٠) التوبة : ٧٠ .
(١١١) غافر : ٤٠ / ٥٠ .
(١١٢) الأنعام ٦/ ١٥٨ ، والنحل ١٦ / ٣٣ .
(١١٣) البقرة : ٢/ ٢٦٠ .
(١١٤) مريم ١٩ / ٨٣ .
(١١٥) يونس ١٠/ ٩ .
(١١٦) الطور : ٥٢ / ٣٣ .

أما تذكيرها مع المؤنث كما سيمر بنا ذلك فليس غريبا فى العربية فإذا كان تأنيثها مع المذكرات المجموعة يسببه لمح التأنيث فى الجموع المذكرة تلك ، فإن وضوح صفة التأنيث فى الجمع يغنى الأعداد عن تحمل علامة الصفة ، وليست الأعداد بدعا فى تحملها الصفة عن معدوداتها فى العربية ، إذ فيها أيضا صفات تحمل عن موصوفاتها علامة التأنيث إن لم يكن فى الجملة دليل على التأنيث . وهذه الصفات هى التى جاءت على وزن « فعيل » بمعنى المفعول ، و «فعُول » ، و« مفعال » ، «مفعَل » ، إذ هى صفات يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فإذا جاء فى الجملة دليل على التأنيث لم تؤنث الصفة فتقول مثلا « زينب امرأة حبيب » ، أما إذا قلت « مررت بحبيب » [١١٧] فإن المعنى ينصرف إلى المذكر لا غير ، فإذا كنت تعنى المؤنث قلت «مررت بحبيبة » وفى العربية صفات لا تحتاج إلى التأنيث لاقتصار الوصف بها على المؤنث ، وقد مرّ بنا فى درسنا للعدد « واحد » ذكر جماعة منها .

ومهما يكن من أمر فإن العربية فى سلوكها مع العدد فى التأنيث والتذكير ليست بدعا فى الساميات فإن العربية والسريانية تسلك ذلك أيضا [١١٨] .

ما تجدر مناقشته فى أمر هذه الأعداد فى هذا السلم هو أنها تتسم بسمة تخالف فيها ما تعارف عليه علماء العربية بعامة فى أمر الكلمات المجردة ، فالناظر فى كتب العربية يجد أن الأسماء ترد فيها غالبا مفردة ، مذكرة ، مرفوعة ، محلاة بأداة التعريف، ولعل هذا يتضح فى المعجمات أكثر منه فى غيرها ، إنَّ النظر فى هذه الألفاظ يؤدى إلى أنها :

١- أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها ليؤثر فيها، بل هى مفردة بما أنها اسماء جموع ، وأما « واحد » فمفرد وأما « اثنان » فاسم على حياله وهو بذلك مفرد أيضا .

٢- ذات صيغ فى التأنيث والتذكير ثابتة مترثة ، فلا يصح عليها ما يصح على سواها ليُذكر لمؤنثها مذكر

٣- مرفوعة الألفاظ فى الدرج ، موقوفة فى غير الدرج ، ولقد قرن أصحاب معانى

---

(١١٧) شذا العرف : ٩١ - ٩٢ .

(١١٨) تاريخ اللغات السامية ٣٦٢ .

القرآن ومعربوه ومفسروه حروف أوائل السور وحروف المعجم أيضا بالأعداد من حيث الوقف. وأقدم من فعل ذلك منهم أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة إذ قال : إن العرب تقول فى حروف المعجم كلها بالوقف إذا لم يدخلوا حروف العطف ، فيقولون « ألف باء تاء ثاء » ويقولون : « ألف وباء وتاء وثاء » وكذلك العدد عندهم ما لم يدخلوا حروف العطف ، فيقولون « واحد » « اثنان » «ثلاثة » . ويدلّك على أنه ليس بمدرج قطع ألف « اثنين » وهى من الوصل ، فلو كان وصلها بالذى قبلها لذهبت ، ولكن هذا من العدد ، والعدد والحروف كل واحد منها شيء مفصول على حياله [١١٩] وقد قال الزجاج مثل ذلك [١٢٠] ، والزمخشرى أيضا وأبو حيان الأندلسى [١٢١] .

النظر فى هذا يؤدى بنا إلى القول بأن الإعراب يدخل الكلمة المتصلة بسواها أى اتصال مهما دنا وقل ، فإذا لم يظهر ذلك الاتصال عدم الإعراب ، ألا ترى أن الدرج بالعطف اظهر الإعراب ، فى كلام العرب، وأن القطع والوقف اخفاه .

٤- مجردة من أداة التعريف ، ويمكن التأول لذلك بما يلى :

أ) إن الكلمة فى المعجم العربى وسواه من كتب العربية إنما توضع فى سياق يبنى عليها فيه سواها فتكون مسند إليها ، فهى بذلك مبتدأة فى أغلب أحوالها ، وتعريف المبتدأ هو الأصل ورفعه كذلك ، وليست الأعداد كذلك .

ب) إنها كانت من قبل فى أغلب أحوالها مضافة إلى معدوداتها مما يمنع اقترانها بحرف التعريف ولزمها ذلك حين جردت من المعدود وجعلت للعد .

جـ) إنها فى التجريد أسماء لمعانيها فلا حاجة بها إلى أداة التعريف .

---

(١١٩) معانى القرآن للأخفش ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(١٢٠) معانى القرآن وإعرابه للزجاج جـ ص ٢١ .

(١٢١) الكشاف للزمخشرى جـ١ ص ٢٠ . وانظر البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى جـ١ ص ٣٢ .

د) لا يصدق عليها أى نوع من أنواع أداة التعريف « ال » فهى معها لا للعدد ولا لاستغراق الجنس ولا لتعريف الحقيقة [١٢٢] .

نتائج البحث :

١- إن العربية لم تؤثر السلم العددىّ بأوزان محددة لا يشركها فيها غيرها .

٢- جاء لفظ واحد على وزن فاعل ، وليس له تثنية .

٣- من العدد اثنين ينشطر عالم الأعداد شطرين متمايزين ، هما الأعداد الفردية أو الوترية ، وهى الأعداد التى لا يمكن شطرها إلى شطرين متماثلين بوحدات تامة .

٤- العدد بعد الاثنين ينتظم كله فى سلك الجمع .

٥- الأعداد الثمانية المبدوءة بثلاثة والمنتهية بعشرة لم تأت على وزن واحد ، بل جاءت على ستة أوزان .

٦- صيغة ثلاثة : فعالة وهى صيغة عربية جاء عليها من الألفاظ : اثنتان وخمسون لفظة من الصحيح ، واثنتان وأربعون لفظة من المضاعف ، وسبع لفظات من المثال ، وثلاث من اللفيف المفروق الواوى وأربع من اللفيف المفروق اليائى .

٧- صيغة أربعة : أفعلة صيغة عربية جاء عليها من الألفاظ فى اللغة تسع منها لفظتان دالتان على الجمع .

٨- صيغة خمسة ، وسبعة فعلة ، صيغة عربية وجاء عليها خمس وثلاثون لفظة ومائتا لفظة من الصحيح ، وإحدى وسبعون لفظة من المضاعف وثلاث وثلاثون لفظة من المثال الواوى، ولفظة واحدة من المثال اليائى ، وثلاث وثلاثون لفظة من الأجوف الواوى وإحدى وثلاثون لفظة من الأجوف اليائى ، فمجموع ما جاء عليها خمس وإحدى وثلاثون لفظة من الأجوف اليائى ، مجموع ما جاء عليها خمس وثلاثون لفظة وثلاث مائة لفظة منها أربع عشر دالة على الجمع .

٩- العربية صاغت المصادر الدالة على المرة من الثلاثى على وزن فعلة وصاغت

(١٢٢) شرح ابن عقيل لألفية بن مالك جـ١ ص ١٥٤

عليه أيضا بعض ما شذ من المصادر الدالة على الهيئة .

١٠- صيغة « ستة » و « تسعة » : فعلة صيغة عربية جاء عليها اربع وتسعون لفظة ومائتا لفظة ، منها إحدى وعشرون لفظة دالة على الجمع .

١١- صيغة : ثمانية : فعالية لأن مادتها « ث م ن » وبهذا الوزن وردت فى المعاجم العربية جاء عليها أربع عشرة لفظة منها لفظة واحدة دالة على الجمع .

١٢- صيغة عشرة :؛ فعلة ، وجاء عليها خمس وثمانون لفظة ومائة لفظة من الصحيح، وثلاث لفظات من المضاعف ، وخمس وستون لفظة من الأجوف فمجموع الألفاظ إذن أربع وخمسون لفظة ومائتا لفظة ، جاء منها ثمان دوال على الجمع .

١٣- أن الألفاظ من « ثلاثة » إلى « عشرة » ليست جموعًا بل أسماء جموع .

١٤- الألفاظ من ثلاثة إلى عشرة ، تنتهى بهاء مفتوح ما قبلها ، وتلك هى هاء التأنيث .

المصادر والمراجع :

١- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) .

معانى القرآن - تحقيق فائز محمد الحمد الشركة الكويتية، الكويت ، ١٩٨١م .

٢- الاشبيلى ، ابن عصفور أبو الحسن على.

الممتع فى التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوه طبعة (٣) دمشق ١٩٧٨م .

٣- الاشمونى ، أبو الحسن على نور الدين .

شرح الأشمونى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط٣ مطبعة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ م .

٤- الأنبارى ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ) .

المذكر والمؤنث ، تحقيق طارق عبد عون الجنابى - وزارة الأوقاف / بغداد ١٩٧٨ م .

٥- الأندلسى ، أبو حيان محمد بن يوسف ت ٧٥٤ هـ .

تفسير البحر المحيط ، مطبعة السعادة / القاهرة ١٩٨٦م .

٦- الجوهرى ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد .

الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار / بيروت دار العلم للملايين ١٩٧٩م .

٧- الحديثى ، خديجة .

أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ، مكتبة النهضة / بغداد ١٩٦٥ م .

٨- ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١ هـ)

جمهرة اللغة ، طبعة جديدة بالأوفست مؤسسة الحلبى / بالقاهرة .

٩- الرازى ، محمد بن أبى بكر بن عبد القادر ت (بعد ٦٩١) .

مختار الصحاح ، (مصطفى الحلبى/ القاهرة ١٩٥٠ م) .

١٠- الرضى ، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) .
شرح شافية ابن الحـاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخريـن مطبعة حجازى / القاهرة ١٣٥٦ هـ .
١١- الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل (ت ٣١١ هـ)
معانى القرآن وإعرابـه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبى المكتبـة العصرية / بيروت ١٩٧٣ م .
١٢- الزمخشرى ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) .
الكشاف ، مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٦٦ م.
١٣- سيبويه ، أبو بشر عمر بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) .
الكتاب ، تحـقيق عبد السـلام هارون ، الهيئة المـصرية العامة للكتـاب / القاهرة ١٩٧٧ م .
١٤- ابن سيده ، أبى الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ) .
المخصص ، المكتب التجارى للطباعة والنشر / بيروت .
١٥- السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) .
المزهر فى اللغة ، تحقيق جاد المولى وأبى الفضل إبراهيم / القاهرة .
١٦- ابن الشجرى ، أبو السعادات هبة الله بن على بن حمزة (ت ٥٤٢ هـ) .
الأمالى الشجرية ، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية ت ١٣٤٩ هـ .
١٧- الصبان ، محمد بن على ١٢٠٦ هـ .
حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، عيسى البابى الحلبى / القاهرة .
١٨- عبيد عزة .
فن التجويد ، حمص - الشام ١٩٧٧ م .

١٩- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) .

شرح ابن عقيل لالفية ابن مالك ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد / القاهرة ١٩٦٢م .

٢٠- العكبرى ، أبى البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) .

التبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق محمد البجاوى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى / القاهرة ١٩٧٦ م .

٢١- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) .

معانى القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، دار الكتب المصرية / القاهرة ١٩٥٥ م .

٢٢- الفارابى ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠ هـ) .

ديوان الأدب ، تحقيق أحمد مختار عمر / مجمع اللغة العربية / القاهرة ١٩٧٤م.

٢٣- الفيروز آبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) .

القاموس المحيط ، ترتيب الطاهر أحمد الزاوى / الطبعة الثانية مطبعة الحلبى / القاهرة ١٩٧٠ م .

٢٤- الفيومى ، أحمد بن محمد المقرئ .

المصباح المنير ، تحقيق مصطفى السقا/ المطبعة البابى الحلبى / القاهرة .

٢٥- كحالة عمر رضا .

معجم قبائل العرب ، بيروت دار العلم للملايين ١٩٧٨م .

٢٦- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) .

الكامل فى اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر . القاهرة .

٢٧- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) .
لسان العرب ، بيروت دار لسان العرب .
٢٨- ولفنسون ، أبو ذؤيب .
تاريخ اللغات السامية ، دار القلم بيروت ١٩٨٠ م .

(فعَال)

دراسة عند اللغويين العرب ومعجم

إعداد
د. مجدى إبراهيم يوسف
كليــة الآداب - جامعة حلــوان

حدود الدراســـة :

موضوع هذه الدراسة: (فَعَالِ)، دراسة عند اللغويين العرب ومعجم، فقد ذكر اللغويون العرب كلمات كثيرة جاءت على (فَعَالِ)، مثل : بَدَادِ، وحَذَامِ، وفَجَارِ، وقَطَاطِ، وقَطَامِ، ولَكَاعِ، ونَزَالِ، وغير ذلك .

لقد أورد الصغانى (ت ٦٥٠هـ) فى كتابه (ما بنته العرب على فَعَالِ) [١]، (١٣٧) كلمة جاءت على (فَعَالِ)، منها (١٣٠) كلمة مأخوذة من الفعل الثلاثى، و (٧) كلمات فقط من الرباعى . ثم استدرك عليه السيوطى بعض الألفاظ، وذكرها فى كتابه المزهر فى علوم اللغة، فى مبحث تناول فيه (ذكر فَعَالِ المبنى على الكسر) [٢] .

كان سيبويه (ت ١٨٠هـ) قد تناول هذه الصيغة فى (باب من الفعل سُمّى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) [٣] وفى (باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث) [٤]، وتناولها المبرد (ت ٢٨٥هـ) فى (باب ما كان من الأسماء المعدولة على فَعَالِ) [٥]، وجاء فى الكامل (هذا تفسير ما كان من المؤنث على فَعَالِ مكسور الآخر، وهو أربعة أضرب، والأصل واحد) [٦] . ثم تناولها ابن السراج (ت

١- نُشر هذا الكتاب بتحقيق عزة حسن - مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق سنة ١٩٦٤م .
٢- انظر : المزهر فى علوم اللغة ٢/ ٨٧ وما بعدها
٣- انظر : الكتاب ١/ ٢٤١ .
٤- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٠ وما بعدها .
٥- انظر : المقتضب ٣/ ٣٦٨ وما بعدها .
٦- انظر : الكامل ١/ ٢٧٨ .

٣١٦ هـ) فى (باب الأسماء المبنية المفردة التى سُمِّى بها الفعل) [١]، وتناولها الزجاجى (ت ٣٤٠ هـ) فى (باب ما جاء من المعدول على فَعَالِ) [٢]، وهكذا اهتم العلماء بهذه الصيغة وتناولوها فى مؤلفاتهم، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التراث اللغوى إلا وفيه كلام عن (فَعَالِ) بشكل أو بآخر، مما يؤكد على اهتمام العلماء بهذه الصيغة .

لقد ذكر الفارابى (ت ٣٥٠ هـ) فى ديوان الأدب ما جاء من الكلمات على (فَعَالِ) ، وهو أول معجم عربى مرتب حسب الأبنية الصرفية، بتحقيق الأستاذ الدكتور/ أحمد مختار عمر - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٦ م .

كما أفرد الصغانى (ت ٦٥٠ هـ) كتابًا مستقلاً لهذه الصيغة، سَمّاه (ما بنته العرب على فَعَالِ) ، وقد نُشِر هذا الكتاب بتحقيق الدكتور/ عزة حسن - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق ١٩٦٤ م .

وهكذا اهتم العلماء بهذه الصيغة اهتمامًا بالغًا، فتناولوها فى مؤلفاتهم، كما أفرد لها بعض العلماء كتبًا مستقلة ، مثل كتاب الصغانى .

وترد فى المعاجم اللغوية كلمات كثيرة جاءت على (فَعَالِ)، ومن هذه المعاجم: ديوان الأدب للفارابى (ت ٣٥٠ هـ)، وأساس البلاغة للزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) ، والقاموس المحيط للفيروزابادى (ت ٨١٧ هـ) ، وتاج العروس للزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ) ، وغير ذلك .

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف اللغويين العرب من صيغة (فَعَالِ)، وكيفية بنائها من الفعل الثلاثى أو الرباعى، فقد ذكر سيبويه أنها جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَل)، أو (فَعُلَ)، أو (فَعِلَ) ، وهذا معناه أنها تبنى من الثلاثى، وأمّا الرباعى فيعتمد فيه على ما ورد مسموعًا، نحو : قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ [٣].

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت (فَعَالِ) للمؤنث، أم المذكر، فقد ذهب العلماء إلى أنها مؤنثة معرفة، وأنها فى المؤنث بمنزلة (فُعَل) فى المذكر.

١- انظر : الأصول ٢/ ١٣٠ وما بعدها .
٢- انظر : الجمل ٢٢٨ وما بعدها .
٣- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٠

وتهدف هذه الدراسة أيضًا إلى معرفة الأوجه التى تُسْتَخدم فيها (فَعَالِ) معدولةً، كأن تكون اسمًا للفعل فى معنى الأمر، مثل : نَزَالِ ، تَرَاك، وحَذَار، أو صفة للمؤنث نحو : خَبَاثِ، وفَسَاقِ، أو مصدرًا للمؤنث نحو : فَجَارِ، ويَسَارِ، أو أن تكون اسمًا للعلم المؤنث، نحو : حَذَامِ ورَقَاشِ.

كما تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف العرب من بناء أو إعراب (فَعَالِ)، فأهل الحجاز يجعلونها مبنية على الكسر دائمًا، وبنو تميم يعاملونها معاملة الممنوع من الصرف، فيجعلونها مرفوعة فى حالة الرفع، ويجعلونها بعلامة النصب فى حالتى النصب والجر .

كما تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن موقف بنى تميم مما جاء على (فَعَالِ) وآخره الراء خاصة، نحو : سَفَار وحَضَارِ، فقد اختاروا مذهب أهل الحجاز بالبناء على الكسر .

وتحاول هذه الدراسة أن تكشف عن طبيعة استخدام (فَعَالِ) فى المادة اللغوية التى تتمثل فى شواهد العلماء من الشعر أو القرآن الكريم والقراءات القرآنية .

كما تحاول أن تكشف هذه الدراسة عن دلالة بناء فَعَالِ ، فقد ذكر العلماء أنَّ باب فَعَالِ فى الأمر يراد به التوكيد .

وأخيرًا تحاول هذه الدراسة صُنْعَ معجم لغوى لِمَا جاء على (فَعَالِ).

وتعتمد مادة هذه الدراسة على كتب التراث النحوى واللغوى، فضلاً عن المعاجم العربية، وما إلى ذلك مما يطول بنا المقام لو أخذنا نعدده، ويكفى أن نشير إلى : الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والمقتضب والكامل للمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، والجمل للزجاجى (ت ٣٤٠ هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، وما إلى ذلك حتى السيوطى (ت ٩١١ هـ) . فضلاً عن كتاب ما بنته العرب على فَعَالِ للصغانى (ت ٦٥٠ هـ). وأمّا المعاجم العربية فمنها : معجم ديوان الأدب للفارابى

(ت ٣٥٠ هـ) ، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، والقاموس المحيط للفيروزابادى (ت ٨١٧ هـ)، وتاج العروس للزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ)، وغير ذلك كثير .

وثمة مصادر أخرى ومراجع ستكون ضمن قائمة المصادر والمراجع فى ختام هذا البحث إن شاء الله تعالى .

وفيما يلى بيان ذلك :

أولاً: بناء فَعَالِ:

ذكر سيبويه أنّ (فَعَالِ) تكون بناءً للأسماء المؤنثة المعدولة [١]، وتناولها فى باب (ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث، كما جاء المذكر معدولاً عن حده ، نحو : فُسَقَ، ولُكَعَ، وعُمَرَ، وزُفَرَ، وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث) [٢] .

لقد أوضح سيبويه أقسام المعدول على فَعَالِ، يقول (فقد يجئ هذا المعدول اسمًا للفعل، واسمًا للوصف المنادى المؤنث، كما كان فُسَقُ ونحوه للمذكر، وقد يكون اسمًا للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلاّ مؤنثًا لمؤنث، وقد يجئ معدولاً كعُمَرَ، ليس اسمًا لصفة ولا فعل ولا مصدر) [٣] .

لقد وافق العلماء سيبويه فى اختصاص (فَعَالِ) بالأسماء المعدولة، فقد تناولها المبرد فى (باب ما كان من الاسماء المعدولة على فَعَالِ) [٤]، وكذلك فعل الزجاجى [٥] .

وقد ذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) إلى أنَّ فَعَالِ تكون للمعدول ولغير المعدول أيضا ، يقول (فَعَالِ) تنقسم قسمين: معدول وغير معدول ....) [٦] . لقد قَسّم ابن عصفور غير المعدول إلى أربعة أقسام . [٧] :

١- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٠
٢- نفسه
٣- الكتاب ٣/ ٢٧٠
٤- انظر : المقتضب ٣/ ٢٦٨ .
٥- انظر : الجمل ٢٢٨ (باب ما جاء من المعدول على فَعَالِ) .
٦- الجمل ٢٢٨
٧- شرح الجمل ٢/ ٢٤٢

أحدها : أن يكون اسمًا مفردًا نكرة، مثل : جَمَادِ وجَنَاحِ .

والثانى : أن يكون مصدرًا ، مثل : ذَهَابِ

والثالث : أن يكون صفة، مثل : جَوَادِ .

والرابع : أن يكون جمعًا بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو : سَحَابِ .

والعَدْل معناه كما ذكر ابن جنى (أن تلفظ ببناء وأنت تريد آخر، نحو : عُمَرَ، وأنت تريد : عامر ، وزُفَرَ وأنت تريد زافرا .. (١) .

وذكر الجرجانى أن العدل فى اصطلاح النحويين: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى (٢) .

وفَعَالِ مؤنثة، وهى فى المؤنث بمنزلة فُعَل فى المذكر: مثل : عُمَر وزُفر، والدليل على تأنيثها اتصال الفعل معها بتاء التأنيث، كما فى قول زهير (٣) :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدرعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

فالشاهد فى البيت أن (نَزَالِ) اسم مؤنث، بدليل دخول تاء التأنيث فى الفعل (دُعِيَتْ) ، ونَزَالِ بمعنى انْزِلْ، وهو معدول عن المُنَازَلَةَ (٤) .

ومثله قول زيد الخيل (٥) :

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنّ سَيْفى ... كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ومثله قول الشاعر (٦) :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ... وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمْ

١- اللمع ٢/٧

٢- التعريفات باب العين ص ٨٥

٣- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧١، والمقتضب ٣/ ٣٧٠، والجمل ٢٣٣، والإنصاف ٢/ ٥٣٥، وشرح المفصل ٤/ ٢٦ واللسان (ن ز ل) .

٤- انظر : المقتضب ٣/ ٣٧٠، والأعلم الشنتمرى ٢/ ٣٧ ، واللسان (ن ز ل)

٥- انظر : المقتضب ٣/ ٣٧١ ، والكامل ١/ ٢٧٩، واللسان (ن ز ل) .

٦-انظر : الإنصاف ٢/ ٥٣٥، واللسان (ن ز ل) .

فـ (نَزَالِ) مؤنثة لدخول تاء التأنيث فى (كانت) .

لقد صرّح سيبويه بأنَّ فَعَالِ مؤنثة، يقول (ومما يدلك على أن فَعَالِ مؤنثة، قوله : دُعِيَتْ نَزَالِ، ولم يقل : دُعىَ نَزَالِ) [1] .

ومما يدل على تأنيث (فَعَالِ) أيضا أنها تأتى مبنية على الكسر، يقول المبرد (اعلم أنه لا يُبْنَى شىء، من هذا الباب على الكسر إلاّ وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته .... وكان أصل هذا أن يكون إذا أردت به الأمر ساكنًا كالمجزوم من الفعل الذى هو فى معناه، فَكَسَرْتَهُ لالتقاء الساكنين، ... والكسر مما يؤنث به، ... تقول للمرأة : أَنْتِ فَعَلْتِ، فالكسر علامة التأنيث، وكذلك : إنكِ ذاهبة، وضَربتُكِ يا امرأةُ ...) [2].

ويقول أيضًا : (ولمّا كان المؤنث معدولاً ... اختير له الكسر لأنه كان معدولاً عما فيه علامة التأنيث، فَعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة، لأن الكسر من علامات التأنيث، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: إنَّكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنت تفعلين، لأن الكسرة نوع من الياء، فلذلك ألزمته الكسرة) [3] .

ثانيا : صوغ (فَعَالِ) من الثلاثى :

أجاز سيبويه [4] صوغ (فَعَالِ) من كل فعل ثلاثى سواء أكانت عينه مفتوحة (فَعَل)، أو مضمومة (فَعُل) ، أو مكسورة (فَعِل) .

ولا يجوز صوغه من الرباعى، ولكن يعتمد فيه على السماع فقط، نحو : قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ. يقول سيبويه : (واعلم أن (فَعَالِ) جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ، ولا يجوز من أَفْعَلْتُ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاّ أن تسمع شيئًا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك : قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ) [5] .

وقد أوضح أبو حيان الأندلسى (ت ٧٤٥ هـ) أن الثلاثى لو كان غير مجرد من الزيادة، نحو : اقتدر ، فلا يبنى منه فَعَالِ، وكذا من غير المتصرف وغير التام، فلا تقول : وَذَارِ، وكَوَانِ قائمًا [6] .

١- الكتاب ٣/ ٢٧٩ .
٢- الكامل ١/ ٢٧٩
٣- المقتضب ٣/ ٣٧٤
٤- انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٠
٥- الكتاب ٣/ ٢٨٠
٦- انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٨

لقد ذكر ابن هشام [1] (ت ٧٦١ هـ) أنه يجوز قياسًا مطردًا صوغ (فَعَالِ) الدال على الأمر من الفعل الثلاثى التام، ومثَّل لذلك بأمثلة نحو : نزالِ بمعنى انْزِلْ من نَزَل، وذَهَابِ بمعنى اذْهَبْ من ذَهَبَ، وكَتَابِ بمعنى اكْتُبْ من كَتَبَ .

وثم ذكر أنه يقال [2] : يا فَسَاقِ بمعنى يا فاسقة من فَسَق ، ويا فَجَارِ بمعنى يا فاجرة من فَجَرَ، ويا زَنَاءِ بمعنى يا زانية من زنا ، ويا سَرَاقِ بمعنى يا سارقة من سَرَق .

ثم أوضح ابن هشام [3] أنه لا يجوز صوغ شىء فيها من نحو : اللصوصية، لأنها لا فِعْلَ لها ، ولا من نحو : دَحْرَجَ واسْتَخْرجَ وانْطَلَقَ ، لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كَانَ و ظَلَّ وبات وصار، لأنها ناقصة وليس تامة .

وقد ذكر أبو حيان الأندلسى [4] أنه قد سُمِع من غير المجرد بَدَارِ من بادر، ودَرَاكِ من أَدْرَكَ. ثم ذكر أن أبا بكر بن طلحة - قاس على دَرَاكِ، فأجاز أن يبنى فَعَالِ من كل فعل يكون على وزن أفعل ، كما جاز بناؤه فى التعجب .

ونقل عن المبرد أنه لا ينقاس شىء من الثلاثى ولا غيره على وزن فَعَالِ ، فلا تقول قَعَادِ ولا ضَرَاب، تريد : اقعد : واضرب [5] .

ثالثا : صوغ (فَعَالِ) من الرباعى :

ذكر سيبويه أن (فَعَالِ) يصاغ من الثلاثى، ولا يجوز أن يصاغ من الرباعى [6].

ولا ينكر سيبويه سماعه من غير الثلاثى، فما سُمِع استعماله من غير الثلاثى يؤخذ به، يقول (... ولا يجوز من أَفْعَلْتُ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاّ أن تسمع شيئًا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك : قَرْقَارِ وعَرْعَارِ) [7] .

١- انظر : شذور الذهب ١٣٠ .
٢- انظر : شذور الذهب ١٣٠ .
٣- انظر : السابق
٤- انظر : ارتشاف الضرب ١٩٨/٣
٥- انظر : السابق .
٦- انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٠ .
٧- نفسه

لقد اكتفى سيبويه فى صوغ (فَعَالِ) من الرباعى بما ورد مسموعًا من العرب، نحو : قَرْقَارِ وعَرْعَارِ، واستشهد على ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة [1] بقول الشاعر [2] :

قَـــالَتْ له ريحُ الصَّـــبا قَـــرْقَـــارِ

يقول سيبويه (فإنما يريد بذلك قالت له : قَرْقِره بالرَّعْدِ للسَّحاب) [3]

وعَرْعَارِ بمنزلة قَرْقَارِ، وهى لعبة ، وإنما هى من عَرْعَرْتُ [4] .

لقد جعل سيبويه قَرْقَارِ وعَرْعَارِ.. فَعَالِ من الرباعى قَرْقَرَ، وعَرْعَر [5].

وقد جاءت عَرْعَارِ فى قول الشاعر [6] .

مُـــتَكَنِّفى جَنْبَىْ عُكاظَ كِلِيــهَـــمَـــا يَدْعُـــو ولِيَـــدهم بهـــا عَـــرْعَـــارِ

وعَرْعَارِ : صوت الصبيان إذا لعبوا، والعَرْعرةٌ: لعبة لابناء العرب يتداعون إليها بهذا اللفظ [7] .

ويلاحظ أن قَرْقَارِ وعَرْعَارِ فَعْلالِ، وهذا ما جعل المبرد يقول (غلط سيبويه فى هذا، وليس فى بنات الأربعة من الفعل عدل، وإنما قرقار وعرعار حكاية للصوت، كما يقال : غاق غاق، وما أشبه ذلك من الأصوات) [8]، ويقول المبرد: (... ولا يجوز أن يقع عدل فى ذوات الأربعة ، لأن العدل إنما و قع فى الثلاثى لأنه يقال فيه فاعلت إذا كان من كل فعل مثل فعل الآخر، كقولك : ضاربته وشاتمته، ويقع فيه تكثير الفعل، كقولك، ضَربّت وقتَّلت وما أشبه ذلك) [9] .

وقد صَرّح ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) بأنّ سيبويه قد خُولف فى حمل قَرْقَارِ

١- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٦ .
٢- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٦، وابن يعيش ٤/ ٥١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٩٨، والأشمونى ٣/ ١٦٠ واللسان (قرر) .
٣- الكتاب ٣/ ٢٧٦
٤- انظر: السابق
٥- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٦ ، ٢٨٠ .
٦- انظر : ابن يعيش ٤/ ٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٩٩، والأشمونى ٣/ ١٦٠ .
٧- انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٨ .
٨- انظر : تعليقات السيرافى ٢/ ٤٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٩٨ . .
٩- انظر: تعليقات السيرافى ٢/ ٤٠ .

وعَرْعَارِ - على العدل ، لخروجهما عن الثلاثى الذى هو الباب، وجُعِلا حكاية للصوت المردود دون أن يكونا معدولين، وهو القياس، لأن بناء فَعَالِ إنما يجئ من الثلاثى، وهذا العدل إنما جاء فيه، فأما الرباعى نحو : قرقار، وعَرْعار فهو فَعْلال، وليس بفَعَالِ) (١) .

وأكدّ أبو حيان الأندلسى (ت ٧٤٥ هـ) أنَّ قَرْقَارِ وعَرْعَارِ - فَعْلَالِ، يقول (... وأمّا ما جاء على فَعْلَالِ، فسُمع من كلامهم قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ، وجَرْجارِ ..) (٢)، وذكر أنها عند سيبويه والأخفش من فَعْلَل التى هى فعل، ثم ذكر أن سيبويه لا يقيس عليها، وأن الأخفش قاس عليها فأجاز فَرْطَاسِ وأَخْرَاجِ من فَرْطَسَ وأَخْرَجَ (٣) .

ونقل أبو حيان الأندلسى رأى المبرد، يقول: (... وذهب أبو العباس إلى أن قَرْقَارِ وعَرْعَارِ - ليسا من قرقر ولا عرعر، وأنكر أن يكون اسم فعل مسموعًا من رباعى . وقرقار عنده حكاية عن صوت الرعد، ... وعَرْعَارِ عنده صوت الصبيان إذا لعبوا، والعَرْعَرةُ لعبة لأبناء العرب يتداعون إليها بهذا اللفظ، ... وحكى عن أبى عمرو والمازنى مثل قول المبرد أنهما حكايتا صوت) (٤) .

وكان ابن خالويه قد ذكرأنه ليس فى كلام العرب رباعى بُنى على الكسر، مثل: حَذَام، وقَطَامِ، فى الثلاثى - إلاّ أربعة أحرف، وهى على ما ذكرها ابن خالويه : (٥)

قَرْقَارِ، وجَرْجَار، وهَمْهَامِ ، وهَيْهَات: فى لغة من كسر .

وذهب الزجاج إلى أنه (لا يجوز أن تقول : سَلْسَالِ يا رجل، أى سَلْسِلْ، ولا زَلْزَالِ، أى : زَلْزِلْ، لأنّ ذوات الأربعة لا تتصرف فيقع منها ما يقع فى ذوات الثلاثة، فلذلك قَلّتْ هذه الأبنية فى ذوات الأربعة) (٦) .

١- شرح المفصل ٤/ ٥٢

٢- ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٨ .

٣- انظر : السابق .

٤- ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٨ ، ١٩٩ .

٥- انظر : ليس فى كلام العرب ٨٣، ٨٤ .

٦- ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٨ .

رابعًا: أنواع (فَعَالِ):

ذكر سيبويه أن فَعَالِ المعدول قد يجئ (... اسمًا للفعل، واسمًا للوصف المنادى المؤنث، ... وقد يكون اسمًا للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلاَّ مؤنثًا لمؤنث. وقد يجئ معدولاً كعُمَرَ، ليس اسمًا لصفة ولا فعل ولا مصدر) [١] .

وذهب المبرد إلى أن الأسماء المعدولة على فَعَالِ تكون على (خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه، فذلك الضرب هو ما كان مذكرًا أو مؤنثًا غير مشتق، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله النكرة .

فأمّا المذكر، فنحو قولك : رَبَابِ، وسَحَابِ، وجَمَالِ .

وأما المؤنث ، فنحو قولك: عَناق ، وأتَانِ، وصَنَاعِ) [٢] .

لقد أوضح المبرد [٣] أنواع فَعَالِ المعدول، وهى أربعة ولا تكون إلا مؤنثة معرفة ، مثل :

أ- ما يقع فى معنى الفعل، نحو: حَذَارِ يا فتى ، ونَظَارِ يا فتى ، ومعناه : احذر وانظر .

ب- ما يقع فى موضع المصدر، نحو : الخيل تَعْدو بَدَادِ يا فتى، ومعناه : بِدَدًا، ومثله : لا مَسَاسِ يا فتى، أى : لا مُمَاسَّة .

ج- تكون صفة غالبة حالَّة مَحَلّ الاسم، كتسميتهم المنيَّة: حَلَاقِ يا فتى .

د- ما كان معدولاً للنساء، نحو : حَذَامِ وقَطَامِ .

وجعل ابن عصفور [٤] فَعَالِ المعدول خمسة أقسام، وغير المعدول أربعة، كما يلى :

ينقسم فَعَالِ المعدول إلى خمسة أقسام، وهى [٥] :

١- الكتاب ٣/ ٢٧٠ .
٢- المقتضب ٣/ ٣٦٨ .
٣- انظر السابق .
٤- انظر : شرح الجمل ٢/ ٢٤٢ وما بعدها .
٥- انظر السابق ٢/ ٢٤٣ .

أ- اسم أمر، نحو : نَزَالِ، ودَرَاكِ

ب- معدول عن مصدر معرفة، نحو: فَجَارِ ويَسَارِ

جـ- معدول عن صفة غالبة على وزن فاعلة، مثل : حَلَاقِ، اسم للمنية، ووقَاعِ للكيّة فى الرأس .

د- اسم علم معدول عن فاعلة، مثل : حَذَامِ، ورَقَاشِ .

هـ- معدول فى النداء، نحو : فَسَاقِ وخَبَاثِ .

وينقسم فَعَالِ غير المعدول إلى أربعة أقسام، وهى : [(١)]

أ- اسم مفرد نكرة ، مثل : جَمَادِ وجَنَاحِ .

ب- مصدر ، مثل : ذَهَابِ .

جـ- صفة ، مثل : جَوَادِ .

د- جمع ، بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو : سَحَاب .

خامسًا : فَعَالِ بين البناء والإعراب :

اختلف الحجازيون والتميميون وبنو أسد حول بناء وإعراب (فَعَالِ)، فالحجازيون يبنونها على الكسر، وبنو أسد يبنونها على الفتح، وبنو تميم يعربونها إعراب الممنوع من الصرف، ويختارون مذهب الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان آخره الراء خاصة، وفيما يلى بيان ذلك :

مذهب الحجازيين بناء (فَعَالِ) على الكسر مطلقًا ، يقول سيبويه (... وأما أهل الحجاز فلمّا رأوه اسمًا لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه، لأن البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنث، كما كان ثمَّ اسمًا للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثمَّ، ومن كلامهم أن يشبهوا الشىء بالشىء ، وإن لم يكن مثله فى جميع الأشياء،...) [(٢)] .

١- انظر : شرح الجمل ٢/ ٢٤٣ .

٢- الكتاب ٣/ ٢٧٨ .

وأما بنو تميم فيعربون (فَعَالِ) إعراب الممنوع من الصرف، رفعًا بالضمه ونصبًا وجرًا بالفتحة، يقول سيبويه (واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بنى تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف) [1] .

ويتفق الحجازيون والتميميون على بناء ما كان آخره الراء من فَعَالِ على الكسر، نحو : سَفَارِ اسم ماء، وحَضَارِ اسم كوكب، يقول سيبويه (فأمّا ما كان آخره راء فإنّ أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، ... فمما جاء وآخره راء : سَفَارِ وهو اسم ماء، وحَضارِ وهو اسم كوكب ...) [2] .

والسبب فى اختيار بنى تميم للغة الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان آخره الراء من فَعَالِ، أن بنى تميم يميلون الألف، والإمالة مع كسر الراء تكون أخف من ضمها أو فتحها. وقد نقل سيبويه رأى الخليل بن أحمد فى هذا، يقول : (فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعنى : الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا) [3] .

ويؤكد أبو سعيد السيرافى - على رأى الخليل بن أحمد، فيقول: (... أن بنى تميم تركوا لغتهم فى قولهم حضار وسفار، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بنى تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها فى غير الراء، فصار كسر الراء أقوى فى الإمالة من كسر غيرها، فصار ضم الراء فى منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز) [4] .

وقد أجاز سيبويه [5] البناء على الكسر، والإعراب كإعراب الممنوع من الصرف، اعتمادًا على قول الأعشى : [6] .

ومَرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جَهْرةً وَبارُ

١- الكتاب ٣/ ٢٧٧ .
٢- نفسه ٣/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
٣- الكتاب ٣/ ٢٧٨
٤- تعليقات السيرافى على كتاب سيبويه ط بولاق ٢/ ٤١ .
٥- انظر الكتاب ٣/ ٢٧٧ .
٦- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٩، المقتضب ٣/ ٣٧٦، ابن يعيش ٤/ ٦٤، شذور الذهب ١٣٥ .

فقد جَمَع فيه بين البناء على الكسر فى (على وبار)، والإعراب كالممنوع من الصرف فى (جهرة وبار). والقوافى مرفوعة .

سادساً : فَعَالِ عند بنى أسد :

تستخدم بنو أسد (فَعَال) مبنيًا على الفتح، وقد أورد صاحب اللسان قول اللحيانى (... وزعم الكسائى أن بنى أسد يفتحون مَنَاعَها، ودَرَاكَهَا، و ما كان من هذا الجنس ، والكسر أعرف) (١) .

وقد أكد أبو حيان الأندلسى - على استخدام بنى أسد لـ (فَعَال) مبنيًا على الفتح، يقول : (... أمَّا ما جاء على فَعَالِ ، نحو : نَزَالِ ، وحَذَارِ، وقَنَاعِ، ونَعَاءِ، وشبهه، وبناؤه على الكسر، وبنو أسد يبنونه على الفتح) (٢) .

وقد فَسّر ابن هشام استخدام بنى أسد لـ (فَعَال) مبنيًا على الفتح، يقول : (وبنو أسد يفتحون فَعَال فى الأمر، لمناسبة الألف والفتحة التى قبلها) (٣) .

سابعاً : علاقة فَعَالِ بالضمائر :

تبقى فَعَالِ على صورة واحدة مع المثنى والجمع، المذكر والمؤنث، ولا تتصل بها الضمائر، وذلك لأنها اسم فى الفعل وليست بفعل، يقول سيبويه (واعلم أنك إذا قلت : فَعَال، وأنت تأمر امرأة ، أو رجلاً ، أو أكثر من ذلك - أنه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحدًا ، ولا يكون ما بعده إلاّ نصبًا ، لأن معناه افْعَلْ ، كما أَنّ ما بعد افْعَلْ لا يكون إلاّ نصبًا، وإنما منعهم أن يُضمّروا فى فَعَالِ الاثنين والجميع والمرأة، لأنه ليس بفعل ، وإنما هو اسم فى معنى الفعل) (٤) .

ثامناً : فَعَالِ للتوكيد :

تدل فَعَالِ على التوكيد فى الأمر، ومن ثمّ يكون معها التكرار، يقول الزجاج (باب فَعَالِ فى الأمر يراد به التوكيد، والدليل على ذلك أن أكثر ما يجئ منه مبنى مكرر، كقوله :

١- اللسان (منع) .

٢- ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٨

٣- شذور الذهب ١٢٨

٤- الكتاب ٣/ ٢٨٠

حَذَارِ من أرماحنا حذارِ

وقوله

تراكها من إبل تراكها

وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل) (١) .

تاسعا : (فَعَالِ) في القراءات القرآنية :

ذكر سيبويه أن العرب تقول: أنت لا مَسَاسِ، ومعناه: لا تَمسُّني ولا أمسُّك. (٢) . وقد وروت (فَعَالِ) في القراءات القرآنية، فقد قرأ أبو عمرو، وأبو حَيْوة (فإنّ لك في الحياة أَنْ تقول لا مَسَاسِ) (٣) .

والذي في المصحف الشريف (فإنَّ لك في الحياة أن تقول لا مِسَاسَ) (٤) ، بكسر الميم وفتح السين الأولى والثانية، أي : لا أُمَسّ ، ولا أمَسُ (٥) .

وقد ذكر الفراء أنها تقرأ (لا مَسَاس) ، وذهب إلى أنها لغة فاشية ، وذهب إلى أن لا مَسَاسِ لا مَسَاسِ، مثل : نَزَالِ، ونَظَارِ، من الانتظار (٦) .

وكان ابن جني يرى في قراءة (لا مَسَاسِ) نظرا ، وذلك أَنّ (مَسَاسِ) اسم فعل كنَزالِ ودَرَاكِ وحَذَارِ، ولا تدخل (لا) النافية للنكرة عليه، نحو : لا رجل عندك ، ولا غلام لك، وذهب إلى أن (لا) في قوله : (لا مَسَاس) نفي للفعل، كقولك : لا أَمَسّك ولا أقرب منك، فكأنه حكاية قول القائل: مَسَاسِ كَدَرَاكِ ونَزَالِ، فقال: لا مَسَاسِ ، أي : لا أقول : مَسَاسِ . (٧) .

وذهب ابن هشام إلى أن دخول (لا) على اسم الفعل في (لا مَسَاسَ) بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع - لا لَعًا . (٨) .

١- انظر : المخصص ١٧، ٦٥ ، ٦٦

٢- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٥

٣- طه ٩٧، وانظر : المحتسب لابن جني ٢/ ٥٦، وفعال للصغاني ٥٥،

٤- طه ٩٧، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٩٠ .

٥- انظر : معاني القرآن ٢/ ١٩٠

٦- انظر : السابق .

٧- انظر : المحتسب ٢/ ٥٦

٨- انظر : مغني اللبيب ١٣٠ .

عاشراً : فَعَالِ فى الشواهد الشعرية :

وردت فَعَالِ فى أشعار العرب كثيرًا، فقد أورد النحويون واللغويون شواهد شعرية جاءت فيها فَعَال، كما يلى :

١- قول الشاعر (١) :

مَنَاعِـــهـــا من إبِلٍ مَنَاعِـــهَـــا　　　الا ترى المـــوتَ لَدَى أَرْبَاعِـــهَـــا

فقوله (مَنَاعِها) فَعَالِ، مبنى على الكسر، ومَنَاعِ: اسم فعل أمر بمعنى امنع .

٢- قول الشاعر (٢) :

تَرَاكِـــهـــا من إبِلٍ تَرَاكِـــهَـــا　　　أَلاَ تَرى المـــوتَ لَدَى أَوْرَاكِـــهَـــا

فقوله (تَرَاكِها) فَعَالِ، مبنى على الكسر، وتَرَاكِ : اسم فعل أمر بمعنى اترك .

٣- قول أبى النجم (٣) :

حَذَارِ من أرْمَاحِنا حَذَارِ

٤- وقول الشاعر (٤) :

هى الدُّنْيَا تَقُـولُ بِملِءْ فِـيـهَـا　　　حَـذَارِ حَـذَارِ من بَطْشِى وفَـتْكِى

فَـــلا يُغْـــرِرْكُمْ مِنّى ابْتِـسَـــامٌ　　　فَـقَـوْلِى مُـضْـحِكٌ والفـعل مُـبْكِى

فـ (حذار) اسم عل أمر يعنى احذر، وهو فَعَالِ مبنى على الكسر.

٥- قول رؤبة (٥) :

نَظَارِ كىْ أَرْكَبَها نَظَارِ

١- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٠ ، و ١/٢٤٢، وما ينصرف للزجاج ٧٢، وابن يعيش ٤/ ٥١، والإنصاف ٢/ ٥٣٧ .

٢- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧١ ، و ١/ ٢٤٢ ، المقتضب ٣/ ٣٦٩، ٤/ ٢٥٢، وما ينصرف للزجاج ٧٢ وابن يعيش ٤/ ٥١، الإنصاف ٢/ ٥٣٧، اللسان (ترك) شذور الذهب ١٢٧ .

٣- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧١، والمتقضب ٣/ ٢٧٠، والإنصاف ٢/ ٥٣٩ ، وشذور الذهب ١٢٦، واللسان (حذر) .

٤- انظر : شذور الذهب ١٢٨ .

٥- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧١ ، والمتقضب ٣/ ٣٧٠، وابن يعيش ٤/ ٢٦، ٥٠، ٥٢.

فقوله (نَظَارِ) اسم فعل أمر بمعنى (انظر) ، وقد جاء على فَعَالِ، وهو مبنى على الكسر .

٦- قول زهير (١) :

وَقَدْ علمتْ سَلامَةُ أَنَّ سَيْفى كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيتْ نَزَالِ

٧- وقول زيد الخيل (٢) :

ولِنِعْمَ خَشْو الدِّرْعِ أَنْتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فى الذُّعْرِ

فقوله (نَزَالِ) فى البيتين اسم فعل أمر معناه انزل ، وقد أُنِّث فعله ليدل على أنه مؤنث .

٨- وقول الشاعر (٣) :

نَعَاء ابنَ لَيْلَى للسَّمَاحَةِ والنَّدَى وأَيْدِى شَمَالٍ بارِداتِ الأَنَامِلِ

٩- وقول جرير (٤) :

نَعَاء أبالَيْلَى لكلّ طِمِرَّةٍ وجَرْداءَ مِثْلِ القَوس سَمْحٌ حُجولُهَا

١٠- وقول الشاعر (٥) :

نَعَاءِ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ ولا قَتْلٍ وَلَكِنْ فِرَاقًا للدَّعَائِمِ والأصل

١١- وقول الشاعر (٦) :

نَعَاءِ جُذَامًا إنَّهَا قد تَبَدَّلَتْ بَنَاتِ المَخَاضِ والفِصَالَ من البُزْلِ

فقوله (نَعَاءِ) فى الأبيات السابقة، اسم فعل أمر بمعنى : انع، جاء على (فَعَالِ) وهو مبنىَ على الكسر .

١- انظر : الكتاب ٣٢/ ٢٧١، والمقتضب ٣/ ٣٧٠ .

٢- انظر : المقتضب ٣/ ٣٧١ .

٣- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٢، والإنصاف ٢/ ٥٣٨ .

٤- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٢، وما ينصرف للزجاج ٧٣، والإنصاف ٢/ ٥٣٨ .

٥- انظر : ما ينصرف للزجاج ٧٣، وابن يعيش ٤/ ٥١ .

٦- انظر : الصغانى ٨ .

١٢- وقول النابغة الجعدى (١) :

فَـقلتُ لهـا عِـيشِى جَـعَـارِ وجَـرِّرِى　　بِلَحْمِ امـرئٍ لم يَشْـهَـدِ اليـومَ نَـاصـرُهُ

١٣- وقول الشاعر (٢) :

أَفْرَعْتِ فى قَرَارِى

كَأَنّما ضِرَارِى

أَرَدْتِ يا جَعَارِ

١٤- وقول الشاعر (٣) :

كَـــأَنَّك ذِيخَـــةٌ في كَـــهْفِ غَـــارِ　　يقـــول لهـــا الرعـــاة: أَيَا جَـــعَـــارِ

فـقـوله (جَـعَـارِ) فى الأبيـات السـابقـة فَـعَـالِ، وهو اسم للضبع مـعـدول عن الجاعرة.

١٥- وقول الشاعر (٤) :

لَحِـقَتْ حَـلاقِ بِهِمْ على أَكْـسَـائِهِمْ　　ضَـرْبَ الرِّقَـابِ ولا يُهِمُّ المَـغْنَمُ

١٦- قول المهلهل (٥) :

مـــا أُرَجِّى بالعَـيْشِ بعـــدَ نَدَامَى　　قـــد أَرَاهُمْ سُــقُــوا بِكَأسِ حَـــلاَقِ

فقوله (حلاق) فى البيتين فَعَالِ، معدول عن الحالقة وهى المنية .

١٧- قول الشاعر (٦) :

إنّا اقْـــتَـــسَـــمْنَا خُطَّتَـــيْنا بيننا　　فَـــحَـــمَلْتُ بَرَّةَ واحْـــتَـــمَلْتَ فَـــجَـــارِ

فقوله (فَجَارِ) فَعَالِ، معدول عن الفجرة المؤنثة .

١- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٣، والمقتضب ٣/ ٣٧٥، وما ينصرف ٧٤، واللسان (جرر، وجعر)

٢- انظر : الصغانى ٣١، واللسان (قرر، فرع) .

٣- انظر : الصغانى ٣٢ .

٤- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٣ ، والمتقضب ٣/ ٣٧٢، وما ينصرف ٧٤ وابن يعيش ٤/ ٥٩، واللسان (حلق) .

٥- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٤، والمقتضب ٣/ ٣٧٣، وما ينصرف ٧٤، و اللسان (حلق) .

٦- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٤، ومجالس ثعلب ٤٦٤ ، والخصائص ٢/ ٢٩٨ ، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥، ابن يعيش ١/ ٣٨، ٤/ ٥٣ ، والصنعانى ٤٥ .

١٨- قول الشاعر [١] :

فـقـــال امْكُثِى حَـتّى يَســارِ لَعَلّنا نَحُجُّ مـعًـا قــالتْ : أعـامًـا وقــابلَهْ

فقوله (يَسَارِ) فَعَالِ، معدول عن المَيْسَرة .

١٩- قول الجَعْدى [٢] :

وذكــرتَ من لَبَنِ المُــحَلَّقِ شَرْبَةً والخَــيْلُ تَعْــدو بالصَّــعــيــد بَدَادِ

٢٠- قول حسان [٣] :

كُنّا ثَمَــانيــةً وكــانوا حَـجْـفــلاً لَجَـبًـــا فــشُلّوا بالرِّمــاح بَدَادِ

فقوله (بَدَادِ) فى البيتين فَعَالِ ، وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث، وكأنه سمى التبدد (بدة)، ثم عدلها إلى (بداد) .

٢١- قول المتلمس [٤] :

جَـمَــادِ لهــا جَـمَــادِ ولا تَقــولـى طَوالَ الدهـرِ مَــا ذُكِــرَتْ حَـمَــادِ

فقوله (جَمَادِ، وحَمَادِ) فَعَالِ، اسمان للجمود والحمد، معدولان عن اسمين مؤنثين وهما الجمدة والحمدة، ولم يستعملا .

٢٢- قول الأعشى [٥] :

ومَـــــــرَّ دَهْــرٌ عــلــى وَبَــارِ فَـــــهَـلَكَتْ جَــــهْـــــرةً وَبَارُ

فقوله (وَبَار) الأولى جاءت مبنية على الكسر، وهى فَعَالِ. وأما الثانية فجاءت مرفوعة بالضمة ، ورفعها ضرورة .

١- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤/ ٥٥، و الهمع ١/ ٢٩ .

٢- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٥، والمقتضب ٣/ ٣٧١، ومجالس ثعلب ٥٢٧، وابن يعيش ٤/ ٥٤، واللسان (بدد، حلق) .

٣- انظر : ابن يعيش ٤/ ٥٤ ، والصغانى ٢٢.

٤- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٥ ، وما ينصرف للزجاج ٧٤، وابن يعيش ٤/ ٥٥، واللسان (جمد) .

٥- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٥٠ ، ٣٧٦، وابن يعيش ٤/ ٦٤ ، وشذور الذهب ١٣٥ ، والتصريح ٢/ ٢٢٥، والهمع ١/ ٢٦، والأشمونى ٣/ ٢٦٩ .

٢٣- قول الشاعر (١) :

إذَا قَـالَتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهَا فَـإنَّ القَـوْلَ مَـا قَـالَتْ حَـذَامِ

فقوله (حَذَامِ) جاء على (فَعَالِ) ، وهو علم لمؤنث مبنى على الكسر .

٢٤- قول الشاعر (٢) :

أطَـوِّفُ مَـا أطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِى إلى بَيْتٍ قَـعِـيـدَتُهُ لَكَاعِ

فقوله (لكاع) فَعَالِ معدول عن لكعاء .

٢٥- قول الشاعر (٣) :

أطَلّتْ فِـرَاطَهُمْ حـتى إذا مـا قَـتَلْتُ سَـرَاتَهُمْ كـانت قَطَاطِ

فقوله (قَطَاطِ) فَعَالِ، وصف لمؤنث بمعنى قاطة، أى كافية .

٢٦- وقول الشاعر (٤) :

لقـد آليتُ أغْـدرُ فى جَـدَاعِ وإن مُـنِّـيـتُ أمـاتِ الرِّبـاعِ

فقوله (جَدَاعِ) ، فَعَالِ

٢٧- وقول الشاعر (٥) :

هـذا مـقـامُ قَـدَمَىْ رَبَاحِ ذَبَّـبَ حـتى دَلَكَـتْ بَـرَاحِ

فقوله (بَرَاحِ) فَعَالِ من بَرَحَ، إذا زال .

٢٨- وقول الشاعر (٦) :

كأنهم تملهم سَبَاطِ .

١- انظر : ما ينصرف ٧٥ ، ابن عقيل ١/ ٩٤ ، ابن يعيش ٤/ ٦٤ ، اللسان (حذم، رقش) ، شذور الذهب ١٣٢ .

٢- انظر : ابن يعيش ٤/ ٥٧ ، شذور الذهب ١٢٩ .

٣- انظر : ابن يعيش ٤/ ٥٨ .

٤- انظر : ابن يعيش ٤/ ٦٠ .

٥- انظر : ابن يعيش ٤ / ٦٠ .

٦- انظر : ابن يعيش ٤/ ٦٠ .

فقوله (سَبَاطِ) فَعَالِ من أسبط الرجل ، أى امتد ، وسَبَاطِ من اسماء الحمى، وسميت بذلك لأنها إذا أخذت الإنسان امتد واسترخى .

٢٩- وقول الشاعر [١] :

وإنْ كُنْتِ لا تدرين ما الموتُ فانظرى   إلى هانئٍ فى السُّوقِ وابن عُقيلِ
إلى بَطَلٍ قد عقَّر السَّيفُ وجهه   وآخر يَهْوِى من طَمَارِ قتيلِ

فقوله (طَمَارِ) فَعَالِ، معدول عن طامر، من طمر إذا وثب عاليا .

٣٠- وقول ليلى الأخيلية [٢] :

فلا وأبيك يا ابن أبى عُقَيْلٍ   تَبُلُّكَ بعدها فينا بَلاَلِ

فقوله (بَلاَلِ) فَعَالِ بمعنى بالة .

٣١- وقول الشاعر [٣] :

ألاَ قالتْ بَهَانِ ولم تأبَّقْ   كَبُرتَ ولا يليقُ بكَ النعيمُ

قوله (بَهَانِ) فَعَالِ، اسم امرأة مأخوذ من قولهم بهنانة، أى : ضاحكة طيبة الأرج .

٣٢- وقول ابن عنفاء الغزارى [٤] :

باءَتْ عَرَارِ بكَحْلٍ والرِّفاقُ معًا   فلا تمنُّوا أمانىَّ الأباطيلِ

٣٣- وقول الشاعر [٥] :

بَاءَتْ عَرَارِ بكَحْلَ فيما بَيْنَنَا   والحقُّ يَعْرِفُهُ أُولُو الأَلْبَابِ

فقوله عَرَارِ (فَعَالِ) اسم بقرة .

١- انظر : ابن يعيش ٤/ ٦٠ ، والصغانى ٣٩ .

٢- انظر : ابن يعيش ٤/ ٦١ .

٣- انظر : ابن يعيش ٤/ ٦٢ .

٤- انظر : ابن يعيش ٤/ ٦٣، والصغانى٤٤، واللسان (عرر، كحل) .

٥- انظر: الصغانى ٤٢، واللسان (عرر، كحل) .

٣٤- وقول الشاعر (١) :

قـد كُنْتُ أحْـسِـبُكُمْ أسُودَ خَـفَـيَّـةٍ فـإذًا لَصَاف تبيض فـيهـا الحُـمَّـرُ

فقوله (لَصَافِ) فَعَالِ، وهى أرض من منازل بنى تميم .

٣٥- وقول الشاعر (٢) :

أتـاركــــةٌ تـدللهـــــا قَطَامِ وضنًا بالتَّـــحـــيِّـــة والكلام

فقوله (قَطَامِ) فَعَالِ علم لامرأة .

٣٦- قول النَّمرِ بن تولد (٣) :

تَأَبّضـدَ مِنْ أَطْلالِ جَـمْـرَةَ مَـأْسَلُ فَـقَـدْ أَقْـفَـرَتْ مِنْهَـا شَـرَاءِ فَـيَـذْبُلُ

فقوله (شَرَاءِ) فَعَالِ، موضع .

٣٧- وقول امرئ القيس (٤) :

حَـذَابِ جَـرَتْ بين اللِّوَى فَـصَـرِيِهَـا وبَيْنَ صُـوَى الأَدْحَالِ ذِى الرِّمْثِ والسِّدرِ

فقوله (حَذَابِ) فَعَالِ ، وحَذَاب: موضع .

٣٨ - قول الشاعر (٥) :

أَبَـيْـتَ الـلَّـعْـنَ إنَّ سَـكَـابِ عِـلْـقٌ نَفِـــيـسٌ لا تُـعَــــارُ ولا تُـبَــــاعُ

فقوله (سَكَابِ) فَعَالِ، اسم لفرس .

٣٩- وقول لبيد (٦) :

فَـتَـقَـصَّـدَتْ مِنْهَـا كَـسَـابِ فَـضُـرِّجَتْ بِدَمٍ وغُـودِرَ فى المكَرِّ سُـحَـامُـهَـا

فقوله (كَسَابِ) فَعَالِ، من اسماء إناث الكلاب .

١- انظر : ابن يعيش ٦٣/٤ .

٢- انظر : السابق ٤/ ٦٤ .

٣- انظر : الصغانى ٦، واللسان (شرى) .

٤- انظر : الصغانى ١٠ .

٥- انظر : الصغانى ١١.

٦- انظر : الصغانى ١٣

٤٠ - قول المُتَمِّرسُ بن عبد الرحمن الصُّحَارِى (١) :

فَــلاَ تَدَعُ اللِّئَـــامُ سَــبِـــيلَ غَىٍّ   وهُمْ رَكِــبُــوا على لَوْمى هَـجَـاجِ

فقوله (هَجَاجِ) فَعَالِ، وهَجَاجِ مثال قَطَامِ، إذا ركب رأسه .

٤١ - وقول حرب بن أمية (٢) :

أبَـا مَـطَـرٍ هَـلُـمَّ إلـى صَـــــلاَحِ   فــتكفـــيك النَّدَامَى مِنْ قُــرَيْشِ

فقوله : صَلاَحِ، فَعَالِ، وصَلاَحِ: من اسماء مكة .

٤٢- وقول الشاعر (٣) :

دَفَـــعْنَا الخَـــيْلَ سَــائِلَةً عَلَيْــهِمْ   وقُلْنَا بالضُـحَى : فِـيـحى فَـيَـاحِ

فقوله (فَيَاح) فَعَالِ، اسم للغارة ، يقال فيحى فَيَاحِ، أى اتَّسِعى .

٤٣- وقول لبيد (٤) :

كان غَياث المُرْمِلِ المُمْتَاحِ

وَعِصْمَةً فى الزَّمَنِ الكَلاَحِ

فقوله (الكَلاَحِ) فَعَالِ، أى السنة المجدبة .

٤٤- وقول الأعشى (٥) :

مَنَعَتْ قِـــيَـــاسُ الآخِنِيَّـــةِ رَأْسَـــهُ   بِسِـــهَـــامِ يَثْــرِب أو سِــهَـــامِ بَلاَدِ

فقوله (بَلاَدِ) فَعَالِ، بلدٌ قريب من حَجْر اليمامة، والعرب تنسب السهام الجيدة إلى بَلاَدِ وإلى يثرب .

١- انظر : الصغانى ١٥، واللسان (هجج) .

٢- انظر : الصغانى ١٨، واللسان (صلح) .

٣- انظر : الصغانى ١٩، واللسان (فيح) .

٤- انظر : الصغانى ٢٠، واللسان (كلح) .

٥- انظر : الصغانى ٢٣، واللسان (أخن) .

٤٥- قول مَعْقِل بن خُوَيْلِدِ الهذلى [١] :

عُصَيْمٌ وعَبْدُ الله والمرءُ جَابِرٌ وحُدِّى حَدَادِ شَرَّ أَجْنِحَةِ الرُّخْمِ

فقوله (حَدَادِ) فَعَالِ، يقولون للرجل يَطَّلِعُ عليهم يكرهون طلعته حَدَادِ حُدِّيه .

٤٦- قول الشاعر [٢] :

لَوْ كَانَ مِنْ حَضَنٍ تَضَاءَلَ مَتْنُهُ أَوْ مِنْ نَضَادِ بَكَى عَلَيْهِ نَضَادِ

فقوله (نَضَادِ) فَعَالِ مبنى على الكسر، ونَضَادِ: اسم جبل بالعالية .

٤٧- قول عمرو بن جُمَيْل [٣] :

فَاجْتَبَذَتْ أَقْرَانَهُمْ جَبَاذِ

أَيْدِى سَبَا أَبْرَحَ ما اجتِبَاذِ

فقوله (جَبَاذِ) فَعَالِ، وجَبَاذِ اسم للمنية .

٤٨- قول عمرو المذكور [٤] :

تَسْتَرْكِدُ العِلْجَ به خَنَاذِ

كَالأَرْمَدِ اسْتَغْضَى على اسْتِيخَاذِ

فقوله (خَنَاذِ) فَعَالِ، وخَنَاذِ : اسم للشمس ، سميت بذلك لحرارتها .

٤٩- قول عمرو المذكور [٥] :

تَدُرُّ بعد الوَبْلَىَ شَجَاذِ

مِنْهَا هَمَاذِيٌّ إلى هَمَاذِى

فقوله (شَجَاذِ) فَعَالِ، وشَجَاذِ المطر الضعيفة .

١- انظر : الصفانى ٢٨، اللسان (حدد)..

٢- انظر : الصغانى ٢٦ .

٣- انظر : الصغانى ٢٧ .

٤- انظر : الصغانى ٢٨ .

٥- انظر : الصغانى ٢٨، واللسان (همذ) .

٥٠- قول أبو مُكْعِت الأَسَدِيّ (١) :

قُتِلَتْ وكان تَبَاغِيًا وتَعَادِيًا إِنَّ التَّظَالُمَ فى الصَّدِيقِ بَوَارِ

فقوله (بَوَارِ) فَعَالِ مبنى على الكسر

٥١ - وقول الشاعر (٢) :

بتُّ أُسَارِى الأَنْجُمَ العَوَالِيَا

حَضَارِ أَوْ سُهَيْلَهَا اليمانيا

فقوله (حَضَارِ) فَعَالِ، اسم كوكب ، يقال : طلعتْ حَضَارِ . وتكون حضار أيضا اسم للأمر معناه : احْضُرْ .

٥٢ - وقول الطِّرِمَّاحُ (٣) :

هَلْ يُدْنِيَنَّكَ مِنْ أَجَارِعِ وَاسِطٍ أوباتُ يَعْمَلَة اليدين حَضَارِ

فـ (حَضَارِ) هنا : فَعَالِ، مبنى على الكسر .

٥٣- قول الفرزدق (٤) :

مَتَى مَا تَرِدْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِى المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا

فقوله (سَفَارِ) فَعَالِ اسم بئر .

٥٤ - قول أبى النجم (٥) :

وصَوَّبَ الرَّمْلَ من وَبَارِ

وصَخْرَ ذات الهَامِ من سَفَارِ

فقوله (وَبَارِ، سَفَارِ) فَعَالِ مبنى على الكسر .

١- انظر : الصفانى ٢٩، واللسان (بور) .

٢- انظر : الصفانى ٣٣ .

٣- انظر : الصفانى ٣٤، والعينى ٤/ ١٨٤ .

٤- انظر : الصفانى ٣٦ ، واللسان (سفر ، عور)، وشذور الذهب ١٣٣ .

٥- انظر : الصفانى ٣٧ .

٥٥- قول النابغة الذبيانى [١] :

فَلَمّـا اشْـتَـهَلَّتْ بالنّسـارِ سَـحَـابةٌ تُشَـبِّـهُـهَـا رجْلَ الجَـرَادِ من النَّبَل
أبَوْا أنْ يُقـيـمُـوا للرِّمَـاح ووحَّـشَتْ شَـغَـارِ وأَعْطَتْ مُنْيَـةُ كُلَّ ذى ذَحَل

فقوله (شَغَارِ) لقب لبنى فزاره، فَعَالِ مبنى على الكسر ،

٥٦ - قول امرئ القيس [٢] :

قَـامَتْ رَقَاشِ وأصحـابى على عـجل تُبْـدِى لك النَّحْـرَ واللَّبـاتِ والجيـدا

فقوله (رَقَاشِ) فَعَالِ : اسم امرأة .

٥٧ - قول العباس بن مرداس [٣] :

رَضِـعْتَ وَلِيـدَةٌ ونَكَحْتَ أُخْـرىَ وكـان أبُوكَ تَحْـمِلُهُ قَطَافِ

فقوله : (قَطَافِ) فَعَالِ، وقَطَافِ : الأَمَةُ .

٥٨ - وقول الشاعر [٤] :

جَـزَى عَنّى الإلهُ بنى سُلَيْمٍ بِمـا فَعَلوا وعَـقَـتْـهُمْ عَقَاقِ

فقوله (عَقَاقِ) : اسم من العقوق، وهو فَعَالِ مبنى على الكسر .

٥٩- وقول الجعدى [٥] :

أَهَانَ لهـا الطَّعَـامَ فلم تُضِـعْـهُ غَـدَاةَ الـرَّوْعِ إذ أَزَمَتْ أَزَامِ

أزام : فَعَال مبنى على الكسر ، أى السنة المجدبة .

تلك كانت الشواهد التى تؤكد ورود صيغة (فَعَالِ) بكثرة فى أشعار العرب، مما احتج بها اللغويون والنحويون .

١- انظر الصغانى ٣٨ .

٢- انظر: الصغانى ٥٦، واللسان (رقش) .

٣- انظر : الصغانى ٧٤ .

٤- انظر : الصغانى ٨٠، واللسان (عقق) .

٥- انظر : الصغانى ٨٩، واللسان (أزم) .

معجم فعَال(*)

* تم ترتيب هذا المعجم أبجديًا وفقًا للحرف الأول من الكلمة .

* يضم هذا المعجم الألفاظ المأخوذة من الفعل الثلاثى فقط، مما جاء على (فَعَالِ).

* الألفاظ المأخوذة من الفعل الرباعى مثل عَرْعَارِ، وقَرْقَارِ. لم تدخل فى هذا المعجم لأنها على (فَعْلَالِ) ، وليس (فَعَالِ) .

* الألفاظ المذكورة فى هذا المعجم أوردها النحاة واللغويون فى مصنفاتهم، وقد جمعها الصغانى فى كتابه (ما بنته العرب على فَعَالِ) ، وكذلك فعل السيوطى فى كتابه المزهر فى علوم اللغة فى مبحث سمّاه (ذكر فَعَالِ المبنى على الكسر).

• الهمزة :	أَبَابِ أَزَامِ
• الباء :	بَجَالِ بَدَادِ بَرَاحِ بَرَاكِ بَظَارِ بَقَاعِ بَلَاءِ بَلَادِ بَلَالِ بَهَانِ بَوَارِ
• التاء :	تَرَاكِ
• الجيم :	جَبَاذِ جَدَاعِ جَذَابِ جَعَارِ جَمَادِ
الحاء :	حَبَاقِ حَذَابِ حَدَادِ حَذَارِ حَذَامِ حَرَامِ حَسَاسِ حَضَارِ حَلَاقِ حَمَادِ حَنَاذِ حَيَادِ
• الخاء :	خَبَاثِ خَرَاجِ خَزَاقِ خَصَافِ خَضَافِ خَطَافِ خَنَاثِ خَنَازِ خَنَاسِ
• الدال :	دَبَابِ دَرَاكِ دَفَارِ دَهَاعِ
• الراء :	رَصَادِ رَطَابِ

رَحَالِ
رَغَالِ
رَقَاشِ
رَقَاعِ

• السين:
سَبَاطِ
سَجَاحِ
سَرَابِ
سَرَاحِ
سَفَارِ
سَفَالِ
سَكَابِ
سَمَاعِ

• الشين:
شَتَاتِ
شَجَاذِ
شَرَاءِ
شَرَافِ
شَغَارِ
شَفَارِ
شَمَامِ

• الصاد:
صَرَافِ
صَرَامِ
صَلَاحِ
صَمَامِ

• الضاد:
ضَرَابِ
ضَغَاطِ
ضَمَارِ

• الطاء:
طَبَارِ
طَمَارِ
طَمَامِ

• الظاء:
ظَفَارِ

• العين:
عَبَابِ
عَرَارِ
عَظَامِ
عَفَالِ
عَقَاقِ
عَلَاقِ
عَنَاقِ
عَوَادِ

• الغين:
غَثَارِ
غَدَارِ
غَلَابِ

• الفاء:
فَجَارِ
فَسَاقِ
فَشَاحِ
فَشَاشِ
فَعَالِ
فَغَارِ
فَيَاحِ

• القاف:
قَثَامِ
قَدَامِ
قَسَامِ
قَطَاطِ
قَطَافِ
قَطَامِ
قَفَاسِ
قَمَارِ
قَوَالِ

• الكاف:
كَرَارِ
كَزَازِ
كَسَابِ
كَفَافِ
كَلَاحِ

• اللام:
لَبَابِ
لَحَاصِ
لَزَامِ
لَصَافِ
لَطَاطِ
لَكَاعِ
لَمَاسِ

• الميم:
مَسَاسِ
مَسَاكِ
مَطَارِ
مَلَاعِ
مَنَاعِ

• النون:
نَزَافِ
نَزَالِ
نَضَادِ
نَطَاعِ
نَظَارِ
نَعَاءِ
نَقَاثِ

• الهاء:
هَجَاجِ
هَمَامِ

• الواو:
وَبَارِ
وَقَاعِ

• الياء:
يَبَاسِ
يَسَارِ
يَعَاطِ

الخاتمة

موضوع هذا البحث (فعال) : دراسة عند اللغويين العرب ومعجم، وقد كشفت هذه الدراسة عما يلى :

١- تعرف العربية كلما كثيرة جاءت على فَعَال، نحو : بَدَادِ ، وحَذَامِ، وفَجَارِ، وغير ذلك .

٢- تناول العلماء فَعَالِ ضمن مصنفاتهم، كما فعل سيبويه والمبرد وغيرها، وقد أفرد لها بعض اللغويين العرب مصنفات مستقلة، مثل كتاب الصغانى (ما بنته العرب على فَعَالِ)، وقد أورد فيه (١٣٧) كلمة ، منها (١٣٠) كلمة مأخوذة من الثلاثى، و (٧) كلمات من الرباعى .

٣- لقد ذكر العلماء أنواع (فَعَالِ)، فتكون (فَعَالِ) اسما للفعل فى معنى الأمر، نحو : نزالِ وتَرَاكِ ، وحذار، وتكون صفة للمؤنث ، نحو : خَبَاثِ وفَسَاقِ، وتكون مصدرًا للمؤنث ، نحو : فَجَار ويَسارِ، وتكون اسمًا للعلم المؤنث ، نحو : حَذَامِ ورَقَاشِ .

٤- تختص (فَعَالِ) بالاسماء المعدولة، والعدل معناه أن تلفظ ببناء وأنت تريد آخر ، نحو : عُمَرَ ، وأنت تريد : عامرا .

٥- ذهب العلماء إلى أن (فَعَالِ) مؤنثة، بدليل اتصال الفعل معها بتاء التأنيث، نحو (دُعيتْ نَزَالِ) فى قول زهير ، (وكانتْ نَزَالِ) فى قول الآخر .

٦- يرى العلماء أن بناء فَعَالِ على الكسر - دليل على تأنيثها، فالكسر علامة التأنيث ، نحو : أَنْتِ فعَلْتِ، وإنكِ ذاهبة .

٧- أجاز سيبويه صوغ (فَعَالِ) من كل فعل ثلاثى مفتوح أو مضموم أو مكسور العين (فَعَل ، فَعِل ، فَعُل).

٨- لا يجيز العلماء صوغ (فَعَال) من الرباعى ، وقد ذهب سيبويه إلى أنه يعتمد فيه على السماع فقط ، نحو : قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ .

٩- لوحظ أن قَرْقَارَ، وعَرْعَارِ - فَعلالِ ، وليس (فَعَالِ) ، وقد استدرك بعض العلماء على سيبويه ذلك .

١٠- أجمع العلماء على أنّ (فَعَالِ) ، خاصة بالأسماء المعدولة، وذهب ابن عصفور إلى أنها للمعدول ولغير المعدول، وجعل المعدول فى خمسة أقسام ، وهى :

أ- اسم أمر، نحو : نَزالِ ، ودَرَاكِ .

ب- معدول عن مصدر معرفة ، نحو : فَجَارِ ويَسَارِ

جـ- معدول عن صفة غالبة على وزن (فاعلة) ، نحو : حَلَاقِ للمنية .

د- اسم علم معدول عن فاعلة ، نحو : حذام ورقاش .

هـ- معدول فى النداء ، نحو : فَسَاقِ وخَبَاثِ .

وأمّا غير المعدول - عند ابن عصفور - فينقسم إلى أربعة أقسام .

أ- اسم مفرد نكرة ، مثل : جَمَادِ وجَنَاحِ

ب- مصدر ، مثل : ذَهَابِ

جـ- صفة ، مثل : جَوَادِ

د- جمع بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو : سَحَابِ.

١١- اختلف الحجازيون والتميمون وبنو أسد - حول بناء وإعراب (فَعَالِ)، فالحجازيون يبنونها على الكسر ، وبنو أسد يبنونها على الفتح، وبنو تميم يعربونها إعراب الممنوع من الصرف، ويختارون مذهب الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان أخره الراء خاصة .

١٢- وردت (فَعَالِ) مفتوحة عند بنى أسد، نحو (مَنَاعَ وتَرَاكَ) ، وقد فسّر ابن هشام ذلك بمناسبة الألف والفتحة التى قبلها .

١٣- تبقى (فَعَالِ) بصورة واحدة، مع المفرد والمثنى والجمع، المذكر أو المؤنث، ولا تتصل بالضمائر.

١٤- تستخدم (فَعَالِ) للتوكيد، بدليل تكرارها، نحو : حَذَار حَذَارَ، وتَرَاكِ تَراكِ.

١٥- وردت (فَعَالِ) فى القراءات القرآنية، فى قراءة (لا مسَاسَ) ، وقد عَدَّها الفراء لغة فاشية، وذهب ابن جنى إلى أن فيها نظرا .

١٦- أورد العلماء شواهد شعرية كثيرة جاءت فيها (فَعَالِ)، مما يدل على استخدام (فَعَالِ) بكثرة فى أشعار العرب .

١٧- يضم المعجم اللغوى الألفاظ الواردة على فَعَالِ ، وقد اكتفينا بالألفاظ المأخوذة من الأفعال الثلاثية، وقد تناولها العلماء فى مصنفاتهم، وأوردها الصغانى، فى كتابه (ما بنته العرب على فَعَالِ) ، والسيوطى فى كتابه المزهر فى علوم اللغة فى مبحث (ذكر فَعَالِ المبنى على الكسر) . وقد تم ترتيب هذا المعجم أبجديًا وفقًا للحرف الأول من الكلمة .

١٨- لم يتناول المعجم الألفاظ المأخوذة من الفعل الرباعى، مثل قرقار وعرعار، لأنها فَعلاَلِ، وليس فَعَالِ. وقد استدرك العلماء ذلك على سيبويه .

المصادروالمراجع

١- الاستراباذى:

- شرح الشافية تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - بيروت ١٩٨٢م .

- شرح الكافية بيروت ١٩٨٢ م .

٢- برجشتراسر - التطور النحوى للغة العربية - تعليق رمضان عبد التواب - الخانجى ، ١٩٨٢ .

٣- أبو البركات بن الأنبارى - الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٨٢ .

٤- أبو بكر بن الأنبارى - المذكر والمؤنث - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه - للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٨١ .

٥- أبو بكر الزبيدى - طبقات النحويين واللغويين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٣ .

- لحن العامة - تحقيق عبد العزيز مطر - دار المعارف ١٩٦٧ م .

٦- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - القاهرة ١٩٧٩ م .

٧- ثعلب - الفصيح - تحقيق عاطف مدكور - دار المعارف - ١٩٨٣ م .

- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٨٧ .

٨- ابن الجزرى - النشر فى القراءات العشر - القاهرة ، د. ت .

٩- جلال الدين السيوطى - المزهر فى علوم اللغة - مطبعة السعادة، ١٣٢٥ هـ.

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الحلبى ١٩٦٤ م .

- همع الهوامع - بيروت د. ت .

١٠- ابن جنى :

- الخصائص : تحقيق محمد على النجار - بيروت . د . ت .

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - ١٩٦٩ م .

- المذكر والمؤنث - تحقيق طارق نجم عبد الله - جدة ، ١٩٨٥ م .

- اللمع فى العربية - تحقيق حامد مؤمن - بيروت ١٩٨٥ .

١١- ابن خالويه - مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع - نشره برجشتراسر - القاهرة د . ت .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن - القاهرة د . ت .

١٢- ابن الحاجب - الإيضاح فى شرح المفصل للزمخشرى - تحقيق موسى العليلى - بغداد - ٨٢ .

١٣- ابن الدهان - الهجاء والخط - تحقيق فايز فارس - بيروت ١٩٨٢ م .

١٤- الزجاجى :

- الجمل فى النحو - تحقيق على توفيق الحمد - بيروت ، ١٩٨٥ .

- مجالس العلماء - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٣ م .

١٥- ابن السراج :

- الاشتقاق - تحقيق محمد صالح التكريتى - بغداد ١٩٧٣ م .

- الأصول - تحقيق عبد الحسين الفتلى - بيروت ١٩٨٥ م .

- الخط - تحقيق عبد الحسين الفتلى - مجلة المورد المجلد الخامس - العدد الثالث سنة ١٩٧٦ م . من ص ١٠٣ - ١٣٤ .

١٦- ابن السكيت :

- الإبدال - تحقيق حسين محمد شرف - منشورات مجمع اللغة العربية ١٩٧٨ م .

- إصلاح المنطق - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٥٦ م .

١٧- سيبويه - الكتاب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٧ م .

١٨- ابن السيد البطليوسى - الاقتضاب شرح أدب الكتاب - تحقيق - مصطفى السقا وآخرين، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨١ م.

١٩- الصغانى - ما بنته العرب على فعال - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٦٤م .

٢٠- أبو الطيب اللغوى - مراتب النحويين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٤ م .

٢١- ابن عصفور - شرح الجمل للزجاجى - تحقيق صاحب أبو جناح - العراق ١٩٨٢ م .

٢٢- أبو على الفارسى - الحجة فى علل القراءات السبع - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٣م .

٢٣- الفارابى - ديوان الأدب - تحقيق أحمد مختار عمر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤ م .

٢٤- الفراء - معانى القرآن - تحقيق أحمد يوسف وآخرين - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠ م .

- المقصور والممدود - تحقيق عبد العزيز الميمنى - دار المعارف ١٩٦٧ .

٢٥- الكسائى- ما تحلن فيه العوام - تحقيق رمضان عبد التواب- الخانجى ١٩٨٢ .

٢٦- المبرد - المقتضب - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٣ .

- الكامل فى اللغة والأدب - بيروت . د . ت .

٢٦- ابن هشام الانصارى - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - تحقيق مازن المبارك وآخرين - بيروت ١٩٧٩ .

- شذور الذهب - تحقيق محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ٧٨ .

٢٧- ابن هشام اللخمى - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان - تحقيق خوسيه بيريث لاثارو - مدريد ١٩٩٢ م .

٢٨- ابن يعيش - شرح المفصل - القاهرة - د . ت .

* * *

صوغ اسم التفضيل من الألوان والحِلَى والعيوب
بين السماع والقياس

بقلم الدكتور / محمد محمود بندق

كلية التربية ببورسعيد - جامعة قناة السويس

يحسن بنا قبل الخوض فى دراسة هذا الموضوع أن نقدم له بمعنى التفضيل فى اللغة والاصطلاح

أولا : التفضيل فى اللغة :(*)

التفضيل مصدر الفعل (فَضَّل) بتضعيف العين ، وكل من المصدر والفعل يدل على معنى المبالغة والتكثير فى الفضل الذى يفيد الزيادة مطلقا سواء كانت فى كمال أو نقص [1] ، أى فى الشىء المحمود أو المذموم .

بيد أن استعمال الفضل فى الكمال أكثر من استعماله فى النقص ، ومن ثم كثر استعمال (الفضول) فى النقص لقلة استعمال الفضل فيه .!

وقد ذهب بعض علماء اللغة إلى قصر استعمال التفضيل على إفادة الزيادة فى الكمال فحسب ، وعليه فإن الأَوْلَى عندهم أن يُعَبَّر عنه بـ (اسم الزيادة) بدلا من (اسم التفضيل) وهذا الرأى مدفوع ومردود باستعمال العرب التفضيل لإفادة الزيادة مطلقا سواء أكانت فى محمود أم مذموم . قال العلامة الصبان فى باب أفعل التفضيل : "قيل أَوْلَى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيراً أو شراً ؛ لأنهما ليسا على زنة أفعل ، وأَوْلَى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو : أَجْهَل وأَبْخَل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى لفظاً أو تقديراً وخير وشر من الثانى، ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص " [2] .

(*) انظر تفصيل ذلك فى : اللسان والقاموس والتاج والصحاح والمصباح المنير مادة (فضل) وانظر أيضاً حاشية الصبان ٣/ ٤٣ .

(١) انظر حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠، ٤٦ .

(٢) حاشيته على شرح الأشمونى ٣/ ٤٣ .

ثانيا : التفضيل فى الاصطلاح :

ذكر علماء التصريف للتفضيل تعريفـات كثيرة ، غير أنها وإن كانت تختلف فى اللفظ والتعبير إلا أنها تتفق فى المعنى والمضمـون ، فمثلاً عَرَّفه ابن هشام بقوله : "هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة " (١)

وقال ابن الحاجب فى تعريفه : " اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ، وهو (أفعل) " (٢)

وقال الرضى : " هو المبنى على أفعل لزيادة صاحبـه على غيره فى الفعل المشتق هو منه " (٣)

وقال أبو حيان : "هو الوصف المصوغ على وزن أفعل دالا على زيادته فى محل بالنسبة إلى محل آخر " (٤)

وقال الشيخ خالد الأزهرى : " هو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل " (٥)

ويتضح لنا من هذه التـعريفات وغيرهـا أن التفضيل موضـوع أصلا للدلالة على ثلاثة أمور هى (٦) :

الأول : اتصاف مَنْ هو له وهو المُفَضَّل بالحدث الذى اشـتق منه اسم التفضيل، ومن ثم كان اسم التفضيل وصفا (٧) لا اسما جامدا .

---

(١) قطر الندى وبل الصدى ص٢٧٧ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وشرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة ص٢٦٦ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ، تحقيق د/رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ٥/ ٢٣١٩ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٠٠ .

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/ ٤٤ ، ٥٠ .

(٧) أى مشتقا .

الثاني : مشاركة المُفَضَّل عليه للمُفَضَّل فى أصل الحدث ، أى فى الصفة المستفادة من اسم التفضيل (١) .

الثالث : زيادة أو تميز المُفَضَّل على المُفَضَّل عليه فى تلك الصفة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (اسم التفضيل) أو (أفعل التفضيل) لم يظهر فى كتب المتقدمين من النحاة وإنما ظهر عند المتأخرين منهم حيث اكتفى القدماء بالتمثيل له فقط دون أن يذكروه بهذا اللفظ أو يطلقوا عليه ذلك الاسم ، فسيبويه إمام النحاة قد اكتفى بالتمثيل له ولم يفرد له بابا مستقلا فى كتابه وإنما ذكره فى مواضع مختلفة منه (٢) وعبر عنه بقوله : (أفعل منه) (٣) .

وكذلك لم يذكر هذا المصطلح كل من الفراء من الكوفة وابن السراج من البصرة، وإنما اكتفيا بالتمثيل له أيضا مثلما فعل سيبويه ، فقد قال الفراء فى معرض حديثه عن معنى قوله تعالى : "وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ (٤) " : "والعرب إذا قالوا هو أفعل منك قالوه فى كل فاعل وفعيل" (٥) . وقال ابن السراج (٦) : "هذا رجل خير منك. . . ورأيت رجلاً خيراً منك. . . ومررت برجل خير منك". وقال أيضا (٧) : ما

---

(١) سواء كانت تلك المشاركة تحقيقية أو تقديرية ، فالتحقيقية هى التى تظهر فى الكلام ، نحو قوله تعالى : "أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا" : الكهف(٣٤). وقولك : محمد أكرم من خالد.

وأما التقديرية أو المقدرة فهى التى لا يظهر معناها فى الكلام دون تقدير أو تأويل ، نحو قوله تعالى : "قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ" يوسف (٣٣). وكقولهم فى البغيضين : هذا أحب إلى من هذا ، وفى الشريرين: هذا خير من هذا ، وفى الصعبين : هذا أهون من هذا ، وفى القبيحين : هذا أحسن من هذا ، والتقدير : هذا أقل بغضا ، وأقل شرا ، وأهون صعوبة ، وأقل قبحا .

ومن ذلك أيضا قول الإمام على ﷺ : "لأنْ أصومَ يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما فى رمضان" . وقوله أيضا : "اللهم أبدلنى بهم خيرا منهم ، وأبدلهم بى شرا منى" . انظر شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢١٥ والهمع ٣. ٧٨ وحاشية الصبان ٣/ ٥٠ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٠٣ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ من ٧٦٧، ٧٦٨.

(٢) فقد ذكره فى باب الصفة المشبهة ووازن بينه وبينها من حيث العمل ، كما ذكره فى باب التعجب ولعله فعل ذلك لأن التفضيل والتعجب - فى الغالب - من واد واحد ، ومعناهما المبالغة ، ويجريان مجرى واحدا ، ولهذا تشابها فى الصياغة واتفقا فى الشروط وفى كثير من الأمور والأحكام . انظر الكتاب ١/ ٢٠٣ و ٤/ ٩٧ - ١٠٠ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٠٢ - ٢٠٥ ، ٢/ ٢٤ ، ٤/ ٩٧ ، ٩٩، ١٠٠ .

(٤) الإسراء (٧٢) .

(٥) معانى القرآن ٢/ ١٢٧ .

(٦) الأصول فى النحو ٢/ ٢٩ .

(٧) المصدر السابق .

رأيت رجلا أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيت آخر أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد" .

بيد أن سيبويه ألمح إلى هذا المصطلح الوليد ، وذلك فى ثنايا قوله : "وتقول ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيت أحداً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عينه ، وليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ؛ لأنه مفضل للأب على الاسم فى من ، وأنت فى قولك : أحسن فى عينه الكحل منه فى عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذى فى من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له فى غيره من المواضع" [1] .

ولعل أبا العباس المبرد هو أول من فطن إلى هذا المصطلح الجديد وصرح به فى غير باب من كتابه حيث قال [2] : "وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بنى تميم ؛ لأن (من) دخلت للتفضيل" . وقال فى موضع آخر [3] :إلا أن أفعل يقع على وجهين :

أحدهما أن يكون نعتا قائما فى المنعوت ، نحو : أحمر ، وأصفر ، وأعور .

والوجه الآخر أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبدالله ، فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : من كذا وكذا ، أو بالألف واللام ، نحو : هذا الأصغر ، والأكبر " .

وقد تبعه فى ذلك مَنْ جاء بعده من النحاة كالزمخشرى [4] وابن يعيش [5] وابن عصفور[6] وابن مالك[7] وأبى حيان[8] وابن هشام[9] وابن الحاجب والرضى وابن

(١) الكتاب ٢/ ٣١ .

(٢) المقتضب ٣/ ٣٨ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٤٥ .

(٤) انظر المفصل ص ٢٣٢ .

(٥) انظر شرح المفصل ٦/ ٩٣ .

(٦) انظر شرح جمل الزجاجى ١/ ٥٧٨ .

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٠ .

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٩ .

(٩) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ .٢٥٥ وشرح شذور الذهب ص٥٣٧ وقطر الندى وبل الصدى ص٢٨٧ .

جماعة[1] والزجاج [2] والسيوطى[3] والأشمونى والصبان [4] وابن عقيل [5] وغيرهم من المتأخرين .

طريقة صوغ اسم التفضيل :

يصاغ (أفعل) التفضيل من الفعل مباشرة إذا كان مستوفيا للشروط ، أما إذا كان الفعل لم يستكمل الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة ، وهى من فعل آخر مستوف للشروط مثل : (أكثر ، وأشد ، وأعظم) ونحوها ، ويؤتى بعده بمصدر ذلك الفعل الفاقد الشروط صريحا ومنصوبا على التمييز [6] ، وذلك نحو : مصر أكثر الدول العربية انفتاحا على العالم الخارجى ، وأشدها تمسكا بالقومية العربية ، وأعظمها اهتماما بالتطور العلمى .

شروط صوغ اسم التفضيل :

يشترط النحاة والصرفيون [7] فى صوغ اسم التفضيل ما يشترط فى صوغ فِعْلَىْ التعجب[8] فالتعجب والتفضيل فى ذلك بمنزلة واحدة ؛ إذ هما فى الغالب من واد واحد ويجريان مجرى واحداً ، ولهذا اتفقا فى المعنى[9] والصياغة أو البناء وتشابها فى كثير

(١) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٢٦٦ .

(٢) انظر معانى القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧١ .

(٣) انظر الهمع ٣/ ٢٧٧ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/ ٤٣ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣. ١٧٤ وما بعدها .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨٥ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ٤٤ وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٥ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٠٠ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٦ .

(٧) انظرعلى سبيل المثال : المفصل ص٢٣٢ وشرح المفصل ٦/ ٩١ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٤٩ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٥ وشرح التصريح ٢/ ١٩٣ ، ١٠١ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ص١٨٤ وشرح شذور الذهب ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ وقطر الندى وبل الصدى ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ والهمع ٣/ ٢٧٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠ ، ١٦٦ وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٢٦٦ والمقرب لابن عصفور ص١٠٩ وما بعدها .

(٨) قال سيبويه : "وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به رجلا ، ولا هو أفعل من" : الكتاب ٤/ ٩٧ وانظر أيضا الأصول فى النحو ١/ ١٠٤ و ٣/ ١٥٢ .

(٩) قال سيبويه : "والمعنى فى أفعِلْ به وما أفعله واحد وكذلك أفعل منه" : الكتاب ٤/ ٩٧ .

من الأمور والأحكام [(١)] ، وعليه فكل ما جاز صَوْغ فِعْلَىْ التعجب منه جاز صَوْغ اسم التفضيل منه . قال ابن يعيش[(٢)] : "فكل مالا يجوز فيه (ما أفعله) لا يجوز فيه : (هذا أفعل من هذا) وإنما جرى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب لاتفاقهما فى اللفظ وتقاربهما فى المعنى ، أما اللفظ فبناؤهما على (أفعل) . . . وأما المعنى فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ما أعلمَ زيداً) كنت مخبرا بأنه فاق أشكاله ، وإذا قلت : (زيد أعلم من عمرو) فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه" .

وقال أبو حيان [(٣)] : "ونَصَّ النحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، فما انقاس فى التعجب انقاس فى التفضيل ، وما شذ فيه شذ فيه" .

---

(١) وهما وإن كان بينهما كثير من التشابه والموافقات إلا أن بينهما أيضا كثيرا من التباين والمفارقات ، ولعل أهمها ما يأتى :

أ- للتعجب صيغتان هما (ما أَفْعَلَه ، وافعِلْ به) وللتفضيل صيغة واحدة وهى (أَفْعَل) .

ب- و(أفعل) فى التعجب فعل وفى التفضيل اسم .

جـ - والتعجب يلزم حالة واحدة لجريانه مجرى المَثَل ، والأمثال لا تغير ، أما التفضيل فلا يلزم حالة واحدة فهو حينا يطابق موصوفه وذلك إذا كان مقترنا بـ (ال) وأحيانا لا يطابقه ويلزم حالة الإفراد والتذكير .

د - والتعجب تستعمل صيغتاه بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، أما التفضيل فإن صيغته (أفعل) قد تصلح للمذكر والمؤنث معا نحو : حاتم أكرم من خالد ، وهند أكرم من فاطمة ، وقد تختص بالمذكر وحده فتكون (فعلى) صيغة المؤنث ، نحو : الحسن أفضل الشهداء ، وخديجة فضلى النساء .

هـ - و(أفعل) التعجب يرفع الفاعل وهو الضمير المستتر فيه ، وينصب المفعول به وهو الاسم الظاهر ، وأفعل التفضيل لا يرفع - فى اللغة العالية المشهورة - اسما ظاهرا ولا ينصب المفعول به مطلقا .

و- وفى حالة التعجب مما لم يستكمل الشروط يؤتى بمصدر ذلك الفعل العادم الشروط مؤولا أو صريحا منصوبا على المفعولية بعد (ما أشد أو ما أعظم) ونحوهما ، ومجرورا بعد (أشدِدْ ، وأعظِمْ) بالباء وهى حرف زائد ، ويعرب فاعلا مجروراً لفظا بحرف الجر الزائد مرفوعا محلا ، نحو : ما أعظم استمساك المسلم بتعاليم دينه الحنيف وأعظِمْ باستمساكِ المسلم بتعاليم دينه .

أما فى التفضيل فيؤتى بمصدر ذلك الفعل المراد التفضيل منه والفاقد الشروط صريحا ومنصوبا على التمييز بعد (أشد ، أو أكثر ، أو أعظم) ونحوها ، مثل : مصر أشد اهتماما بالتقدير العلمى من البلاد العربية . فالنصب بعد (أفعل) التعجب يكون على المفعولية ، وبعد (أفعل) التفضيل يكون على التمييز .

ز- والتعجب - كما يقول بعض الباحثين - ليس مما تختص به اللغة العربية دون غيرها من اللغات السامية ، أما التفضيل فهو من خصائصها وحدها ولا يوجد فى أية لغة من اللغات السامية حتى الحبشية ، فهو مرتجل فى العربية جديد فيها . انظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥/ ٢٣١٩ ، ٢٣٢٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٠٨٥ ، ١١٣٩ والتبيان فى تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ص١٤ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩١ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ٧٣٧ وانظر أيضا الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ١/ ٦٨١ .

وقال ابـن عصـفور [١] : "لا يُبْنَى أفـعل التى للمفـاضلة إلا مما يبنى منه فـعل التعجب"

وقال ابن مالك فى ألفتيه [٢] :

صُغْ مِنْ مَـصُـوغ منـه للتـعـجُّب (أفعلَ) للتفـضيل ، وأْبَ اللّذْ أُبِى
وَمَــا بِـه إلى تعـجـبٍ وُصِلْ لمانع ، بِهِ إلـى التـفـضـيلِ صِلْ

وبناء على ما سبق فإن شروط صوغ اسم التفضيل هى :

١- أن يبنى من فعل ، فلا يبنى اختـيارا من اسم ولا من وَصْف لا فعل له ، وقد شذ قولهم : هو أحنك البعـيرين وأحنك الشاتيْن [٣] ؛ لأنهم بنوه من الحنك وهو اسم عين ، والمعنى : أآكلهما ، أى : أشـدهما أو أكثرهما أكـلا . وقولهم : هو أقمن به ، أى أحق ؛ لأنهم بنوه من قولهم : هو قَمِنٌ ، أى : حقيق ، وهو وصف لا فعل له . وقولهم : هو ألص من شِظَاظ [٤] ؛ لأنهم بنوه من قولهم : هو لص ، أى: سارق ، وهو لا فعل له أيضا [٥] .

٢ - أن يكون الفـعل ثلاثيا مـجردا ، فلا يبنـى مما زاد على الثلاثة مـجردا [٦] كان أو مزيدا [٧] ، غيـر أنهم اختلفوا فى بنائه من (أفـعل) الثلاثى المزيد بالهمـزة ، نحو: أكرمَ وأحسنَ وأعطى ، وكانوا فى ذلك على ثلاثة مذاهب [٨] :

(١) المقرب ص١٠٩ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ص٦٩ وشرح ابن عقيل ٣ .١٧٤ ، ١٧٥ .

(٣) انظر الأصول فى النحو ٣/ ١٥٥ وشرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٤) شظَاظ (على زنة كـتَاب) : اسم لص معـروف من بنى ضبـة معروف بالذكـاء فى السرقة ، ويضـرب به المَثَل فى اللصوصـية ، فيـقَال : أسرق من شظاظ ، وألص من شِظاظ ، كـما يقال : ألص من سَـرْحَان ، وهو الذنب ، وانظر مجمع الأمثال للميدانى ٢/ ٢٥٧ .

(٥) غير أن ابن القطاع حكى له فعـلاً فقال : لَصَّ أو لَصَصَ - بالفتح - إذا استتر أو إذا أخذ المال خـفية . انظر شرح التصريح ٢/ ١٠١ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ٤٤ .

(٦) نحو : دحرج أو زلزل لـما يلزم عليه من حذف بعض الأصول فى الرباعى المجـرد مما يؤدى إلى الإخلال بالمعنى أو الدلالة . وانظر شرح التصريح ٢/ ٩١ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ .

(٧) نحو :جادل ، وانطـلق ، واستغفر ؛ لأنه يؤدى إلـى حذف الزيادة الدالة على معنى مقـصود فى غيره كـالمشاركة والمطاوعة والطلب مما تدل عليه حروف الزيادة . انظر حاشية الصبان ٣/ ٢١ وشرح التصريح ٢/ ٩١ .

(٨) انظر على سـبيل المثال شـرح التصـريح ٢/ ١٠١ والمساعد على تـسهيل الفـوائد ٢/ ١٦٣ ، ٤٦١ والبحـر المحيط ٢/ ٧٣٧ والدر المصون ١/ ٦٨١.

الأول : الجواز مطلقا سواء كانت الهمزة فى (أفعل) للنقل كأَعْطَى أم لغيره كأَغْفَى ، أى : نام ، وهذا مذهب سيبويه [(١)] والمحققين من أصحابه وهو اختيار ابن مالك فى التسهيل وشرحه [(٢)] ، وقال ابن عقيل[(٣)] فى شرح التسهيل : "وهو محكى عن الأخفش أيضا ، وقال ابن هشام الخضراوى : إنه الصحيح ، وقال الصفار : إنه الصحيح الذى يعضده النظر " .

وعلى هذا الرأى فإن شرط الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه أنه يكون ثلاثيا مجردا أو مزيدا بالهمزة سواء كانت الهمزة للنقل (أى التعدية) أم لا ، وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال فى باب التعجب[(٤)] : "وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وأَفْعَلَ . وقال أبو حيان [(٥)] : "لم ينص سيبويه على أن أفعل التفضيل بُنِىَ من (أفعلَ) إنما يؤخذ ذلك بالاستدلال ؛ لأنه نص فى أول كتابه على بناء (أفعل) للتعجب يكون من :فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ، فظاهر هذا أن (أفعل) الذى للتعجب يبنى من (أفعلَ) ونص النحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، فما انقاس فى التعجب انقاس فى التفضيل ، وما شذ فيه شذ فيه " .

وبناء على هذا المذهب فإنه يجوز ما سمع من قولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم خلافا لمن يجعلونه شاذا [(٦)] . وكذلك يجوز أن يكون اسمَا التفضيل (أقسط

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٧٣ وشرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢, ١٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٢ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ .

(٢) انظر شرح التسهيل أو المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ وشرح التصريح ٢/ ٩١ .

(٣) شرح التسهيل أو المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٤ .

(٤) الكتاب ١/ ٧٣ .

(٥) البحر المحيط ٢/ ٧٣٧ وانظر أيضا الدر المصون ١/ ٦٨١ .

(٦) وذلك عند من يمنع ذلك مطلقا ، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل والتعدية ؛ لأن همزة فِعْلَيهما (أعطى ، وأولى) كذلك . وانظر المفصل ص ٢٣٢ .

وأقوم) فى قوله تعالى : " ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ "[1] مبنيين من (أقسط وأقام) [2] .

الثانى : المنع مطلقا من كل فعل مزيد بالهمزة [3] ، فيكون مثله فى ذلك مثل أى فعل زائد على ثلاثة أحرف ، وهذا مذهب المازنى والمبرد وابن السراج والفارسى[4] ومن تبعهم كالسيوطى [5] محتجين بأن حذف الزائد يفوت الدلالة على المعنى المقصود من زيادته [6] ، ويحكمون على ما ورد منه بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه [7] .

الثالث : الفصل بين كون همزة (أفعل) للنقل أو لغيره ، فإن كانت للنقل والتعدية فلا يجوز اسم التفضيل منه [8] ، وإن كانت لغيره [9] فيجوز [10] ، وهذا مذهب

---

(١) البقرة (٢٨٢) .

(٢) انظر الكشاف ١/ ٤٠٤ والبحر المحيط ٢/ ٧٣٧ وقال السمين الحلبى : "واقسط : قيل : هو من اقسط إذا عدل ، ولا يكون من قسط ؛ لأن قسط بمعنى جار ، وأقسط بمعنى عدل ، فتكون الهمزة للسلب ، إلا أنه يلزم بناء أفعل من الرباعى ، وهو شاذ" : الدر المصون ١/ ٦٨١ . بيد أن أبا حيان قال : "والذى ينبغى أن يحمل عليه (أقسط) هو أن يكون مبنيا من قسط الثلاثى بمعنى عدل قال ابن السيد فى (الاقتضاب) ما نصه : حكى ابن السكيت في كتاب الأضداد عن أبى عبيدة : قسط : جار وقسط : عدل ، وأقسط بالألف : عدل لا غير ، وقال ابن القطاع : قسط قسوطا وقسطا: جار وعدل ضد ، فعلى هذا لا يكون شاذا" : البحر المحيط ٢/ ٧٣٨ وانظر أيضا الدر المصون ١/ ٦٨٢ والفتوحات الإلهية ١/ ٢٣٣ .

(٣) أى سواء أكانت الهمزة للنقل والتعدية أم لا .

(٤) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٤ .

(٥) انظر الهمع ٣/ ٢٧٧ .

(٦) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ .

(٧) انظر شرح التصريح ١/ ٩١ .

(٨) وذلك لما يلزم فى بنائه من حذف همزة النقل ، فتفوت الدلالة على معنى النقل والتعدية للفعل ، أى تقويته ونقله من اللزوم إلى التعدى ، أو نقله من المتعدى لواحد إلى المتعدى لاثنين ، أو من المتعدى لاثنين إلى المتعدى لثلاثة .

(٩) بأن صيغ عليها ابتداء ، نحو : اقفر المكان ، وأظلم الليل ، وأسفر الصبح . وشذ عند المانعين ما سمع من قولهم: هذا المكان أقفر من غيره .

(١٠) لأنه لا يفوت معنى مقصودا من هذه الزيادة .

ابن عصفور [١] وهو المختار ، وقد نسبه إلى سيبويه ، وصرح بأن ما شذ من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه كقول ذى الرمة : [٢] .

تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلاً   بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا [٣]

· هذا وقد اختلف النحاة والصرفيون [٤] أيضا فى بناء اسم التفضيل من الفعل الثلاثى المزيد الجارى مجرى الثلاثى ، نحو : اتَّقَى ، واستغنى ، وافتقر ، فذهب ابن السراج وغيره إلى الجواز ؛ وذلك لأنهم أجروه مجرى الثلاثى المجرد لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه : تَقِىّ ، وغَنِىّ ، وفقير .

وعلى هذا الرأى فإن اسم التفضيل من تلك الأفعال هو : أتقى ، وأغنى ، وأفقر فتقول : الرسول ﷺ أتقى الناس لله ، وفلان أغنى الناس عن الناس ، وأنا أفقر الناس إلى عفو الله .

وذهب ابن خروف [٥] وجماعة إلى المنع ؛ وذلك لأن علة امتناع بنائه من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى عدم البنية [٦] وحذف الزوائد لغير موجب مع وجود ما يغنى عن ذلك وهو (أشد) ونحوه .

بيد أنه من الأفضل والأحسن الأخذ بالرأى القائل بالجواز ؛ لأن مثل هذه الأفعال غير الثلاثية وإن كان قد سمع لها أفعال ثلاثية فقيل : تَقِىَ بمعنى خاف وغَنِىَ بمعنى استغنى ، وفَقُرَ بمعنى افتقر إلا أنها أهملت ولم تستعمل لندرتها ، واستغنى عنها بتلك الأفعال المزيدة فأجريت مجرى الثلاثى المجرد ومن ثم فإنه يجوز بناء اسم التفضيل منها .

---

(١) انظر المقرب ص١٠٠

(٢) انظر ديوانه ص ٧٦١ والمقرب ص ١١٠ .

(٣) والشاهد فيه : قوله (بأضيع) حيث صاغ اسم التفضيل من فعل رباعى على وزن (أَفْعَلَ) وهو (اضاع) والهمزة فيه للتعدية .

(٤) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ .

(٥) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ .

(٦) أى لما فيه من هدم بنية الفعل المزيد ، أو لأنه لا تتوافر فيه شرط البنية لأن حق ما يبنى منه اسم التفضيل أن يكون ثلاثيا محضا . وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠، ١٦٢ .

وشذ بناء اسم التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم : هذا الكلام أخصر من غيره [١] ، حيث بنوه من الفعل (اختصر) المزيد بحرفين ، وفيه شذوذ من جهة أخرى وهو أن الفعل مبنى للمجهول ، وهذا ما يمنع أيضا بناء اسم التفضيل منه مباشرة وبدون واسطة .

٣ - أن يكون الفعل تاما ، فلا يبنى من الناقص ، مثل : كان وكاد، وهذا مذهب الجمهور [٢] ؛ وذلك لعدم دلالتها على الحدث ، واسم التفضيل موضوع للدلالة على الزيادة فى الحدث ، فلا يقال : هذا أكْوَن من هذا ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وأجاز بعضهم [٣] بناء اسم التفضيل من الأفعال الناقصة ؛ لأنها تدل على أحداث عامة يعينها الخبر .

٤ - أن يكون الفعل متصرفا ، فلا يبنى من الجامد أى فاقد التصرف [٤]، مثل: نعم وبئس وليس ، ولا من ناقص التصرف [٥] ، مثل : يدع ويذر ونحوهما [٦] .

٥ - أن يكون الفعل مثبتا ، فلا يبنى من الفعل المنفى ؛ لئلا يلتبس المنفى بالمثبت ؛ لأن صيغة التفضيل إثبات وليست صالحة للنفى ، ولا فرق فى ذلك بين ما كان ملازما للنفى نحو : ما عاج بالدواء ، أى : ما انتفع به ، أو غير ملازم للنفى ، أى نفيه عارض ، نحو : ما حضر زيد ، ولم يقم عمرو .

٦ - أن يكون الفعل قابلا للتفاوت والتفاضل ؛ لأن التفضيل موضوع أساسا للدلالة على التمييز والمفاضلة بين شيئين فى الصفات القابلة للتفاوت ، والتى تختلف بها أحوال الناس ، فلا يبنى من نحو : مات وفنى وهلك ؛ لأن حقيقته واحدة ويشترك فيه الجميع ولا مزية فيه لفاعل على آخر حتى يفضل عليه [٧] .

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ ، ٩٢ .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠ .

(٣) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وشرح التصريح ٢/ ٩٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠ .

(٤) وذلك بسبب خروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث . انظر شرح التصريح ٢/ ٩٢ .

(٥) وهو المستغنى عن تصرفه بتصرف غيره أو مرادفه ، وإن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمن . انظر شرح التصريح ٢/ ٩٢ .

(٦) حيث استغنى عن ماضيهما : (ودع ، ووذر) بماضى الفعل (يترك) . انظر شرح التصريح ٢/ ٩٢ .

(٧) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وما بعدها وشرح التصريح ٢/ ٩٢ .

٧ - أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم لا مبنيا للمجهول ، فلا يقال فى نحو : ضُرِبَ زيدٌ (بالبناء للمجهول) : زيد أضرب الناس ؛ لأنه يؤدى إلى لبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل[١] ، فلا يدرى أهو تفضيل للفاعل أو المفعول؟ وأجاز بعضهم[٢] بناء اسم التفضيل من الفعل المبنى للمجهول عند أمن اللبس نحو: هو أزهى[٣] من ديك ، وهو أشهر [٤] من غيره ، وجعلوا منه (أحب) فى قوله تعالى: « قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ » [٥] .

٨ - ألاّ يكون الوصف منه [٦] على (أفعل فعلاء) وهوَ ما دب على لون كالسواد والبياض ونحوهما ، أو حلية كالحَوَر [٧] والدَّعَج [٨]، والغَيَد [٩]والشَّهَل[١٠] والهَيَف [١١]واللمَى [١٢] أو عيب ظاهر كالبرص [١٣] والحدب [١٤] والعرج والعور والعمى. فلا يبنى اسم التفضيل مباشرة (أى بدون واسطة) من نحو: سَوِدَ (من الألوان) ولا من نحو: حَوِرَ (من المحاسن والحلى) ولا من نحو :عرج (من العيوب) فيقال : فلان أسود

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/ ٢٢ .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ وشرح التصريح ٢/ ٩٢ وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٢ .

(٣) أزهى : من زهى (بالبناء للمجهول) بمعنى : تكبر . وقيل إن العرب لا تتكلم به إلا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل ، وقيل أيضا : زها يزهو (بالبناء للفاعل) أى : تكبر ، وعلى ذلك فلا شذوذ فيه . وانظر شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٤) أشهر : من شهر المبنى للمجهول .

(٥) يوسف (٣٣) .

(٦) أى من الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه .

(٧) الحور : هو شدة بياض العين مع شدة سوادها . انظر لسان العرب (حور) .

(٨) الدعج : سواد العين فى شدة بياضها .

(٩) الغيد : النعومة واللين .

(١٠) الشهل : وهو أن يكون سواد العين بين الحمرة والسواد ، وقيل : قلة سواد الحدقة ، وقيل : حمرة فى سواد العين . انظر اللسان والقاموس والتاج (شهل) .

(١١) الهيف : رقة الخصر وضمور البطن .

(١٢) اللمى : سمرة فى الشفة واللثات يستحسن ، أو سواد يكون فى الشفتين .

(١٣) البرص : داء معروف ، وهو بياض يقع فى الجسد .

(١٤) الحدب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر .

من فلان ، وهو أحور منه ، وهو أعرج منه ؛ وذلك لأن قياس الصفة المشبهة الدالة على مجرد المعنى الوصفى من مثل تلك الأفعال الدالة على لون أو حلية أو عيب يكون على وزن (أفعل) أيضا ، نحو : أسود، وأحور ، وأعرج . ومن ثم امتنع بناء اسم التفضيل منها مخافة التباس أحدهما بالآخر، ولذلك شاع فيما بين النحاة أن اسم التفضيل لا يبنى مما فيه أفعل لغيره [1] .

بيد أن هذا الشرط الأخير وإن كان هو المشهور لدى الجمهور إلا أنه كان موضع نزاع ومحل خلاف بين العلماء .

(١) انظر حاشية الشيخ ياسين العليمى على شرح التصريح ٢/١٠١ .

الخلاف حول بناء اسم التفضيل من الألوان (*) والحِلَى والعيوب

اختلف النحاة والصرفيون حول صوغ اسم التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب[1] الظاهرة أو المحسوسة[2] ، وكانوا فى تلك المسألة على رأيْين :

الأول : المنع ، وهو قول البصريين .

الثانى : الجواز ، وهو قول الكوفيين .

أولا : مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى منع بناء اسم التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب الظاهرة وذلك بالحمل على (أفعل) التعجب ، قال سيبويه فى باب مالا يجوز فيه ما أفعله : "وذلك ما كان أفعل وما كان لونا أو خِلْقة . . . وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعِلْ به رجلا ، ولا هو أفعل منه ؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه ، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا ، والمعنى فى أفعِلْ به وما أفعَلَه واحد ، وكذلك أفْعَل منه" [3] .

وظاهر كلام سيبويه يُفْهِم أن المراد بقوله (ما كان أفعل) : ما كان الوصف منه على وزن (أفعل) ، وبقوله (خِلَقة) : ما كان من الخِلَق الثابتة أو الأشياء الملازمة للشخص والجارية مجرى أعضائه وهى الحُلَى والعيوب الظاهرة أو العاهات .

(*) انظر مسألة القول فى جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/١٤٨ -١٥٥ .

(١) وقد عبر عنها سيبويه بقوله : "وكان لونا أو خلقة" فشمل بقوله :(الخلقة) العيوب والحلى معا ، وهو إن كان قد اكتفى بالتمثيل للعيوب دون الحلى فلان ما يجوز فى العيوب يجوز فى الحلى وما لا يجوز فى أحدهما لا يجوز فى الآخر ، فهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب . وانظر الكتاب ٤/٩٧، ٩٨ .

(٢) أما الألوان والعيوب الباطنة غير المحسوسة فإنه يبنى منها اسم التفضيل ، نحو زيد أبيض سريرة من عمرو، والكافر أسود قلبا من المنافق ، وفلان أحمق من فلان ، وأبله من فلان ، وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم ؛ لأن هذا - كما يقول سيبويه - ليس بلون ولا خلقة فى الجسد . وانظر الكتاب ٤/٩٨ وانظر أيضا شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٣٢ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٣) الكتاب ٤/ ٩٧ .

وقد علل البصريون منع التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب بعدة أمور هي:[1]

الأول :أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تكاد تزول ولا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخِلَق ، فهى بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل ، فكما أنك لا تقول : ما أيداه ، ولا : ما أرجله ، فإنك أيضا لا تقول فيما كان لونا أو خلقة : ما أحمره ، ولا : ما أبيضه ، ولا : ما أحوره ، ولا : ما أعْشَاه ، إنما تقول : ما أشد يده ، وما أشد رجله ، وما أشد حمرته ، وما أشد حَوَرَه ، وما أشد عَشاه ، وكذا جميع الألوان والخِلَق .

ولما كان البصريون قد حملوا منع التفضيل مما دل على لون أو عيب أو حِلْية ظاهرة على التعجب [2] فإنه لا يجوز كذلك عندهم أن تقول : هذا أبيض من هذا ، ولا : هذا أحور من هذا ، ولا : هذا أعور أو أعرج من هذا ونحو ذلك .

الثانى : أن حق ما يبنى منه اسم التفضيل أن يكون ثلاثيا محضا ، وأكثر أفعال الألوان والحلى والعيوب تأتى على وزن (افْعَلَّ) و (افْعَالَّ) وهما أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو : ابْيَضَّ واسْوَدَّ واخْضَرَّ واصْفَرَّ واحْمَرَّ واحْمَارَّ واحْوَرَّ واحْوَلَّ واعْوَرَّ وما أشبه ذلك. فأفعال الألوان والخِلَق من الحُلى والعاهات إنما ترجع فى أصلها إلى ما زاد على الثلاثى ، ولذلك صحت العين ولم تعل[3] فيما كان منها على ثلاثة أحرف ، نحو: سَوِدَ وحَوِرَ وهَيِفَ وحَوِلَ وعَوِرَ ؛ لأنها فى معنى: اسْوَدَّ واحْوَرَّ واهْيَفَّ واحْوَلَّ واعْوَرَّ الزائد على الثلاثى ، ولم يُبْنَ اسم التفضيل فى الغالب مما كان منها ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر ، أى حملا له على غير الثلاثى لكثرته ولأنه الأصل فى الألوان والحلى والعيوب ، أو لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير[4] .

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٩٧ ، ٩٨ والأصول ٣/ ١٥٢ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٥١ وأسرار العربية لابن الأنبارى ص١٢١ والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٥٣ ودرة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص٣٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٣ ، ٩٤ وشرح التصريح ٢/ ٩٢ ، ٩٣ وحاشية الصبان ٣/ ٢٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ والمقرب ص١٠٩ ، ١١٠ وقطر الندى ص ٣٣٣ .

(٢) مثلما حملوا التعجب على التفضيل فى التصغير فقالوا : ما أُمَيْلِحَه وما أُحَيْسِنَه وإن كان مخالفا للقياس ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء ، و(أفعل) التعجب فعل باتفاق ؛ وذلك لأن التعجب أشبه التفضيل فى كونه على وزنه ودلالته على الزيادة ، وكونهما يتفقان فى شروط الصياغة والبناء . وانظر الكتاب ٣/ ٤٧٧ وقطر الندى ص٣٣١ .

(٣) بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلولا أن ما قبل العين ساكن فى التقدير لوجب فيها القلب المذكور . وانظر شذور الذهب ص٥٤٤ .

(٤) انظر شرح شذور الذهب ص ٥٤٤ .

الثالث : أن بناء الوصف المجرد من أفعال الألوان والحلى والعيوب إنما يجىء على وزن (أفعل) أيضا ، وبناء اسم التفضيل منها يؤدى إلى التباس أحدهما بالآخر ، ولذلك شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما فيه أفعل لغيره [1] .

وقد خَرَّج البصريون المانعون الشواهد التى استند إليها الكوفيون المجيزون على أنها شاذة عند الخليل قياسا واستعمالا ؛ لأنها معانٍ لازمة محالها ، فصارت كالخلق الثابتة نحو اليد والرجل ، ومن علل بأن المانع من التفضيل كون أفعالها زائدة على الثلاثة فهى شاذة عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال ، أما القياس فإن أفعالها ليست ثلاثية على (فَعَلَ) ولا على (أفْعَلَ) إنما هو (افْعَلَّ) و (افْعَالَّ) نحو : ابْيَضَّ واحْوَرَّ واعْوَرَّ واحْمَارَّ ، وأما الاستعمال فأمره ظاهر ، وأما عند أبى الحسن الأخفش والمبرد فإنها ونحوها شاذة من جهة الاستعمال صحيحة من جهة القياس[2] ؛ لأن أفعالها ثلاثية بزيادة فجاز تقدير حذف الزوائد [3] .

ثانيا : مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون [4] إلى جواز بناء اسم التفضيل مما يُعَبَّر عن فاعله بـ (أفعل فعلاء) أى مما يجىء الوصف منه على هذا الوزن ، وهو باب أفعال الألوان والخِلَق الثابتة كالحُلَى والعيوب .

وقد أطلق الكسائى وهشام الضرير [5]القول بالجواز فى الألوان عامة فأجازا : ما أحمره ، على حين قصر بعضهم ذلك على البياض والسواد خاصة دون غيرهما من الألوان [6] .

---

(١) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٢) وذلك لأنهما يجيزان بناء (أفعل) من كل فعل ثلاثى لحقته زوائد قلت أو كثرت كاستفعل وافتعل وانفعل ؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٢ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٣، ٩٤ والقياس فى اللغة : محمد الخضر حسين ص٦٦ .

(٤) انظر الهمع ٣/ ٢٧٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٤٨ وما بعدها .

(٥) انظر الهمع ٣/ ٢٧٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ .

(٦) وقد عللوا ذلك بأن البياض والسواد أصلان للألوان كلها ، ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والشبهة وغيرها ، فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها . انظر الإنصاف ١/ ١٥٠، ١٥١ .

وحكى الكسائى [١] أنه سمع : ما أسود شعره . وقال الفراء [٢] : "حدثنى شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول : ما أسود شعره ، وقال الشاعر :

أَمَّا المُلُوكُ فَأَنْتَ اليَوْمَ ألأَمُهُمْ لؤماً وأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ [٣]

وأجاز الكسائى وهشام والأخفش [٤] من العيوب أو العاهات : ما أعْوَرَه! .

وعلى ذلك فإنه يجوز عند الكوفيين قول بعض العرب : ما أحسنه ، وما أقبحه وما أطوله ، وما أقصره [٥] ، وكل ذلك من الخِلَق الثابتة الملازمة للشخص والتى تجرى مجرى أعضائه وإن كان الوصف منها على غير (أفعل فعلاء) . قال المتنبى [٦] :

خَلِيلَىَّ لَوْنُ الشَّيْبِ دَاءٌ كَرِهْتُهُ فَمَا أَحْسَنَ المَرْعَى وَمَا أَقْبَحَ المَحْلاَ

وقال أيضا [٧] :

ضَيْفٌ أَلَمَّ بِرَأْسِى غَيْرَ مُحْتَشِمِ السَّيْفُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ بِاللِّمَمِ

وقال كذلك [٨] :

حَسَنٌ فِى عُيُونِ أَعْدَائِهِ أَقْبَحُ مِنْ ضَيْفِهِ رَأَتْهُ السَّوَامُ

ويجوز عندهم كذلك قولهم : أَسْوَدُ مِنَ حَلَكِ الغُرَابِ ، وأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ [٩] .

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ .

(٢) معانى القرآن ٢/ ١٢٨ .

(٣) والشاهد فيه : قوله (أبيضهم) حيث بنى اسم التفضيل من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون وقوله (أبيضهم سربال طباخ) كناية عن البخل وشدة الحرص .

(٤) انظر الهمع ٣/ ٢٧٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ . وإنْ كان الأخفش كسائر البصريين قد منع ذلك من الألوان .

(٥) انظر المقرب ص١١٠ .

(٦) انظر شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيده ص٢٦٥ .

(٧) انظر شرح ديوان المتنبى أو العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب لليازجى ١/ ١٣٥ .

(٨) انظر شرح ديوانه ١/ ٣٢٨ وشرح مشكل شعر المتنبى ص ١١١ .

(٩) انظر شرح ابن عقل ٣ .١٧٥ وحاشية الخضرى ٢ . ٤٦ . وحلك الغراب : هو السواد الشديد ، فيقال : أسود حالك ، أى : شديد السواد .

واحتج الكوفيون لمذهبهم بما ورد فى لسان العرب وسمع عنهم فى كلامهم ؛ شعرهم ونثرهم . فمن الشعر قول طرفة بن العبد البكرى من أبيات يهجو فيها عمرو ابن هند ملك الحيرة ويصفه بالحرص وشدة البخل(١) :

إِنْ قُلْتَ نَصْر فَنَصْر كَانَ شَرَّفَنِى ... قِدْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ (٢)

وقول رؤبة بن العجاج (٣) :

جَارِيَةٌ فِى دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ... تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالإيمَاضِ

* أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى أَبَاضِ * (٤)

---

(١) انظر ديوان طرفة ص١٥ وانظر أيضا الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ١/١٤٩ .

(٢) هكذا رواية البيت فى الديوان ، وقبله :

أَنْتَ ابْنُ هِنْد فاخبِرْ مَنْ أبوك إذَا ... لا يُصْلِحُ المُلْكَ إلا كُلُّ بَذَّاخِ

والبيت له رِوَايات أخرى في كتب النحاة واللغويين نذكر منها رواية الفراء (معانى القرآن ٢/١٢٨) وهى هكذا :

أمَّا الملوكُ فانتَ اليومَ الأمُهُمْ ... لُؤماً وأبيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

ورواية ابن الانبارى (الإنصاف ١/١٤٩) وابن يعيش (شرح المفصل ٦/٩٣) وابن عصفور (المقرب ص١٠٩) وابن منظور (لسان العرب مادة "بيض")

والبغدادى (خزانة الأدب ٨/ ٢٣٠) والشهاب الخفاجى (شرح درة الغواص ص٥٤) وهى هكذا :

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتد أكلُهُمُ ... فأنتَ أبيضهم سِرْبالَ طَبَّاخِ

اللغة : نصر : اسم شخص . قدما : بمعنى قديما أى فى الزمان الماضى . والسربال : القميص وشتوا : أى صاروا فى زمن الشتاء الذى هو زمن القحط والجدب . واشتد أكلهم : أصبح من الصعب العسير الحصول على ما يأكلون من طعام . ومعنى قوله (أبيضهم سربال طباخ) : أن ثياب طباخك تكون فى هذا الوقت بيضاء نقية ليس بها دهن لحم ولا غيره لعدم الطبخ ، فهو كناية عن البخل والحرص .

(والمعنى) : يقول الشاعر : إذا دخل الشتاء بجدبه وقحطه وانقطعت الميرة عن الناس وتعسر عليهم الحصول على الأكل والطعام فإن ثياب طباخك تكون بيضاء ناصعة البياض نقية من الوضر ودهن اللحم وغيره لقلة طبخه مما يدل على شدة حرصك وبخلك ، ولو كنت كريما لكانت ثياب على غير ذلك من شدة البياض لكثرة ما يطبخ كما هو معهود فى ثياب الطباخين .

والشاهد فيه قوله (أبيضهم حيث استدل به الكوفيون على جواز بناء اسم التفضيل من الألوان وبخاصة البياض والسواد) .

(٣) انظر ديوانه ص١٣٧ والأبيات فى شرح المفصل ٦/٩٣ وشرح جمل الزجاجى ١/٥٨٧ والأصول فى النحو ١/١٠٤ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/١٤٩، ١٥٠ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٢١٣ ومجمع الأمثال للميدانى ١/٨١ ولسان العرب مادة (بيض) .

(٤) الدرع : القميص . الفضفاض : الواسع . ومعنى قوله (تقطع الحديث بالإيماض) أنها إذا ظهرت وأومضت أمام قوم يتحدثون فإنهم يقطعون حديثهم ويتركونه حيث ينشغلون بالنظر إليها لبراعة جمالها . وبنو أباض : قوم اشتهروا ببياض ألوانهم .

والشاهد فيه : قوله (أبيض) حيث صاغ اسم التفضيل مباشرة من البياض ، وهذا مما يُجيزه الكوفيون .

والكوفيون - كما هو معروف - يعتدون بكل ما ورد من كلام العرب وإن كان مخالفا لما اتفق عليه جمهور النحاة ، بل ويجيزون القياس عليه ، أما البصريون[١] فيمنعون ذلك ويتأولونه حتى لا يشذ عن القواعد التى أجمعوا عليها وعملوا على اطرادها وتأصيلها ، ومن أمثلة ذلك ما نحن بصدده الآن وهو أنهم اشترطوا فى الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه مباشرة ألاّ يكون الوصف منه على وزن (أفعل) مثل : أبيض ، وأسود ، وأحور ، وأعور ونحو ذلك ، ولهذا ضَعَّفُوا الشواهد التى احتج بها الكوفيون مع أنها لشعراء فصحاء يستشهد بكلامهم ، وحكموا على اسم التفضيل فيها وهو (أبيض) بأنه نادر لا يؤخذ به وشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، أو بأنه صفة مشبهة على التأويل لا أفعل تفضيل ، وذلك على أن معنى (أبيضهم) فى قول طرفة هو: مُبيَضُّهم، ومعنى (أبيض من أخت بنى أباض) فى قول رؤبة هو : جَسَدٌ مُبيَضٌّ من أخت بنى أباض وبذلك يكون (من أخت) فى موضع رفع صفة لـ (أبيض) على اعتبار أن (مِنْ) التالية له ليست التفضيلية الجارة للمفضول ، وإنما هى البيانية ، فلا تكون متعلقة به بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، كأنه قال : أبيضُ كائنٌ من أخت بنى أباض ، كقولهم : أنت كريم من بنى فلان[٢] ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر فى وصف سيف :

وأبيضُ مِنْ ماءِ الحديدِ كأنَّه ... شِهَابٌ بَدَا والليلُ داجٍ عَسَاكِرُهْ[٣]

وقول الآخر :

لَمَّا دَعَانِى السَّمْهَرِىُّ أَجَبْتُهُ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ صَقِيلِ[٤]

(١) انظر شرح المفصل ٦/ ٩٣ والإنصاف ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ وانظر أيضا شرح المفصل ٦/ ٩٣ .

(٣) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٥٣ . والشهاب : النجم . وبدا : ظهر . وداج : أى مظلم .

والشاهد فيه : قوله (أبيض من ماء الحديد) فإن (أبيض) على مذهب البصريين صفة مشبهة على التأويل ، أما على مذهب الكوفيين فهو اسم تفضيل وهو الصحيح لوجود القرينة اللغوية وهى (من) التفضيلية الجارة للمفعول والمتعلقة باسم التفضيل ، ولا داعى للقول بأنها (مِنْ) البيانية لا التفضيلية وأنها متعلقة بمحذوف غير (أبيض) يقع صفة له ، لما فى ذلك للغة من تيسير وغناء لنا عن التأويل والتقدير .

(٤) انظر الإنصاف ١/ ١٥٤ . والسمهرى هنا اسم رجل كان يبيع الرماح ، وأصل السمهرى الرمح منسوب إلى ذلك الرجل . ولاقول فى الاستشهاد بهذا البيت كسابقه .

والحق أنها تعد دليلا للكوفيين مثلما هى دليل للبصريين ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال (١) .

وقد ساق المحقق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - رحمه الله - أبياتا أخرى على غرار ما جاء به البصريون لدعم رأيهم والاحتجاج لمذهبهم ونقض المذهب الكوفى ، ولكنها أيضا تعد فى الحقيقة أدلة للكوفيين على سداد مذهبهم فى جواز صياغة اسم التفضيل من الألوان والحِلَى والعيوب ، ومن ذلك قول المتنبى يمدح شجاع بن محمد الطائى (٢) :

يَلْقَاكَ مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ... ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى والأَكْبُدُ (٣)

وقوله أيضا فى ذم الشيب (٤) :

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً لاَ بَيَاضَ لَهُ ... لأَنْتَ أَسْوَدُ فِى عَيْنِى مِنَ الظُّلَمِ (٥)

---

(١) انظر الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص٧٦ .

(٢) انظر ديوانه ١/ ١٥٧ وانظر أيضا الانتصاف من الإنصاف ١/ ١٥٤ .

(٣) والبيت من قصيدة مطلعها :

اليَوْمَ عَهْدُكُمُ فأينَ الموعِدُ؟ ... هَيْهَاتَ لَيْسَ لِيَوْمِ عَهْدِكُمُ غَدُ

اللغة : أحمر صفة لمحذوف ، أى سيف أحمر. وخضرة السيف : لون فرندة . والطلى : الأعناق .

والمعنى : يقول إن دماء الأعناق والأكباد قد صبغت سيف ممدوحه بالحمرة فاستترت بها خضرته . يريد أن يصفه بالشجاعة والبطولة والإقدام ،

(٤) انظر ديوانه ١/ ١٣٥ وانظر أيضا شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيده ص٤٧ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٨ ودرة الغواص للحريرى ص١٨ وشرح الدرة للشهاب الخفاجى ص٥٦ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢١٣ والانتصاف من الإنصاف ١/ ١٥٣ . والبيت من قصيدة مطلعها :

ضَيْفٌ أَلَمَّ بِرَأْسِى غَيْرَ مُحْتَشِمٍ ... السَّيْفُ أَحْسَنُ فِعلاً مِنْه بِاللِّمَمِ

(٥) ابعَدْ : أمر من بَعِدَ (بكسر العين) بمعنى هلك ، من : بَعِدَ الشىء بعداً ، وبَعُدَ بُعْداً ضد قَرُبَ . ودعاؤه عليه بالبَعَد أبلغ من دعائه عليه بالبُعْد ؛ لأنه إذا هلك فقد صار إلى العدم ، وإذا بَعُدَ كان فى الوجود وإن لم يقرب والبَعَد أمحى له من البُعْد . وقوله (بياضا لا بياض له) أى لا بياض له فى الحقيقة ولا يحدث عنه بشر ولا فرح ، والعرب تصف الحزن بالسواد والفرح بالبياض .

وقال ابن سيده : "وأراد ابعَدْ بَعِدْتَ ذا بياض ؛ لأنه إنما يخاطب الشعر الأبيض لا العَرَض الذى هو البياض" : شرح مشكل شعر المتنبى ص٤٨ .

والشاهد فيه : قوله (أسود فى عينى من الظلم) فإن (أسود) عند البصريين صفة مشبهة أيضا على التأويل ، كأنه قال : لأنت مسود فى عينى ولأنت من الظلم ، ولكنه عند الكوفيين اسم تفضيل ، وقد صرح الشهاب الخفاجى والدسوقى فى تعليقهما على هذا البيت بأن المتنبى شاعر كوفى وهم يجيزون بناء أفعل التفضيل من الألوان [illegible] ، فقول المتنبى جاء بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره ، فهو إنما قصد التفضيل على مذهبه الكوفى ، يقول الشهاب الخفاجى : "[illegible] ما يقوله المتنبى بمنزلة ما يرويه" : شرح درة الغواص ص٥٦ وانظر أيضا حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ٢٣٣ .

غير أن المحقق الشيخ رجع فى نهاية قوله عن رأيه الداعم لمذهب البصريين فى أن وزن (أفعل) من الألوان يأتى دائما مؤولا بمعنى الصفة المشبهة ولا يكون اسم تفضيل أبدًا ، حيث عاد فأنكر أن يقتصر هذا الوزن على هذا المعنى فحسب ، وإنما يأتى أحيانا دالا على معنى التفضيل كما هو مذهب الكوفيين . قال الشيخ محيى الدين عبد الحميد[1] : "نحن لا ننكر أن هذا الوزن يأتى صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شىء على شىء كما لا ننكر أن من هذه البابة قول الشاعر :

* وأبْيَضُ مِنْ مَاءِ الحَـدِيدِ كَأَنَّه *

وما معـه من الأبيات ، لكنا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز :

* أبْيَـضُ مِنْ أُخْتِ بَنِـى أَبَاضِ *

مع قول الرواة الموثوق بـهم : إن نساء بنى أباض مشـهورات ببـياض ألوانهن ، وعلى هذا يكون هذا الجواب غيـر مستقيم ، ولو كان القـائل به ابن جنى ومن تبعه من فحولة النحاة .

فالحق أن ما ذهب إليه المحقق الشيخ فى نهاية الأمر هو الصواب والأقرب للسداد وذلك لأننا إذا كنا نرتضى القـول بأن ما جاء على وزن (أفعـل) فى تلك الشواهد التى احتج بها الكوفـيون وما معها من الشـواهد التى ساقها البصـريون يجوز أن يكون أيضا صفة مـشبهة على التأويل ، فـإننا لا نرتضى أن يكون منها الوصف (أبيض) الوارد فى رجز رؤبة ؛ وذلك لأنه لا يحتمل إلا التفضـيل ، ومن ثم فإن جواب البصريين المانعين عن قول الكوفيين المجيزين غير سديد وإنْ قال به جهابذة النحاة .

فالصـحيح عندى ما ذهب إليه الكوفـيون من جواز مـجىء اسم التفـضيل من الألوان والحلى والعيوب ، أى مما يجىء الوصف المجرد منه علـى (أفعل فعلاء) دون ما حاجة بنا إلى اللجوء إلى التأويل والاعتساف فى التقدير احترازا من الخروج عن مذهب البصريين المانعين بحجة أن صيغة (أفعل) هى أيضا صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان والحلى والعيوب فيلتبس الأمر بين الصيغتين ، وتلك كما يقول الأستاذ عباس حسن[2] - رحمه الله - حـجة واهية يمكن دفعـها بالقرائن اللفظية والمعنوية الداخلة على

---

(١) الانتصاف من الإنصاف ١/ ١٥٤ .

(٢) انظر النحو الوافى ٣/ ٣٩٨ .

المفضل عليه فى مثل : فلان أسْوَد من فلان ، وفلان أحْوَر من فلان ، وفلان أعْوَر من فلان ، فيكاد يمتنع اللبس فى هذا النوع من التفضيل الذى يشتمل أسلوبه على (مِنْ) التفضيلية ، حيث إن صيغة (أفعل) فى هذه الحالة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل[1] ؛ لأن (مِنْ) التفضيلية - وهى قرينة لفظية - دالة صراحة عليه ومن تمام معناه ، وهى التى تميزه عما سواه ودليل على أن (أفعل) للتفضيل لا لغيره .

وإذا كانت (مِنْ) التفضيلية تشتبه أحيانا أو تلتبس بـ (مِنْ) البيانية فإن هذا يمكن دفعه والتغلب عليه أيضا بالقرينة المعنوية التى تزيله وهى مقتضى السياق ومقامات الكلام ومراعاة المعنى .

فالسياق له دوره البالغ فى تحديد دلالات الأبنية والألفاظ وتوجيهها إلى المعنى المراد ، فيتحدد تبعا له معنى (أفعل) إن كان لتفضيل أو لغيره ، وعليه يتحدد نوع (مِنْ) التالية له فتكون تفضيلية أو بيانية .

فالبيانية التالية لـ (أفعل) الذى لغير تفضيل كما فى قول عدى بن الرقاع[2] :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ أَعَارَهَا ... عَيْنَيْهِ أَحْوَرُ مِنْ جَآذِرِ عَاسِمِ[3]

وقوله جبيهاء الأشجعى[4] :

وَأَبْيَضُ مِنْ آلِ الوَلِيدِ إِذَا بَدَا ... غَدَا مُنْعِماً والحَمْدُ والمِسْكُ شَامِلُهْ[5]

---

(١) وهو مذهب الكسائى والفراء وهشام والمحقق الرضى . انظر حاشية الصبان ٣/ ٥٠، ٥١ وشرح الكافية ٢/ ٢١٧ .

(٢) انظر الكامل للمبرد ١/ ٨٦ وكتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام تحقيق عبد العزيز الميمنى ص١٩٤ .
وقبله :

لَوْلاَ الحَيَاءُ وأَنَّ رَأْسِي قَدْ عَسَا ... فِيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ

(٣) الجآذر : جمع جؤذر وجوذر ، وهى ولد البقرة أو البقرة الوحشية . وعسم : اسم موضع .

والمعنى : يصف الشاعر أم القاسم بأنها جميلة حوراء العينين ، وكأن أحور من صغار البقر الوحشى قد أعارها عينيه ، وذلك لسحر جمالها وتميزها بهما بين النساء .

والشاهد فيه : قوله (أحْوَر من جآذر عاسم) فإن الوصف (أحْوَر) هنا صفة مشبهة لا اسم تفضيل ، ولذلك فإن (مِنْ) التالية له بيانية لا تفضيلية ، وعلى ذلك لا تكون (مِنْ) هذه متعلقة بالوصف (أحور) بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، وكأنه قد قال : أحور كائن من جآذر عاسم .

(٤) انظر كتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام ص٢١٥ .

(٥) الشاهد فيه : قوله (وأبيض من آل الوليد) فإن الوصف (أبيض) صفة مشبهة وذلك وفقا لمقتضى السياق ، وعلى ذلك فإن (مِنْ) التالية إنما هى البيانية وهى ليست متعلقة به بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، وكأنه قال : وأبيض كائن من آل الوليد .

وقوله يزيد بن عمرو الصعق فى عوف بن الأحوص [1] :

لَهُ شَعَرٌ فِي حَاجِبَيْهِ وَلَحْيِهِ كَقُنَّةِ وَقْطٍ وَهُوَ أَزْعَرُ مِنْ عَلُ [2]

فإن (مِنْ) التالية للوصف (أحْوَر ، وأبْيَض ، وأزْعَر) بيانية ولا تحتمل أن تكون تفضيلية فيكون مدخولها مفضلا عليه ، والذى اقتضى ذلك إنما هو سياق الكلام .

وكذلك الشأن فى (أفعل) التفضيل المقترن بـ (ال) والمضاف ؛ إذ إن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته مما يمكن دفعه أيضا بالقرينة وسياق الكلام فهو الذى يحدد الدلالة أو الغرض ويوجه إلى أحد المعنيين دون الآخر .

ولما كانت الكلمة الدالة على لون مثل : أبيض وأسود وأحمر قد استعملت صيغتها نَصًّا فى المفاضلة اللونية كقولهم : أبيض من اللبن ، وأسود من حلك الغراب وأحمر من الدم ، فإن إرادة عدم التوسع فى استعمالها فى بياض أو سواد أو حمرة غير الشىء الذى وردت فيه نَصًّا وقَصْره على السماع الذى يُحفظ ولا يُقاس عليه كما يذهب البصريون بحجة أن منها (أفعل) لغيره إنما يعد فى رأى الكثيرين [3] تضييقا للغة لا داعى له بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون أو حلية أو عيب تضييق لا داعى له أيضا ، ولاسيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد وهو كثير بسبب ما كشف عنه العلم الحديث فى عصرنا الحاضر من تعدد الدرجات وتفاوتها تفاوتا واسعا فى اللون الواحد وفى الحِلْية الواحدة وفى العَيْب الواحد أو العاهة الواحدة كالمعروف اليوم فى الألوان ، وكذا المعروف فى الحُلِى وفى العاهات عند الأطباء كعاهة العمى مثلا ، فإن منه عمى الألوان وعمى الأضواء وغيرهما ، وكذا أكثر الحُلِى

(١) انظر كتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام ص٢١٧ .

(٢) اللَّحْى (بفتح وسكون) : منبت اللحية من الإنسان ، وهو حائط الفم ، وهو العظم الذى فيه الأسنان من داخل الفم . وقنة كل شىء : أعلاه ، والوقط : حفرة فى غلظ أو جبل يجتمع فيه ماء السماء أو المطر . وأزعر هنا بمعنى أصلع ، من الزعر وهو ذهاب شعر الرأس أو قلته وتفرقه . وعل (بالبناء على الضم) : أى من عال يريد شعر الرأس . جاء فى معاجم اللغة : (يقال : أخذه من علٍ ومن علُ . قال سيبويه : "حركوه كما حركوا (أول) حين قالوا : ابدأ بهذا أول" ويقال : جئت من عَلُ بضم اللام أى : من أعلى كذا ، وأتيته من علُ : أى من عال): اللسان والقاموس والتاج (علا) .

والشاهد فيه قوله : (وهو أزعر من عل) فإن الوصف (أزعر) هنا صفة مشبهة تبعا لمقتضى سياق الكلام ، وعليه فإن (مِنْ) التالية له هى البيانية لا التفضيلية ، وهى ليست متعلقة به ، وإنما هى متعلقة بمحذوف يقع صفة كما فى الشاهدَين السابقَين .

(٣) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/١٠١ والنحو الوافى ٣/٣٩٨.

والعيوب . وكل ذلك يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد أحيانا والحلية الواحدة والعيب الواحـد أو العاهة الواحدة أيضا ، وبخاصـة بعد موافقـتهم على قياسـية صوغ أفعل التفضيل مباشرة من الألوان والعيوب المعنوية الباطنة نحو : فلان ابيض سريرة من فلان ، أو : أسـود ضميـراً منه ، وفلان أبله من فـلان ، أو أحمق منه ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج مـنه ، أو : أخـرق منه ، أو : ألـد منه أو أعـجم مـنه. ومن ذلك قولهم فى المثل : هو أَحْمَقُ مَنْ رِجْلَة [١] ، وأَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة [٢] .

ومـثل هذا يقـال فى الحُلَى والمحـاسن ، فـلا يطرد إذن تـعليل منع صـوغ اسم التفضيل منها بأن منه (أفعل) لغيره [٣]. ومن ثم كان المذهب الكوفى الذى يبيح صياغة (أفعل) التفضيل مما يدل على الألوان والحُلَى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة سائغا ومقبولا وأقرب للسداد واليسر، ولاسيما أن ثمة قول الرسول ﷺ فى صفة الحوض : "وماؤه أبيض من اللبن" ،[٤] وفى رواية أخرى : "وماؤه أبيض من الورق" [٥] ، وفى صفة جهنم : "هى أسود من القار" [٦] ، وقيل فى صفة شـعره ﷺ : "أحمر من الطيب " [٧] .

وجاء فى مـوطأ الإمام مالك قـول ابن عمر - رضي الله عنهما - فى صـفة معـاوية : "ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية ، قيل : ولا عمر ؟ قال : كان عمر خيرا منه ، وكان هو أسود من عمر " [٨] .

---

(١) الرجلة : ضرب من النبت ، وقوم يسمون البقلة الحمقاء الرجلة ، قال ابن الأنبارى :

"قال الأصمعى : هى البقلة الحـمقاء ، وإنما سميت حمقاء ؛ لأنها تنبت فى مـجارى السيل وافواه الأودية ، فإذا جاء السيل قلعهـا" : الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر الأنبارى ١/ ٤٩٠ . وقيل : إنما سمـيت حمقاء ؛ لأنها تنبت فى كل موضع على طرق الناس فتداس . انظر لسان العرب (رجل) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيـش ٦/ ٩٢. وهَبَنَّقَة : هو هبنقة القيس ، كان أحمق بنى قـيس بن ثعلبة ، وكان يقال له: ذو الوَدَعَات ، واسمه يزيد بن ثَرْوَان ، وكان يضرب به المثل فى الحمق انظر لسـان العرب (هبنق) .

(٣) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٤) صحيح البـخارى بحاشية السندى ٤/ ١٤١ . وإن كـان ثمة رواية أخرى تتفق ومذهب البـصريين ، وهى : "أشد بياضا من اللبن" : صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ٤/ ١٧٩٩ .

(٥) شرح صحيح مسلم للنووى ١٥/ ٥٥ .

(٦) الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ٢/ ٩٩٤ .

(٧) صحيح البخارى بحاشية السندى ٢/ ٢٧١ .

(٨) الموطأ للإمام مالك تحقيـق محمد فؤاد عبد الباقى ١/ ٦. وانظر أيضا النهـاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود محمد الطناحى وطاهر الزاوى ٢/ ٤١٨ .

فقول رسول الله ﷺ فى القمة من الفصاحة والذروة من البلاغة والغاية من البيان ، وكذلك قول أصحابه والتابعين ، فقد كان ﷺ أفصح العرب لسانا وأظهرهم بيانا وأجودهم لغة ، وأعرفهم لمواقع الخطاب ، والدليل على ذلك أن عليا بن أبى طالب ﷺ كان قد سمعه وهو يخاطب وفد بنى سعد فقال له : "يا رسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره" فقال : "أدّبنى ربى فأحسن تأديبى وربّيتُ فى بنى سعد" فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم بما يفهمه كل منهم [(١)] ، فلا مانع إذنْ أن يكون الرسول ﷺ قد استعمل التفضيل مباشرة مما يدل على لون فيكون ذلك حجة على النحاة [(٢)] ولا التفات إلى الرأى القائل بعدم جواز الاستشهاد فى اللغة بالحديث النبوى الشريف[(٣)] بصفة عامة والاستدلال به بصفة خاصة على تلك اللغة التى تجيز صوغ اسم التفضيل من الألوان وكذا من الحُلَى والعيوب بحجة كثرة نقل الحديث وروايته بالمعنى وتصرف الرواة فى ألفاظه ، ولاسيما أن تلك الأحاديث التى نستدل بها وتدعم المذهب الكوفى صحيحة ومشهورة ولا خلاف عليها ، وجاءت فى كتب الصحاح التى يعتد بها ويعول عليها ويرجع إليها كأصول ثابتة لا غنى عنها فى تحقيق الأحاديث وتوثيقها كصحيح البخارى وصحيح مسلم ، فضلا عن أن الدراسات اللغوية الحديثة قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن النحاة وعلماء اللغة القدامى قد استشهدوا فى كتبهم بالحديث النبوى الشريف[(٤)] ، كما أنه استنادا إلى ما توصل إليه بعض المحدثين[(٥)] من جواز الاستدلال بالحديث فقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة صحة الاحتجاج به [(٦)] .

(١) انظر النهاية فى غريب الحديث والأثر ١/ ٤ .

(٢) انظر عمدة القارى شرح صحيح البخارى للمازنى ٢٣/ ١٣٩ .

(٣) انظر على سبيل المثال : اللغة والنحو (دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة للدكتور حسن عون ص ١٣٠ والرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ص١٣٠ .

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى ص٣٩٧ وانظر أيضا دراسات فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثى ص٥٩ وقضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهده فى المغنى للدكتوره سهير محمد خليفة ص٦٢ والاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص٥٢ والحديث النبوي الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضارى حمادى ص٣٧٣ .

(٥) وهو الشيخ محمد الخضر حسين ، وذلك فى مقاله المنشور بمجلة اللغة العربية تحت عنوان المجاز والنقل وأثرهما فى حياة اللغة العربية . انظر مجلة اللغة العربية ٣/ ١٩٧ وما بعدها - المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦م.

(٦) وذلك فى جلسته المنعقدة فى أكتوبر ١٩٣٧م. انظر مجلة المجمع اللغوى ٤/ ٧. ،وانظر أيضا القياس فى اللغة : محمد الخضر حسين ص٣٤.

بيد أن هذه الأحاديث التى أوردناها شاهدة للكوفيين على صحة مذهبهم لا تتفق روايتها والقياس الذى أجمع عليه البصريون ، حيث إنهم - كما ذكرنا آنفا - لا يجيزون صوغ اسم التفضيل من الألوان وكذا الحُلَى والعيوب إلا بالواسطة ؛ لأن هذه الأشياء لما كانت ثابتة فى الشخص لا تكاد تتغير فإنها جرت مجرى أعضائه من الخلَق الثابتة كاليد والرجل وما أشبه ذلك فبعدت عن الفعل ، أى أنه لا معنى للأفعال فيها ، وأن الوصف المجرد منها يجىء على (أفعل) ولذلك شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يُبْنَى مِمَّا منه (أفعل) لغيره ، وقد ذكرنا أنه لا يطرد تعليلهم المنع بأن منها (أفعل) لغيره ؛ لأن الألوان والحلى والعيوب الباطنة غير المحسوسة يبنى منها (أفعل) التفضيل باتفاق ، نحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، وفلان أحمق من فلان وغير ذلك .

وقد أجاز أبو حيان[١] صوغ اسم التفضيل من الألوان وبخاصة البياض والسواد مستدلا بالحديث النبوى الشريف فى صفة جهنم : (هى أسود من القار) .

وقال المستشرق (يوهان فك)[٢] : "وأكثر ما يوثق به من استعمال صيغة التفضيل فى الألوان هو ما نجده فى الحديث عن نهر الكوثر فى الفردوس : (وماؤه أبيض من اللبن)" .

ولم يكتف البصريون المانعون بهذا السبب بل أضافوا إليه سببا آخر وهو أن أفعال الألوان والحُلِى والعيوب الظاهرة إنما ترجع فى أصلها إلى ما زاد على ثلاثة أحرف، فالبياض مثلا من أبْيَضَّ ، والسواد من اسْوَدَّ ، والحَوَر من احْوَرَّ ، والعَوَر من اعْوَرَّ ، واسم التفضيل لا يُبنى إلا من الثلاثى[٣] ، فالقياس عندهم أن يقال : أشد بياضا من كذا ، وأشد سوادا ، وأشد حَوَراً ، وأشد عَوَراً ، وإلا كان شاذا ، وتمسكوا بالرواية الأخرى لحديث صفة الحوض وهى قوله ﷺ : "أشد بياضاً من اللبن"[٤]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ .

(٢) العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) ترجمة دكتور عبد الحليم النجار ص٨٠،

(٣) انظر شرح المفصل ٩١/٦ وأسرار العربية لابن الأنبارى ص١٢١ والمقرب لابن عصفور ص١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) انظر صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ١٧٩٩/٤ ومسند الإمام أحمد ٥/ ٢٥٠ وسنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ١٤٣٨/٢ .

غير أن هذا القول يمكن دفعه أيضا وذلك بقول ابن عطية [1] : "وما حفظ عن النبى ﷺ فليس بشاذ" . وأيضا بأنه لا يختص التوصل بـ(أشد) بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط[2] ، بمعنى أن كل فعل استوفى شروط التفضيل يجوز أن يتفضل منه بالواسطة وبدونها .

وكذلك يرى إمام النحاة[3] ومن تبعه من العلماء كالزجاج[4] والزمخشرى[5] وأبى حيان[6] والسمين الحلبى[7] وغيره[8] ، فقد أجازوا صوغ اسم التفضيل من (أفعل) الرباعى المزيد بالهمزة لوروده فى الفصيح من الكلام كقولهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وقوله تعالى : "ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ" [9] وقول عمربن الخطاب ﷺ فى شأن تارك الصلاة: "من ضيَّعها فهو لما سواها أضيع" [10] . وقول ذى الرمة :

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلمَاءِ كُلَّمَا ... تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلاً [11]

إذن لا يطرد أيضا تعليلهم بأنه لا يكون إلا من الثلاثى ؛ لأنه قد جاء من غيره.

وقد صرح المازرى[12] وهو بصدد شرح حديث صفة الحوض: (وماؤه أبيض من اللبن) بأن مقتضى كلام النحاة البصريين أن يقال: أشد بياضا ، ولا يقال: أبيض من كذا ، ومنهم من أجازه فى الشعر ، ومنهم من أجازه بقلة ، ويشهد له ذلك الحديث .

(١) المحرر الوجيز ٩/ ٢٤ .

(٢) انظر شرح التصريح ٢/ ٩٣ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٧٣ وانظر أيضا شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ وشرح المفصل ٦/ ٩٢

(٤) انظر معانى القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧١ .

(٥) انظر الكشاف ١/ ٤٠٤ .

(٦) انظر البحر المحيط ٢/ ٧٣٧.

(٧) انظر الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ١/ ٦٨٢ .

(٨) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣، ١٦٤ .

(٩) البقرة (٢٨٢) .

(١٠) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ١٥/ ٥٥ والموطأ ١/ ٦.

(١١) هذا البيت سبق إيراده .

(١٢) انظر عمدة القارى شرح صحيح البخارى ٢٣/ ١٢٩ .

وقال النووى [١] : "النحويون يقولون : إن أفعل التفضيل الذى يقال فيه : هو أفعل من كذا إنما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف ، فإن زاد لم يتعجب من فعله ، وإنما يتعجب من مصدره ، فلا يقال : ما أبيض زيداً، ولا: زيد أبيض من عمرو، وإنما يقال :ما أشد بياضه ، وهو أشد بياضاً من كذا ، وقد جاء فى الشعر من هذا الذى أنكروه فعدّوه شاذا لا يقاس عليه ، وهذا الحديث يدل على صحته ، وهى لغة وإن كانت قليلة الاستعمال ، ومنها قول عمر رضي الله عنه : (ومَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَع) .

فالإمام النووى يصرح هو أيضا بأنه يجوز صوغ اسم التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف وعَدَّه لغة وإن كانت قليلة الاستعمال ، أى غير مشهورة ، وقد ورد فى الشعر وفى أقوال العرب ، وحديث عمر بن الخطاب يدل على جوازه ويشهد له بصحته .

وقال القاضى عياض[٢] فى معرض تعليقه على حديث عمر السابق: "وجاء هنا فى الرباعى (أفعل) فى المفاضلة ، والنحاة يأبونه فى الرباعى ، واللغة المشهورة عندهم أن يقال : أشد ضياعا ، لكن حكى السيرافى أنه أجازه ، وهذا الحديث لا نقل أصح منه ، ولا حجة فى اللغة أثبت من قول عمر، وقد جاء فى شعر ذى الرمة :

* بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلمَاءِ كُلَّمَا *

أما بالنسبة للعلة الثالثة والأخيرة التى استند إليها البصريون فى منعهم صوغ اسم التفضيل مباشرة من الألوان والحُلَى والعيوب الظاهرة ، وهى أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخلق الثابتة فلا معنى للفعل فيها فإنه يمكن دفعها وردها أيضا بأنه صيغ منها الصفة المشبهة على وزن (أفعل فعلاء) للدلالة على مطلق الصفة أو المعنى الوصفى المجرد فلا مانع إذن من صوغ اسم التفضيل منها كذلك ، وهى وإن كانت ثابتة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص إلا أنها تتفاوت من شخص إلى آخر ، فتزيد فى شخص وتقل فى آخر فهم ليسوا سواء فى درجة اللون أو الحلية أو العيب ، وهذا مما يقتضى التمييز والتفضيل بينهم فى هذه الأشياء سواء فى الزيادة أو النقص .

---

(١) شرح صحيح مسلم ١٥/ ٥٥ . (٢) انظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٦٢.

ولعله قد تَجَلَّى لنا من خلال ما تقدم ضعف دعوى البصريين المانعين ، وعدم إطراد علل المنع عندهم[1] ، وأن صوغ اسم التفضيل مباشرة مما يدل على لون أو حِلْية أو عيب ظاهر إنما يعد فى حقيقته لغة من لغات العرب المتعددة نتيجة لتعدد البيئات اللغوية ، فلا يجوز بحال إنكارها أو إغفالها أو ردها بلغة أخرى أقوى وأشيع منها ؛ لأن تلك اللغة المشهورة ليست أحق وأولى بالقبول من اللغة غير المشهورة ، وإنما ينبغى قبولهما جميعا ؛ وذلك لأن كلتا اللغتين وردت عن العرب فى فصيح الكلام ، وكل ما ورد عن العرب فهو من كلام العرب وإن اختلفت درجة شيوعه ودورانه على ألسنتهم أو استعمالهم له .

ومن ثم كان المذهب الكوفى الذى يجيز صوغ اسم التفضيل مباشرة من الألوان والحُلَى والعيوب الحسية الظاهرة سائغًا مقبولاً ، ولا بأس بالأخذ به والقياس عليه ؛ لأن له أدلته وشواهده الواردة عن العرب فى أفصح كلامهم ؛ شعرهم ونثرهم ، ولا معنى أبدا لإنكاره وتخطئته أو قصره على السماع لقلته ، فإنه يجوز القياس على القليل ولو كان ذا فليس من شرط المقيس الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له[2] .

فالحق أن يقضى بجوازه والقياس عليه فى سعة الكلام[3] ، ولاسيما أنه قد فشا وشاع استعماله فى أساليب حياتنا اللغوية ؛ لما فيه من سهولة ويسر وتوسيع لنطاق استعمالات اللغة وعدم التضييق عليها ، فضلا عن أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أقرّ هذا المذهب كثيرا ، وأخذ به فى عديد من المسائل والقضايا اللغوية ؛ لما فيه للغة من جد تيسير وبعد بها عن الاعتساف فى التأويل والتقدير .

* * *

---

(١) راجع هذه العلل فى مبحث مذهب البصريين وموقفهم من هذه المسألة .

(٢) انظر الخصائص لابن جنى ١/ ١١٥ .

(٣) فكل ما قيس على كلام العرب فهو أيضا من كلام العرب .

خاتمة البحث ونتائجه

بعد هذا العرض الوافى والتحليل الدقيق لتلك القضية اللغوية المهمة التى شغلت النحاة وأرباب اللغة وكانت موضع خلاف ومحل نزاع بينهم انتهى البحث إلى ما يأتى:

صَوْغ اسم التفضيل مباشرة مما يدل على الألوان والحلى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة ممتنع لدى البصريين جائز عند الكوفيين الذين احتجوا لمذهبهم بما ورد فى الفصيح من كلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ لأنهم كانوا أوسع رواية ، وكانوا عَلاَّمِينَ بأشعار العرب مُطَّلِعِين عليها (1).

بيد أن هذا البحث قد كشف عن ضعف دعوى البصريين المانعين بعد تفنيد ما اعتمدوا عليه من حجج وما استندوا إليه فى المنع من علل .

فإن العلة أو الحجة الأولى وهى أن هذه الأشياء يأتى منها (أفعل) أيضا لغير تفضيل مما يوقع فى لبس بين الصيغتين أو المعنيين ، هذه الحجة مردودة بأن هذا اللبس يمكن منعه والتغلب عليه بالقرائن اللغوية الخاصة التي تميز بين الصيغتين ، ولعل أهم تلك القرائن (مِنْ) التفضيلية التالية لاسم التفضيل والجارة للمفضل عليه ؛ إذ هى قيد للتفضيل ودالة صراحة عليه ومن تمام معناه ، فإذا قلنا : فلان أبْيَض من فلان ، أو : هو أحْوَر منه أو : هو أعْوَر منه كان هذا دليلا على أن المراد المفاضلة لا المعنى الوصفى المجرد ، فضلا عن أنهم قد أجمعوا على جواز صوغ اسم التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب الباطنة ، مثل : فلان أبيض أو أسود سريرة من فلان ، وفلان أحمق أو أبله أو أهوج من فلان مع أنه يجىء منها (أفعل) لغير تفضيل ، نحو: أبيض وبيضاء ، وأسود وسوداء ، وأحمق وحمقاء ، وأبله وبلهاء ، وأهوج وهوجاء ، فلا يطرد تعليلهم بأن منها (أفعل) لغيره .

ومن ثم كان أولى لهم وأفضل لو أنهم أجازوا صوغ اسم التفضيل أيضا من الألوان والحلى والعيوب الظاهرة حملا لها على نظائرها الخفية الباطنة ، فهم يحملون

---

(1) انظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص٧٤ والقياس فى اللغة ص٢٨ .

النظير على النظير ، والقليل على الكثير ، والضد على الضد ، والفرع على الأصل فى حكم ما لعلة جامعة بينهما [1]، فما المانع إذن من قياس صوغ (أفعل) التفضيل مما يدل على الألوان والحلى والعيوب الحسية الظاهرة على نظيره مما يدل على الألوان والحلى والعيوب الخفية الباطنة ؟

أما الحجة الثانية وهى أن اسم التفضيل لا يصاغ إلا من الثلاثى ، وأفعال هذه الأشياء إنما ترجع فى أصلها إلى غير الثلاثى ، فإن هذه الحجة مردودة أيضا بما ورد عن العرب فى فصيح كلامهم من جواز بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى ، نحو : (أعْطَى، وأوْلَى ، وأقفر) فى قولهم : (هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفر من غيره) [2] و(أضيع) فى شعر ذى الرمة وفى حديث عمر بن الخطاب ﷺ ، ولا حجة فى اللغة أقوى وأثبت من قول عمر .

أما الحجة الثالثة وهى أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخِلَق الثابتة فبعدت عن الفعل فإن تلك الحجة مردودة كذلك بأنه قد اشتق منها الصفة المشبهة على وزن (أفعل فعلاء) للدلالة على معنى الثبوت والدوام فى الوصف ، فلا مانع إذن من صياغة اسم التفضيل منها كذلك . وهى وإن كانت ثابتة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص إلا أنها تختلف وتتفاوت درجتها من شخص إلى آخر ، والمفاضلة لا تكون فى الشخص الواحد ، وإنما تكون بين شخصين أو أكثر ، وهذا مما يقتضى التفضيل بينهم فى هذه الأشياء سواء بالزيادة أو النقص .

ولذا فالراجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز بناء (أفعل) التفضيل مباشرة مما يدل على الألوان والحلى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة ؛ إذ إن هذا المذهب سائغ ومقبول ويؤيده الدليل من الشعر العربى الفصيح والحديث النبوى الشريف .

والوجه أن يؤخذ به ؛ إذ هو لغة قوم وردت فى كلام العرب ، ولا سبيل إلى منعه وإنكاره ، فإن منعه يعد تضييقاً للغة بلا مُوجِب ، وتحديداً لنطاق الاستعمال

---

(١) انظر الخصائص ١/١١٢، ١١٣ ، ٣٠٠ والكتاب ٤/ ٣٦٠ وشرح الشافية ٣/ ١٣٧ وارتشاف الضرب ١/ ٢٧٧ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ وشرح التصريح ٢/ ١٠١ .

اللغوى بلا داعٍ ، مع أن الاتجاهات اللغوية الحديثة تدعو إلى التوسع فى اللغة والميل إلى السهولة واليسر والبعد عن التكلف والتعقيد .

ومن ثم فإن المذهب الكوفى هو الأقرب للسداد والصواب ، وينبغى الاعتداد به والقياس عليه ولاسيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد فى ظل ما كشف عنه التطور العلمى الحديث من تباين واضح وتفاوت واسع فى درجات اللون الواحد والحِلْية الواحدة أو العاهة الواحدة .

* * *

أهم المصادر والمراجع

فيما يلى أهم المصادر والمراجع التى وردت الإشارة إليها فى هذا البحث مرتبة على حروف الهجاء :

١ - ارتشاف الضرب لأبى حيان ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدنى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢- أسرار العربية لابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٧م.

٣- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٤- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٧- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناى ، مطبعة العانى - بغداد .

٨- البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان ، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩- البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ

١١- تاج اللغة : صحاح العربية للجوهرى، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩م.

١٢- التبيان فى تصريف الأسماء تأليف أحمد حسن كحيل ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة السابعة ١٩٨٢م.

١٣- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه .

١٥- الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضارى حمادى ، الطبعة الأولى ، العراق ١٩٨٢م.

١٦- خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادى ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

١٧- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.

١٨- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد عوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٩- دراسات فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثى ، وكالة المطبوعات - الكويت .

٢٠- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر بالفجالة ١٩٧٥م.

٢١- ديوان ذى الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلى، رواية أبى العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور عبد القدوس صالح ، مؤسسة الإيمان - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٢٢- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٢٣- الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٦م.

٢٤- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٥- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت .

٢٦- شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، تحقيق وتعليق محمد عبد العزيز العبد ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٧- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .

٢٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، دار إحياء التراث الإسلامي - العراق ١٩٨٠م.

٢٩- شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، دراسة وتحقيق الدكتور على محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ،مكتب النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠- شرح درة الغواص في أوهام الخواص للشهاب الخفاجي ، مطبعة الجوانب ، قسطنطينية ، الطبعة الأولى ١٢٩٩م.

٣١- شرح ديوان المتنبي أو العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للشيخ ناصيف اليازجي ، دار صادر - بيروت .

٣٢- شرح الرضي على الكافية ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٥م.

٣٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٤- شرح صحيح مسلم للنووي ، المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م.

٣٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٦- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق الدكتور محمد محمد داود دار المنار للنشر والتوزيع - القاهرة .

٣٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى ، دار المأمون للتراث بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٣٨- شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيده الأندلسى ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار المأمون للتراث - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٩- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبى - القاهرة .

٤٠- صحيح البخارى بحاشية السندى ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبى .

٤١- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، عيسى الحلبى القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٥م.

٤٢- العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) : يوهان فك، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، مطبعة الخانجى - القاهرة ١٩٥١م.

٤٣- عمدة القارى شرح صحيح البخارى للمازرى ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٤٤- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للشيخ الجمل ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر .

٤٥- القاموس المحيط للفيروز آبادى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٤٦- قضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهده فى المغنى للدكتورة سهير محمد خليفة ، مطبعة السعادة - بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٤٧- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٤٨- القياس فى اللغة تأليف محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣هـ

٤٩- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ، مؤسسة المعارف - بيروت .

٥٠- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.

٥١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥٢- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين ، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م.

٥٣- اللغة والنحو (دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة) للدكتور حسن عون ، مطبعة رويال بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

٥٤- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، المغرب ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٥٥- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٥م.

٥٦- المساعد على تسهيل الفوائد أو شرح التسهيل لابن عقيل ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات ، دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع - جدة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٥٧- مسند الإمام أحمد ، دار الفكر العربى - بيروت .

٥٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضى عياض ، دار التراث - القاهرة .

٥٩- المصباح المنير للفيومى فى غريب الشرح الكبير للرافعى ، المطبعة الأميرية بمصر ، الطبعة السادسة ١٩٢٥م.

٦٠- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د/عبد الجليل شلبى ، المكتبة العصرية ، بيروت - صيدا ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦١- معانى القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

٦٢- المفصل فى علم العربية للزمخشرى ، مطبعة التقدم بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ .

٦٣- المتقضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٤- المقرب لابن عصفور ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦٥ - الموطأ للإمام مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى .

٦٦ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى ، دار الرشيد العراق ١٩٨١م .

٦٧ - النحو الوافى : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة .

٦٨ - النهاية فى غريب الحديث والأثير ، تحقيق محمود الطناحى وطاهر الزاوى ، دار الفكر - بيروت .

٦٩ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٧٠ - الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام ، تحقيق عبد العزيز المينى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ م.

دور المدرسة التحويلية
فى
تحليل دلالات التراكيب

د. محمد أحمد محمد خضير

من علماء اللغة من قصر دراسة الدلالة علـى اللفظة المفردة ، كما كان ذلك فى صناعـة المعـجمـات [١]، ومنهم من أضـاف إلى ذلك دراسة المـعنى على مسـتوى التركيب، وقسـم علـم الدلالة إلـى فرعين ؛ أحـدهما : عـلم الدلالة المعجمى Lex-ical semantics ، والآخر : دلالة التراكيب أو علم الدلالة التركيبى Syntactic se-mantics [٢] أو المعنى النحوى الدلالى [٣].

وقد كثـرت الدراسات فى دلالة الألفاظ [٤] بينما تقل الدراسـات العربية لدلالة التراكيب ، ومن أهمهـا دراسة الدكتور محمد حماسـة عبد اللطيف (النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى) التى تبنّى فيها وجهة النظر التحويلية وربطها بما جاء عند سيـبويه وعبد القاهر ، كمـا طبقها على كثيـر من الوظائف والظواهر النحوية والصرفية ، وكذلك دراسـة الدكتور تمام حسان التى طبق فيهـا ما جاء عند تشومسكى فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) على اللغة العربية [٥] .

أما هذه الدراسة التى نحن بصددها فتهـدف إلى إبراز دور المدرسة التحويلية فى تحليل دلالات التراكيب دون مـحاولة لتطبيق ذلك على اللغة العربية فـهذه مرحلة تالية يضيق عنها البحث .

لقد كان للقـدماء دراساتهم فى دلالات التراكـيب من مثل ما نجده عند سـيبويه وعبد القاهرة ، كـما اتُهِمَ النحاة العرب بأنهم يُحكّمون المـعنى فى التحليل النحوى ، وخُطّئـوا فى ذلك إبّان المد الشكـلى للنظريات الغربيـة [٦] ، واخـتلف علمـاء اللغـة المحدثون حول الـمعنى ودوره فى التحليل اللغوى ، حتى أصبح النظـر إلى المستوى

الدلالي يفرق بين مدرسة وأخرى ، وكان للتحويليين دورهم فى ذلك ، بل «إن التشومسكيين ليسوا مجرد مدرسة ضمن مدارس علم اللغة الأخرى» .

.. وإنما هم فى الحقيقة عدة مدارس أو اتجاهات ، حتى إن كثيراً من المدارس اللغوية الأخرى تحاول أن تحدد مكانها ومدى إسهامها فى القضايا اللغوية بالنظر إلى ما نادى به تشومسكى حول القضايا نفسها (٧) .

لقد جعل تشومسكى فى كتابه (البنى النحوية Syntactic structres) النحو مستقلاً عن المعنى ، وفضل «أن يصاغ علم القواعد على أنه دراسة قائمة بذاتها مستقلة عن علم الدلالة ، فلا يمكن أن تشخص فكرة القواعدية بالشىء الذى له معنى» (٨) ، وأقام نظريته فى كتابه هذا دون اعتبار للمعنى ، فهو يقول إن النظرية التى أوجزها فى ذلك الكتاب» اعتمدت اعتماداً كليًّا على الشكل دون الدلالة (٩) .

وفى حديثه عن العلاقة بين النحو والدلالة يقول : «لقد دخلنا أرضاً وعرة حين قلنا إن البنية النحوية يمكن أن تزودنا ببعض المعرفة عن مسائل المعنى والفهم ؛ إذ ما فى الدراسة اللغوية من جانب عانى من الإرباك ، وهو بحاجة إلى التوضيح والصياغة الدقيقة أكثر من ذلك الذى يعالج مسائل الربط بين النحو والدلالة» (١٠) .

ثم يهاجم من أخذوا بالمعنى فى التحليل اللغوى حيث يقول إنهم خلطوا بين المعنى والاستجابة للغة (١١) ، ويعرض حججهم محاولاً تفنيدها ، ثم يعرض وسائله الشكلية للتحليل النحوى (١٢) .

ومع أن تشومسكى يقول بصعوبة اتخاذ الدلالة أساساً للتحليل اللغوى (١٣) إلا أنه يعد المعنى جزءاً من الاستعمال الحقيقى للغة ، لكنه ينفى اعتماد التحليل النحوى على الدلالة ويقيم نظريته فى الكتاب على الشكل دون المعنى (١٤) إنه لا ينكر أهمية المعنى ، فيقول إنه «لا يمكن البرهنة على أن المفاهيم الدلالية لا أهمية لها فى نظام القواعد ، كما أنه لا يمكن البرهنة على عدم فائدة أية مجموعة أخرى من المفاهيم «غير أنه ينتهى إلى أن الأساس الشكلى المحض فقط يمكن أن يوفر لنا ركيزة ثابتة مثمرة لبناء نظرية القواعد» (١٥) .

كما أنه لا ينكر العلاقة بين الأبنية والعناصرالتى تكتشف فى التحليل القواعدى الشكلى وبين وظائف دلالية معينة ، حيث يقول «إن وجود التوافقات بين السمات الشكلية والدلالية حقيقة لا يمكن نكرانها ، وينبغى أن تدرس نقاط التطابق هذه ضمن نظرية أكثر شمولاً للغة [١٦] . إنه لاينكر أهمية تلك العلاقة لكنه يؤجل دراسة المعنى إلى نظرية أكثر شمولاً ويقول إن الوظيفة الدلالية لبنية المستوى قد تكون خطوة معقولة فى اتجاه وضع نظرية للتلاقى بين النحو والدلالة ، كما يأمل من النظام النحوى أن يكون قادراً على دعم الوصف الدلالى [١٧] . كما يقول إن «الأسلوب الدلالى لوصف فكرة قواعدية يحتاج إلى تطوير دقيق مفصل ، كما هى الحال فى الأسلوب غير الدلالى [١٨] .

إنه لا ينفى العلاقة بين النحو والدلالة ، لكنه يرفض اتخاذ الدلالة أساساً للتحليل النحوى ، وعلى العكس من ذلك فإن القواعد النحوية يمكن أن تفسر دلالة الجملة ، وإنه لفهم جملة ما علينا أن نتعرف علي جملة النواة التي اشتقت منها والتاريخ التحويلى للجملة [١٩] ، و«إن إحدي نتائج الدراسة الشكلية للبنية النحوية - عنده - «هي الكشف عن إطار نحوي يمكنه أن يدعم التحليل الدلالي ، ويمكن لوصف المعني أن يستفيد من الإطار النحوي له ، مع أن الاعتبارات الدلالية المنتظمة ليست على ما يبدو مفيدة في تحديد هذا الإطار» [٢٠] .

لقد عدت التوليدية تطوراً للمدرسة البنائية الأمريكية فيما بعد بلومفيلد ورد فعل عليها [٢١] ، فاستمدت من أفكار بلومفيلد وهاريس - أستاذ تشومسكى - وعلى ذلك فقد كان تشومسكى على إيمان بأنه يمكن - بل ينبغى - دراسة فونولوجيا أى لغة ونحوها بطريقة شكلية خالصة دون الرجوع إلى النواحى الدلالية ، لأنه كان يرى أن اللغة وسيلة للتعبير عن المعنى ، ومن الممكن - بل من المرغوب فيه - وصف هذه الوسيلة ودراستها دون الاعتماد على الوظيفة التى تقوم بها ، والدلالة جزء من وظيفة اللغة ، بمعنى أنها مرحلة ثانية تعتمد أولاً على القواعد النحوية ، كما أنها خارجة عن علم اللغة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح [٢٢] .

وقد جاء وصفه الجزئى للإنجليزية فى عمله المبكر هذا دون أن يحتوى على أى

قوانين للتفسير الدلالى للجملة ، وقد أخذ بوجهة النظر التى تقول: إن القوانين النحوية يمكن أن تقوم وتتشكل وحدها دون أى احتكام إلى تماثل أو اختلاف المعانى أو أى مفاهيم دلالية أخرى ، واعتبر النحو مستقلاً عن الدلالة ، واستمر مثل أستاذه هاريس وما بعد بلومفيلد يعلن تعهده المنهجي باستقلال التركيب ، لكنه عاد ليهتم باندماج التركيب والدلالة مثل توليديين آخرين (٢٣) .

وقد جاءت الاقتراحات الأولى فى اندماج النحو بالدلالة عند كاتز وفودر (١٩٦٣) ، وامتدت بكاتز وبوستال (١٩٦٤) ، وتابع ذلك تشومسكى (١٩٦٥) فيما يسمى اليوم بالنظرية القياسية لنحو تشومسكى التحويلى التوليدى التى جاءت فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) ، ثم تابع ذلك كاتز (١٩٧٢) (٢٤) ، فقد كتب كاتز وفودر مقالاً بعنوان (بنية لنظرية دلالية The structure of a semantic theory وضعا فيه الأسس التى أثرت إيجاباً فى النظرية التوليدية ، وقد نشرت هذه المقالة بعد سنوات من كتاب تشومسكى الأول وقبل نشر كتابه الثانى (جوانب من نظرية النحو) الذى عدل فيه بعض وجهات نظره ، واقترح ما أسماه (النظرية المعيارية الممتدة) (٢٥) ، بل إن نظرية كاتز وفودر اندمجت فى نظام تشومسكى بوصفها المكون الدلالى (٢٦) .

لقد شعر تلاميذ تشومسكى بأهمية المعنى ووجهوا دراساتهم إليه ، وتحرروا من الانطباعات التى كانت سائدة عن دراسة المعنى عند أصحاب مدرسة بلومفيلد ، وحاول بعض أتباعه إكمال الجانب الدلالى من النظرية التوليدية التحويلية (٢٧) ، وتأثر تشومسكى بتلامذته كما أثر فيهم (٢٨) . فقد عدل عن آرائه السابقة فى الدلالة ، وأدخل المكوّن الدلالى فى نظريته (٢٩) .

لقد اهتم تشومسكى فى كتابه (البنى النحوية) بالمشكلات النحوية أكثر من الوصف الدلالى ، وقد اعتبرت الدلالة من وجهة نظره استعمالاً للغة ، بينما تغير اهتمامه رئيساً له (٣٠) ، فنجد قواعد اللغة فى كتابه هذا (٣١) تقرن بين الأصوات والدلالات ، ويشير إلى أن الحدود بين المستويين الدلالى والتركيبى غير واضحة تمام الوضوح ، ويعتمد ضمن النظرية النموذجية فى الكتاب - المفاهيم الدلالية التفسيرية كما توسع بها كاتز وفودر وبوستال (٣٢) .

إن ثنائية الصوت والمعنى تتسلل إلى كل ركن من أركان النظرية التحويلية ، فالهدف من وراء الوصف اللغوى - عند تشومسكي - هو تفسير العلاقات اللغوية بين الصوت المنتج والمعني المراد [٣٣] ، واللغة عند تشومسكى - «مجموعة جمل كل جملة منها تحتوى على شكل فونتيكى (صوتى) وعلى تفسير دلالى ذاتى يقترن به ، وقواعد اللغة هى التنظيم الذى يُفصِّل هذا التوافق بين الصوت والدلالة» [٣٤] . إن هذا التنظيم الذى يقرن الأصوات اللغوية بالدلالات الفكرية هو ما يدعونه بالقواعد التوليدية والتحويلية . . ويرتبط تفسيرالجملة الدلالي ببعض الشروط الشكلية أو الصورية التى تؤلف تراكيب اللغة أو مجموعات الروابط المجردة التى تلعب دور الوساطة بين التمثيل الدلالى والتمثيل الصوتى» [٣٥] .

كذلك تظهر ثنائية الصوت والمعنى فيما عرف عند تشومسكى بالقدرة أو الكفاية Compentence التى تشير إلى قدرة المتكلم المستمع المثالى على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعانى فى تناسق وثيق مع قواعد لغته [٣٦] ، وكل إنسان اكتسب معرفة اللغة (فقد) استبطن تنظيم قواعد تحدد ترابط الصوت والدلالة فى عدد لا نهاية له من الجمل ، فقواعد اللغة تربط بين الصوت والمعنى ، والنحو من اللغة كالقلب من الجسم - كما يقول تشومسكى - وإذا كان القلب يمد الجسم الإنسانى بالدم الذى يكفل له الحياة ، فإن النحو يمد الجملة بمعناها الأساسى الذى يكفل لها الصحة ويحدد لها عناصر هذا المعنى [٣٧] ، كذلك فإن المستمع المثالى يعطى تأويلاً دلالياً للجمل ، حيثما كان ذلك ممكناً بقياسها على الحالات الصحيحة غير المنحرفة [٣٨] ، لقد رجح تشومسكى أن تكون قواعد اللغة قادرة على أن تعكس بشكل أفضل حدس أبناء اللغة [٣٩] ، إن الإنسان الذى يتكلم لغة معينة يستطيع أن يفهم جمل لغته هذه ، كما أنه يستطيع أن يحكم على الجمل الجديدة من حيث الخطأ أو الصواب فى التركيب [٤٠] ، وكذلك فإن الحدس فى المعنى مفيد فى النهاية فى التمييز الحقيقى للأشكال اللغوية [٤١] .

ولقد عرض تشومسكى فى كتابه (البنى النحوية) ثلاثة نماذج للتحليل اللغوى [٤٢] دون أن يشير إلى الدلالة ، ومع استعراض تلك النماذج يتبين لنا عجزها وقصورها الذى لحقها لغيبة العنصر الدلالى عن التحليل ، فنموذج القواعد النحوية المحدودة

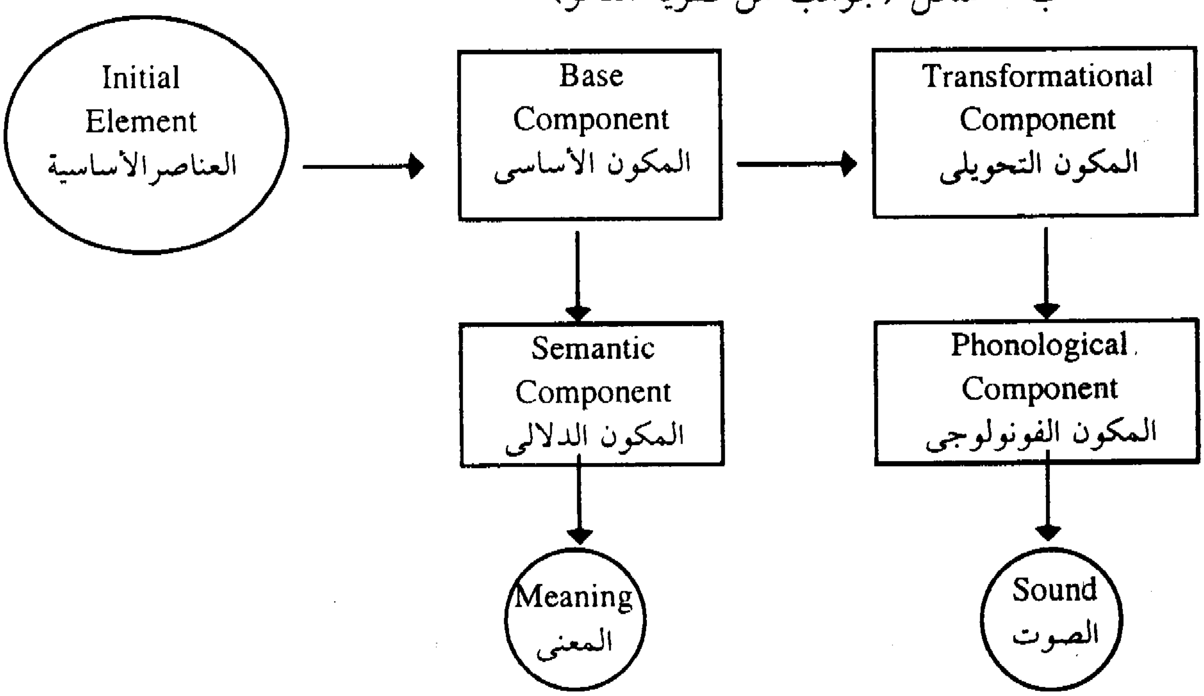
Finite state Grammar لا يمكنه أن يفسر أو يعلل قدرة المتكلم على إنتاج جمل جديدة وفهمها [٤٣] ، كما أنه عاجز عن كشف الغموض فى عبارة مثل Old man and woman [٤٤] ، ونموذج الأركان أو قواعد أركان الجملة Phrase structure grammar [٤٥] لا يمكنه أن يفسر كيف أن أكثر من جملة واحدة تشترك فى نفس المعنى على الرغم من وصفها التركيبى مختلف [٤٦] . كما أنه لا يفى بتفسير العلاقة بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول [٤٧] ، وهذا النموذج يحتاج إلى إضافات ذكر تشومسكى بعضها مثل إعطاء دور للفعل المساعد ، وإضافة ميزات للمفرد والجمع، وتحويل العبارة الفعلية إلى اسمية بإضافة (ing) [٤٨] .

أما النموذج الثالث ، وهو نموذج القواعد التحويلية ، فقد كان ينقصه العنصر الدلالى فى كتاب (البنى النحوية) فإضافه تشومسكى فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) ويتضح ذلك بالنظر إلى الشكلين التاليين:

أ - شكل البنى النحوية . .



ب - شكل (جوانب من نظرية النحو)



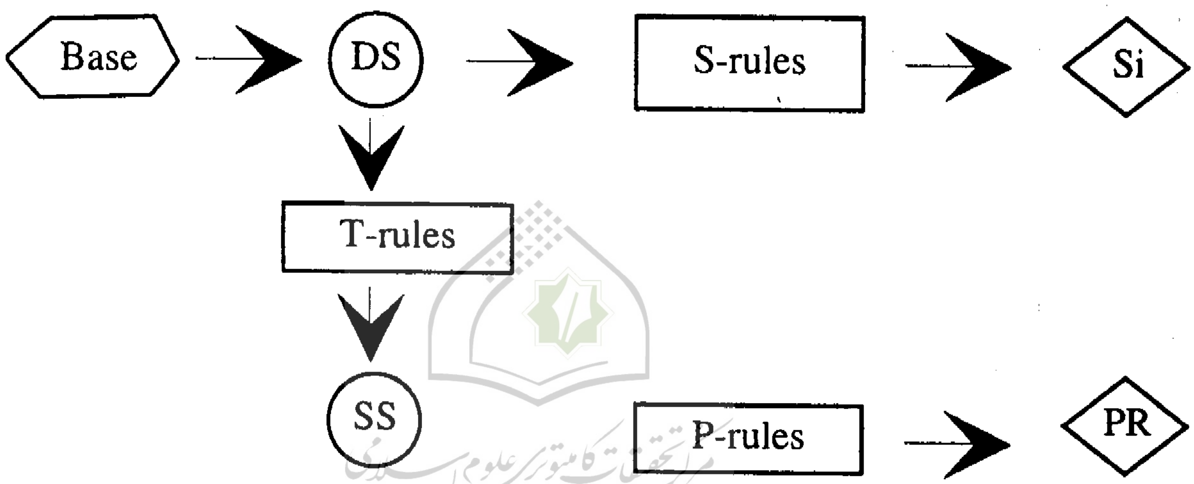
ويتضح من مقارنة الشكلين أن تشومسكى قد أضاف صندوقاً جديداً هو المكون الدلالى Semantic component حيث رأى أن الدلالة يجب أن تكون جزءاً أساسياً فى التحليل النحوى (٥٠) .

لقد تمثل هدف النظرية اللغوية التى عرضها تشومسكى فى (البنى النحوية) بصورة أساسية فى شرح التركيب ، أى فى تعيين القواعد الكامنة وراء بناء الجملة ، أما فى النظرية التى أدركت النضج فى كتابه (جوانب من نظرية) النحو فقد غدت الأهداف أكبر طموحاً ؛ تفسير كل العلاقات اللغوية القائمة فى اللغة بين نظام الأصوات ونظام الدلالات . ولبلوغ هذه الغاية كان على النحو الكامل للغة معينة بالمعنى الفنى الذى يعطيه تشومسكى لهذه الكلمة ، أن يتضمن ثلاثة أقسام (مكونات) ؛ القسم التركيبى الذى يولد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل اللا متناهى فى لغة معينة ، والقسم الفونولوجى الذى يشرح البنية الصوتية للجمل التى ولّدها المكون التركيبى ، والقسم الدلالى الذى يشرح بنية معناها . ويحتل التركيب القلب من هذا النحو ، فى حين تشكل الفنولوجيا ودراسة الدلالة مجرد قسمين تأويليين ؛ بمعنى أنهما يصفان صوت ومعنى الجمل التى أنشأها التركيب، بيد أنهما لا يولدان الجمل بحد ذاتها (٥١) .

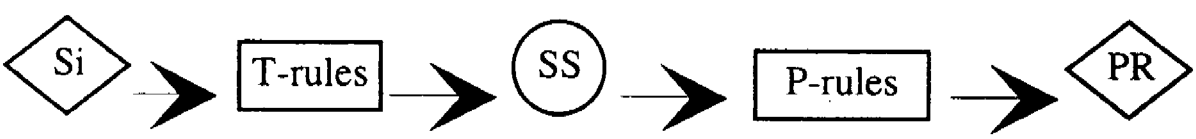
ويولد المكون النحوى البنى العميقة والبنى السطحية لكل جملة ويصل الواحدة منها بالأخرى (٥٢) بينما يحدد المكون الفونولوجى الصيغة الصوتية للجملة وهو مولد بواسطة القوانين النحوية ، ويعمل على وصل تركيب ولده المكون النحوى بصورة صوتية ، أما المكون الدلالى فإنه يحدد التأويل الدلالى لجملة معينة، فهو يصل تركيباً ولده المكون النحوى بتمثيل أو صورة دلالية معينة ، والمكونان الفنولوجى والدلالى هما مؤولان فقط ، ويستخدم كل منهما المعلومات التى يزودهما بها المكون النحوى، وتبعاً لذلك فإن على المكون النحوى أن يخصص لكل جملة بنية عميقة Deep structure تحدد تأويلها الدلالى ، وبنية سطحية Surface structure تحدد تأويلها الصوتى. وتؤول الأولى منهما عن طريق المكون الدلالى بينما تؤول الثانية عن طريق المكون الفونولوجى (٥٣) .

ويتكون المكون النحوى - عند تشومسكى - من المكون الأساسى والمكون التحويلى ، والمكون الأساسى يتكون بدوره من قواعد الفئات الفرعية ومن المعجم ، يولد المكون الأساسى البنى العميقة ، وتدخل البنى العميقة التحويلية ، ومن ثم تتلقى التفسير الفونولوجي بواسطة قواعد المكون الفونولوجى ، وهكذا تقرن القواعد الأصوات بالتفسيرات الدلالية ، وهذا الاقتران يتم بواسطة القواعد (ذات الطبيعة العائدة والتابعة للمكون التركيبى (٥٤) .

يمكننا بعد ذلك أن نمثل النموذج اللغوى كما جاء عند تشومسكى فى النظرية القياسية بالشكل التالى :



فإلى جانب الأساس (Base) هناك ثلاثة صناديق للقواعد هى القواعد الدلالية (s-rules) والقواعد الفونولوجية (p-rules) والقواعد التحويلية (T-rules)، والأساس يخرج البنية العميقة (DS) ومنها القواعد الدلالية (أو قواعد الإسقاط عند كاتز وفودر) وبتطبيقها تنتج حالة من التفسيرات الدلالية (si) ، وتخرج القواعد التحويلية (T-rules) من جهة أخرى البنى السطحية (SS) التى تطبق فيها القواعد الفونولوجية فتعطى لكل جملة تفسيرها الصوتى ويختلف عن ذلك نموذج الدلالة التوليدية الذى لا يفرق بين التفسير الدلالى والبنية العميقة ، ويمكن تمثيله بالشكل التالى :



وهذا الشكل لم يقل شيئاً عن القوانين التى تولد التـفسير الدلالى ويمثل ما جاء عند Lakoff (١٩٧١ أ) [٥٥] .

لقد ميزت التـحويلية بين الظاهر والباطن ، أو بين جانبين لـلغة أحدهما داخلى والآخـر خـارجى ، أما الأول فيـعبـر عن الفـكر ، وأمـا الثـانى فيـعبر عن شكـلها الفيزيقى باعتبارها أصواتاً ملفوظة . وهذا ما عرف عند تشومسكى بالبنية العميقة والبنية السطحـية [٥٦]، والفرق بين التركيب العمـيق والتركيب السطحى للجملة أن الأول هو الخـفى الذى يحدد التـفسيـر الدلالى للجمـلة ، بينما الثـانى هو التـرتيب السطحى للوحدات التى تحدد التفسير الصوتى والصورة الفيزيائية للجـملة . ولا يظهر التركيب العميق فى الجمل التى تنطلقها أو نكتبها لكنه حاضر فى العقل [٥٧] .

ولقد دار الجدل بين التحويليين حول أهمية البنيتين فى التفسير الدلالى ، **فـهل البنية العمـيقة وحدها هى المـسئولة عن ذلك التفسـير ؟ ؛ أم أن البنية السطحيـة تشترك معها فى ذلك ، أم تنفرد البنية السطحية بالتفسير الدلالى ؟** .

لقد استعمل تشومسكى مـصطلح (عميق) للدلالة على أمرين ، أحدهما الدلالة الاصطلاحية الفنية ، والآخر الدلالة العادية الشائعة ، وقد أدى هذا الاستعمال المزدوج للمصطـلح إلى كثيـر من الخلط والاضطراب [٥٨] . وفرّق بين البنيـة العميقـة والبنية السطحيـة فى كتابه (جـوانب من نظرية النحو) ، فـقال إن الفكرة المركـزية التى تقوم عليها القواعد التـحويلية أصلاً إنما تكمن فى أنهما مختلفـتان بصورة عامة ، وأن على المكون النحوى أن يولد بنى عميقة وسطحـية لكل جملة ، كما أن عليه وصل الواحدة منهما بالأخرى ، ثم وعد بأن يهتم فى ذلك الكتاب بالبنية العميقة [٥٩] ، لكنه يفترض أن الدليل النظمى الأساسى base phrase marker [٦٠] هو البنية السطحية العـميقة فى الوقت نفسه [٦١] ثم يعود مرة أخرى ليفرق بينهما [٦٢] ، فيجعل البنية التحتية تعطى عن طريق الدليل التحويلى ، أما البنية السطحـية فهى الدليل النظمى المشتق الذى هو نتاج للعملية الممـثلة فى الدليل التحويلى [٦٣] ، ثم يقول مرة أخرى إن البنيـة العميقة «هى دليل نظمي معمم يقع تحت بنية سطحية صحيـحة الصياغة ، والمفهوم الأساسى الذى تعرفه القواعد التـحويلية كرمق البنية العميقـة والمفهوم بنية عميقـة نفسه مشتق من هذا

وتعمل القوانين التحـويلية كمرشح filter يسمح ببعض الأدلة النظمـية فقط لأن تكون مؤهلة كبنية عـميقة» [٦٤] . وهكذا يضطرب مفهوم البنية العـميقة عند تشومسكى ولا نفهمها فى كتابه إلا بالتمثيل لها [٦٥] .

واختلف التـحويليون أيضاً فى مـفهوم البنيـة العميقـة ، فمفهـوم علماء الدلالة التوليديين للتركيب العمـيق يقترب إلى حد كبير من مفهوم الفلاسـفة للعبارة المنطقية، ومعنى هذا أن الصور الدلالية التى يتعاملون مـعها تتطابق مع معادلات المناطقة [٦٦] . وقد يتساوى التركيب العميق مع الدلالة كما هو الحال فى (حالة) فيلمور [٦٧] ، وزعم Lakoff (a ١٩٧١) أنه من الضرورى التميز بين البنية العميقة والتفسير الدلالى [٦٨] ، وكذلك زعم علماء آخرون أننا لا نستطيع أن نعيّن هذا المستوى . وبناء على هذا فليس هناك تركيب عميق ، ولو كان هناك تركيب عميق فهو ليس خاصًا ببناء الجملة ، وإنما هو دلالى - أى أن التركيب العميق الوحيد هو علم الدلالة [٦٩] ، ولكن بالمر يقول : إن رؤية التراكـيب الدلالية لا تعنى إثبات عـدم وجود التراكيب العـميقة الخـاصة ببناء الجملة ، بل على العكس ، فـإن هذه التراكيب الدلالية تمـدنا - فحسب - بالتفـسير الدلالي للتراكيب العميقة [٧٠] .

لقد ارتبطت البنية العميقة عند تشـومسكى فى النظرية الأصيلة الذى يمثلها كتابه (جوانب من نظرية النحو) بالدلالة ، فالبنية العمـيقة هى التى تعكس المحتوى الدلالى للجملة ، بينما تحدد البنية السطحية للجـملة صيغتها الصوتية [٧١] ، ويؤكد أن البـنية السطحية لا علاقة لها بالمعنى حين يؤيد كـاتز وفودر فيقول «من الواضح كما أكد كاتز وفودر أن معنى الجملة يسـتند على معنى أجزائها الأولية ، وكيفـية ارتباط هذه الأجزاء بعضـها ببـعض . ومن الواضح أيضاً أن كـيفـية الارتبـاط التى نجدها لدينا فى البـنية السطحية (الأجزاء المباشرة) هى على وجه العموم ليست ذات صلة بالتأويل الدلالى ، بينما نجـد أن العلاقات القواعـدية المتجسدة فـى البنية العميـقة المجردة فى كـثير من الحالات تقرر وحـدها معنى الجملة» [٧٢] ، فإذا كان معنى الجـملة يستند على أجزائها الأولية وارتباط تلك الأجزاء ، فإن تشومـسكى يخصص تلك الأجزاء بأنها أجزاء البنية العـميـقة وليـست البنية السطحـية ، فـفاعل الجملة الذى يرتبط بالدلالة هو الفـاعل

المنطقى، وهو الذى يظهر فى المستوى العميق ، أما الفاعل الذى يظهر فى البنية السطحية فلا أهمية له فى التفسير الدلالى ، وكذلك المفعول ، ويبدو ذلك بوضوح فى تحليل المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول (٧٣) .

لكن البنية السطحية أيضاً يمكن أن يكون لها دور فى التفسير الدلالى ، فنسق المحددات الكمية (أى المفردات التى تشير إلى الكم) فى البنى السطحية يلعب فى بعض الأحيان دوراً فى التأويل الدلالى (٧٤) .

لقد كان رأى تشومسكى فى النظرية الأصيلة أن البنية العميقة هى صاحبة الشأن فى بيان المعنى الصحيح للجملة (٧٥) ، وذلك لأنها تحتوى على العناصر اللازمة لإقرار معنى الجملة (٧٦) ، فهى تتضمن العناصر المعجمية والعناصر النحوية ، فإذا أعطينا المعلومات النحوية والمعجمية التى يزودنا بها التركيب العميق ، فإننا نستطيع - نظرياً - أن نقول ما الذى تعنيه تلك الجملة (٧٧) ، فمعنى الجملة مشتق - فى معظم جوانبه - إن لم يكن بأكمله - من البنية العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالى ، أما المظهر الصوتى أو التفسير الصوتى لكل جملة فهو مشتق من البنية السطحية بواسطة القواعد الفونولوجية (٧٨) ، فالتركيب العميق يقوم بدور المدخل input للمكون الدلالى، أما التركيب السطحى فيقوم بدور المدخل الفونولوجى (٧٩) وقد دعيت هذه الأطروحة بأنها فرضية كاتز وبوستال القوية وتبناها تشومسكى فى النظرية القياسية (٨٠) .

ويغير تشومسكى من موقفه هذا بعض الشىء فيرى أن البنية السطحية تلعب أحياناً دوراً فى التأويل الدلالى (٨١) ، ونجده فى النظرية الموسعة يقول إن التفسير الدلالى يمكن الوصول إليه بالعلاقة المشتركة بين التركيب العميق والتركيب السطحى للجملة (٨٢) ، بل إنه باتساع فكرة التركيب السطحى بشكل مناسب يكفى التركيب السطحى وحده لإدراك دلالة الجملة ومعانيها عن طريق تطبيق القواعد المفسرة (٨٣) .

وكان مونتاك يفضل جعل التحليل الدلالى للجمل قريباً من البنية السطحية ، فلا وجود للبنية العميقة (٨٤) .

كذلك توحد نظرية التوليد الدلالى بين البنية العميقة والتفسير الدلالى ، فالتركيب العميق للجملة هو الصورة الدلالية لها غير أنهم يعدلون عن هذا الرأى بعد ذلك (٨٥) .

وقـال مكولى Mccauley بإمكانية ربط المعنى مباشرة بالبنية النحوية الأساسية للجملة دون الحـاجة إلى افتراض البنيـة الداخلية أو العميـقة التى يجعلها تشـومسكى وتلاميـذه خطوة متوسطة بين التـركيب والمعنى ، وبإمكانيـة بحث المشاكل المتـعلقة بالمعنى داخل ذلك الجزء من الجملة دون وسيط (٨٦) .

ومما سبق يتـبين لنا خلافهم حول مسئـولية البنية العميقة والبنيـة السطحية نحو التفسير الدلالى وهو خلاف لم يصل فيه التحويليون إلى حل حاسم .

لقد قدم كاتز وفودر آراءهما فى التفسير الدلالى منذ عام ١٩٦٣ فيما عُرِفَ بمبدأ التكوينات ، أو نظرية المكونات ، التى يقول ليونز إنها «أول محاول لغوية متطورة تقيم وزناً لِمبـدأ التكوينية ، لـقد أكد النحـويون التقليـديون ولقرون عـديدة على الاعتـماد المتبـادل بين النحو والدلالة ، وأشار العـديد منهم إلى أن معنى الجملة يتحـدد بمعنى الكلمات التى تكونها من ناحـية وبتركيبها من ناحيـة أخرى ، إلا أنهم لـم ينشدوا الدقة فى توضيح هذه المسألة» (٨٧) .

وقد صممت هذه النظرية لتقوم بوظيفتين ؛ الأولى : تقديم أساس نظامى للتمييز بين الجمل المترادفـة والملبسة والشاذة ، والثانية : تخصيص تفـسيرات دلالية للجمل المسمـوح بها ، وانطلقا من النقطة التى تذهب إلى أن بعض مـلامح الجمل لا يمكن تفسيرها إلا من خلال المعنى المعجمى ، فاللبس فى جملة The bill is large يرجع إلى معنيين لكلمة (bill) ، وهو ما يعنى أن التفسير الكامل للغة يجب أن يشتمل على قائمة نظامية من كل المعانى المـحتملة لآحاد الكلمات ، بل إننا لكى نفهم الجملة من الضرورى أن نعـرف معانى الكلمـات المفردة والـعلاقات النظمـية بينهـا ، واكتشـفا بالصدفـة فكرة انقسام التـعريفات الكليـة للكلمات إلى ما يمـكن أن يطلق عليه ذرات المـــعنى atoms of meaning وهذه الذرات أو العلامـات الدلالية تستخدم لـتوضيح الفارق المميز للمعنى بين الكلمات (٨٨) .

لقد عـرف التوليـديون أن معنى الكلمـة يتكون من معـان أصغـر أطلقوا عليـها مـصطلح السمـيم sememe وهو أصغر وحـدة دلالية تتكون منها الكلمـة وهى تشبه الفونيم من حيث كونه أصغر وحدة صوتية (٨٩) .

وتنقسم هذه العلامات أو السمات إلى سمات دلالية عامة ومشتركة بين عدد من الوحدات المعجمية وتوضح بين هلالين من مثل (حيوانى) ، (إنسانى) ، (مذكر) ، (مؤنث) ، وسمات مميزة semantic distinguishers وتعنى أن هذه السمة لا تشترك فيها مفردة أخرى ، وهناك نوع ثالث من السمات يرتبط بالسياق (٩٠) .

وهذه السمات المميزة التى تفرق بين معنى كلمة وكلمة أخرى هى أهم السمات، فقد تتلاءم هذه السمة مع سمة مميزة أخرى فى كلمة فى الجملة ، وقد تتنافر معها (٩١) .

إن كل مفردة من مفردات المعجم تتكون من معان جزئية أو مشيرات ، ومعنى الجمل يتم من خلال الجمع بين هذه المعانى بواسطة قواعد الإسقاط (٩٢). وطبقاً لذلك فكلمة (رجل) يتكون معناها من العناصر التالية :

- رجل : (+ اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + ذكر + بالغ)

و - امرأة : (+ اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + أنثى + بالغ)

و - طفل : (+ اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + ذكر + بالغ)

ويمكننا أن نفرق بين الكلمات الثلاث بأن (امرأة) تختلف عن (رجل) بسمة (أنثى) أو (-ذكر) ، بينما يختلف (طفل) عن (رجل) بسمة (- بالغ) ، ويختلف عن (امرأة) بسمتين هما (+ مذكر ، و - بالغ) (٩٣) .

إن المكون الدلالى يحتوى على المعجم وعلى ما يسمى بقواعد الإسقاط وهى القواعد التى تربط بين الكلمات وبين البنى التركيبية وهى تسقط المعنى على بنية معينة، وتشكل قدرة المتكلم على استدلال معنى الجمل من خلال معانى مفرداتها (٩٤) .

ولقواعد الإسقاط عند كاتز وفودر - هدفان ؛ أحدهما : أنها تميز بين الجمل ذات المعنى والجمل التى لا معنى لها ، والآخر أنها تخصص لكل جملة لها معنى ، أو كل جملة سليمة التركيب دلاليًا ومواصفات شكلية لمعناها ، أو معانيها (٩٥) .

وقواعد الإسقاط أعم ما يسمى بقواعد الاختيار ، فقواعد الإسقاط هى دراسة المكون الدلالى عند كاتز وفودر، أما قواعد الاختيار فهى «القواعد التى تحكم اختيار

الكلمة المنطوقة التى تشغل الـوظيفة النحوية لتصبح صالحة للدخـول فى علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى فى الجملة الواحدة» (٩٦) .

إنها تخص توافق العناصـر اللغوية داخل الجملة الواحدة ، وتفسـرالمعانى التى تحصل عليها من جراء توافقها (٩٧) .

ولكى نفـهم معنـى الجملة فـإننا نحلل مـعانى مـفرداتـها أولاً ، وبعـد تحليل الكلمات إلى عنـاصرها الدلالية (مكوناتهـا) تأتى معرفـة وجود التوافـق أو التنافر بين كلمات الجـملة الواحدة ، وهنا يأتى دور قـواعد الاخـتيار التى تخـبرنا أيًا من مـثانى الوحدات المعجمية يمكن ارتباطها مع بعضها البعض فى تراكيب نحوية مختلفة (٩٨) .

وقد مثـل د. ميشال زكريـا بجملة (أكل الرجل التفاحـة)، فقال إنها يمكن أن تـحتوى على المكونات التالية :

١ - أكل : (+ فعل) ، (- ركن اسمى متحرك) ، (نشاط) ، (غذاء) .

٢ - الـ : (+ تعريف) ، (محدّد) ، (مفرد أو جمع) ، (مذكر أو مؤنث) .

٣ - رجل : (+ اسم) ، (إنسـان) ، (ذكر) ، (مـتحـرك) ، (حى) (أكثـر من عشرين سنة) .

٤ - تفاحة : (+ اسم) ، (مؤنث) ، (شىء) ، (نبات) ، (مأكول) ، (طبيعى).

وقواعد الاختـيار هى التى تمزج بين السمات الدلالية المذكـورة لإعطاء التمثيل الدلالى للجملة (٩٩) .

إن جملة مثل (الأحلام الخضراء عديمـة اللون تنام غاضبة) لا معنى لها ؛ (١٠٠) لأنه ليس هنالك توافق بين معانى المفردات المنتظمة فى الجملة ، ويعنى هذا أن معنى كل كلمة لا يتألـف من عنصر واحد ، بل من عدة عناصر ، وهى الـمكونات المحددة للمعنى بعضـها مشترك بين كلمـات متعددة ، وواحد منها - على الأقل - يمـيز معنى كلمة عن أخرى (١٠١)

فإذا بحثنا عن أسباب فساد معنى تلك الجملة ، فـإننا نجد ذلك فى التنافر بين مفرداتها الذى يتمثل فى عدة مواضع من الجملة ، فأحد العناصـر الأولية لمعنى الفعل

(نام) هو (+ حى) ، وفاعلـه يمكن أن يكون اسماً مـثل (ولد) ، (بنت) إلخ ولا يكون فكرة مثلاً ، بينما أحد عناصر معنى كلمة (حلم) هو (- حى) ، لذلك فإن الكلمتين لا توافقـان ، ولا ينتج عن ارتبـاطهمـا معاً مـعنى مفهـوم ، وبنفس الطريقـة نسـتـطيع القول إن أحــد عناصر معنى كلمة (حلم) هو (- مـحسوس) ، بينما من عناصر كلمة (أخضر) (+ محسوس) ، ولذلك فالكلمتان لا تتوافقان [١٠٢] .

يمكننا بعد ذلك أن نمثل عمل المكونات بما يلى :

١ - كل كلمة تمثل بدائـرة تشع منها عدة خطوط هى المحددات أو المـميزات هكذا



٢ - كل خط من هذه الخطوط يمثل محدداً أو مميـزاً دلالياً ، فإذا التقى بمميز مناسب فى الكلمة السابقة أو اللاحقة له أو التى يمكن أن يكون بينها وبين تلك الكلمة علاقة دلالية يحدث الاندماج ، وقد تتعـدد هذه المحددات أو المميزات ، وقد يدخل فيها ما هو نحوى وما هو دلالى .

٣ - إذا كان للكلمة أكـثر من معنى معجـمى فإنها تمثل بأكثـر من كرة بحسب تعدد معانيها [١٠٣] .

٤ - يمكن أن نضيف إلى ذلك مراعاة اتساع السياق اللغوى فى الكلمة المجاورة فهو يؤثر على تلك المحددات .

٥ - كما يمكن أن نضيف السياق غير اللغوى (المقامى) ؛ الأشخاص ، والزمان والمكان ، والتأثير ، والحقيقة ، والمجاز . . . . إلخ .

كان لابد أن نقدم رؤية كاتز وفودر تلك على قـراءتنا لتشومسكى الذي تأثر بتلك النظرية وأثر فيها وهو ما يتضح فى الصفحات التالية :

لقد ميز تشومسكى فى تفصيله للمكون الأساسى بين أنواع الاسم المختلفة ، وكذلك أنواع الفعل فى جملة sincerity may frighten the boy فحدد نوع الاسمين (الإخلاص) و « الولد » ثم نوع الفعل « يخيف » ، وقارنه بأفعال أخرى فالاسم إنما هو اسم معدود فتميز بذلك عن اسم الكم « massn » مثل « Putter » زبد أما (الإخلاص) فهو اسم عام فتميز بذلك عن العلم ، والضمير ، أما الفعل (frighten) فهو فعل متعد لا يسمح بحذف المفعول (١٠٤) .

وقد عبر عن ذلك بنموذج إعادة الكتابة ، وجاء بتخطيطين للجملة أضاف فى الثانى منهما الوظائف النحوية (١٠٥) . إلا أنه يفرق بين الوظيفة النحوية grammar function ، والصنف النحوى grammar - category وعاب الخلط بينهما ، وإظهارهما معاً فى إعادة الكتابة ، لأن إعادة الكتابة تتضمن الوظيفة (الفاعلية - المفعولية) فإذا أظهرنا الوظائف كان ذلك فائضاً (١٠٦) ، كما أشار إلى علاقة الفعل بالفاعل وإلى علاقة الفعل بالمفعول وقال إن ذلك يمكن أن يستنتج - أيضاً - من إعادة الكتابة (١٠٧) .

وتحدث عن الميزات الدلالية وعن التمايز الرئيسى مثل : علم - عاقل - عام - غير عام - غير عاقل . وقال إنها متمايزة فيما بينها كما يتميز رمز الاسم عن الفعل عن الصفة (١٠٨) ، وأضاف أن ذلك يثبت عدم كفاءة قواعد تتألف من قوانين إعادة الكتابة فقط ، ولا يمكن التغلب على المشكلة بإضافة قوانين تحويلية إلى القواعد (١٠٩) .

ثم قال إن كل مشكّل معجمى مرتبط بمجموعة من السمات النحوية ، فكلمة (ولد boy) مكونة من سمات نحوية (+ عام ، + عاقل . . . الخ) ولذلك فإن كل رمز من رموز الاصناف المعجمية (أ- الاسم - ى فعل . . إلخ) يمكن تحليله إلى رموز مركبة Complex symbols ، يؤلف كل رمز مركب مجموعة من السمات النحوية المعينة مثلما يشكل كل جزء فنولوجى مجموعة السمات الفنولوجية المعينة (أى كما تتكون اللفظة من أصوات) وهكذا يخرج بتلك القوانين النحوية التى تحلل الرمز المركب (المفردة المعجمية التى تشكل جزءاً من الجملة) إلى مكوناته فى مثل:

(i) أ (اسم) ⟵ (+ أ عام)

(ii) (+ عام) ⟵ (± معدود)

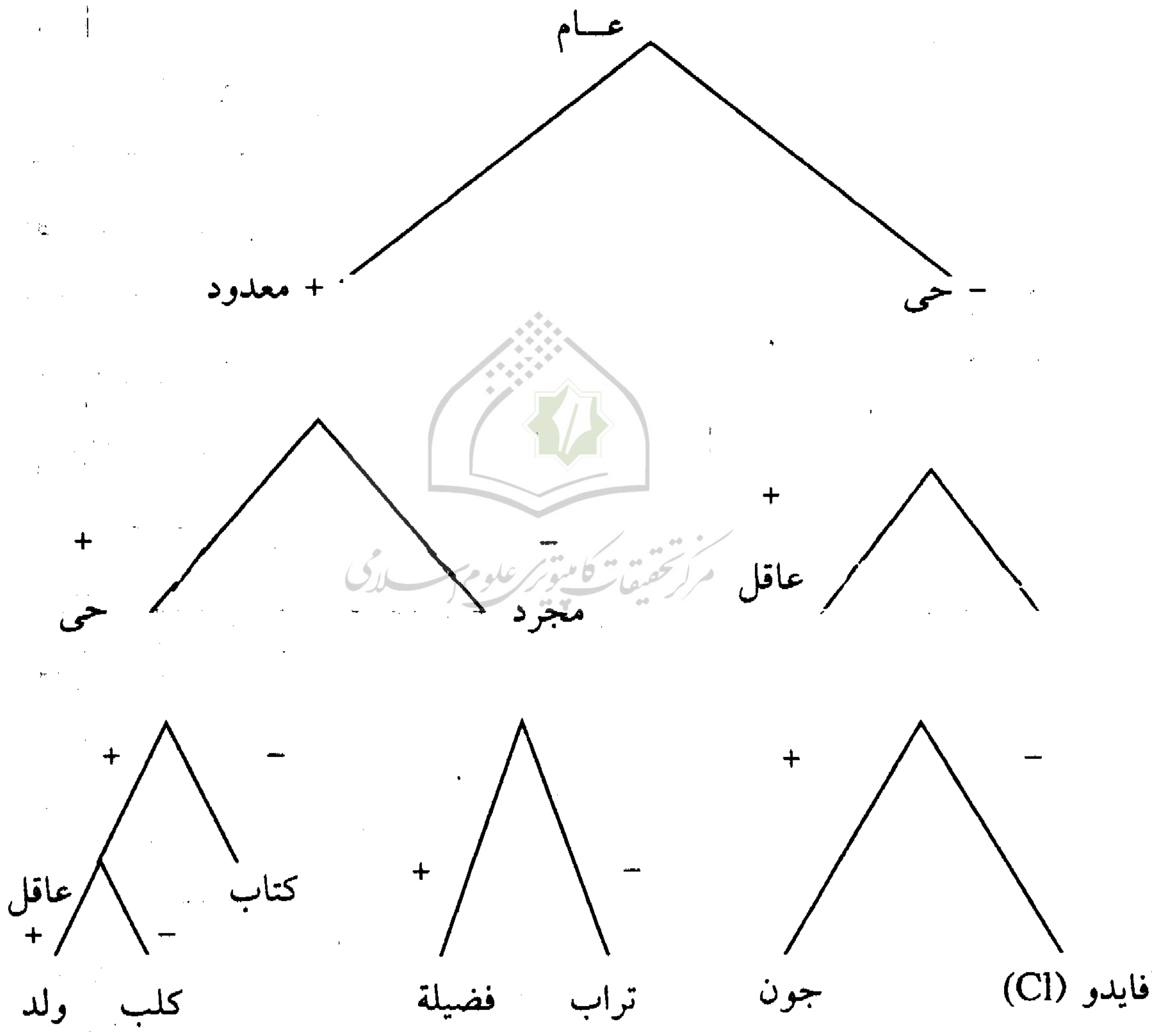
(iii) (+ معدود) ← (± حى)

(iv) (- عام) ← (± حى)

(v) (+ حى) ← (+ عاقل)

(vi) (- معدود) ← (± مجرد)

ويمثل لذلك بالرسم التالى :



ثم يتحدث عن تكوين المعجم فى المكون الأساسى فيقول إنه مكون من مجموعة من المواد المعجمية lexical entries كل واحدة منها تتكون من سمات فنولوجية وأخرى نحوية هى ما أسماه من قبل الرمز المركب، ثم أعاد كتابة الجملة مضمنا ذلك المعجم فوصل إلى التحليل التالى :

(25)

(إخلاص ، « +آ، - معدود، + مجرد)

Sincerity, {+ N, - Count, + abstract}

ولد ، (+ آ، + معدود، + عام، + حى ، + عاقل)

(boy, [N, count, + common, + animate + Human] .

(قد ، (+ وجه))

(may, [+M]) (١١٠)

وقد وضَّح ذلك فى رسم شجرى (١١١) لكنه يفضل الفصل بين تلك المعلومات وإعادة الكتابة لتبسيط القواعد (١١٢) .

إن المادة المعجمية - باختصار - تحوى معلومات يتطلبها المكونان الفونولوجى والدلالى فى القواعد ويتطلبها الجانب التحويلى من المكون النحوى، كما تحوى معلومات تحدد مكان الإدراج الصحيح للمواد المعجمية فى الجملة ، أى ضمنا ، درجة وشكل انحراف السلاسل التى لا تولد بشكل مباشر (١١٣) .

يمكننا بعبارة أخرى القول إن المادة المعجمية تحوى الصياغة وهى المتضمنة فى المكون الفونولوجى كما تحوى الدلالة وما يتعلق بالجانب النحوى أيضا ، كما تنبىء بشكل انحراف الجمل التى قد تولد من هذه المواد .

ثم يناقش علاقة أجزاء الجملة ، ويلتفت إلى نوعين من القوانين، أولهما قوانين التصنيف الجزئى الدقيق Strict subcategorization rules وهى تحلل الرمز المركب وفقا لسياقه الصنفى (١١٤) ويضيف إليها قوانين المعجم التى تحلل الأفعال (١١٥) والآخر: قوانين الانتقاء أو قواعد الاختيار selectional rules وهى تحلل المكون وفقا للسمات النحوية ، وتعطى سمات من الفاعل والمفعول ، وتجسد ما يدعى عادة بقيود الانتقاء أو قيود التواجد restrictions of occurrence (١١٦) ثم يقول بسيطرة الاسم على الفعل فى الإنجليزية فـ « كل سمة للاسم الذى يسبق الفعل والاسم الذى يليه يجب أن تعطى للفعل وتقرر له تصنيفا جزئيا انتقائيا مناسبا (١١٧) .

ويجمل محتوى المكون الأساسى للقواعد فى :

أ - قوانين إعادة كتابة تستخدم رموزًا صنفية غير مركبة ، ب - مخططات قوانين تتضمن أصنافًا معجمية فقط ، إلا فى حالة تقرير السياق وتستخدم رموزا مركبة وهى قوانين تحويلية من نوع بدائى (١١٨) .

وتحدث عن ارتباط الصنف بالزمان والمكان والاتجاه (أو الكيفية) التى قد تكون مقيدة أو حرة أو غير موجودة (١١٩) وفى ذلك يتبين اعتباره للسياق .

ثم لخص ما سبق وأجمل قوانين الأساس ففرق بين قوانين إعادة الكتابة وبين المعجم وقال إنه ليست هناك ضرورة لذكر القوانين المعجمية فى القواعد إذ إنه عمومى وهو على هذا جزء من نظرية القواعد ، ثم ميز فى قوانين إعادة الكتابة بين قوانين التفريع Branching rules وقوانين التصنيف الجزئى ، وقال إن قوانين التصنيف الجزئى الخاضعة للسياق هى فى الواقع قوانين تحويلية موضعية وهى تتميز إلى فرعين هما قوانين التصنيف الجزئى الدقيق مثل (vi 57 و Vii 57) والتى تصنف الصنف المعجمى جزئيا وفقا لإطار رموز الأصناف الذى يتواجد ذلك الصنف المعجمى فيه، وقوانين الانتقاء (مثل Xiv 57) و (xv 57) التى تصنف الصنف المعجمى جزئيا وفقا للسمات النحوية التى تظهر فى مواقع معينة فى الجملة (١٢٠) .

فإذا انتقلنا من قوانين الأساس إلى المعجم ، فإننا نجده - عند تشومسكى - يتكون من مجموعة من المواد المعجمية وبعض قوانين الفيض ، وتكون كل مادة معجمية مجموعة من السمات بعضها فنولوجى والآخر دلالى، والسمة الدلالية هى التى لا يرد ذكرها فى أى قانون نحوى (١٢١) ، ويرى تشومسكى تجنب الرموز البينية غير ذات الصلة والأخذ بالسمة المميزة (١٢٢) ، ثم تأتى بعد ذلك قوانين الإسقاط التى تعمل على البنية العميقة التى يولدها الأساس معطية تأويلا (قراءة) لكل جزء على أساس من القراءات المعطاة لأجزائه (١٢٣) ، حيث « تدخل المفردات المعجمية فى علاقات دلالية داخلية » (١٢٤) مما يوحى بأن جزءًا من المكون الدلالى يجب أن يكون وصفا للخواص الحقلية لتلك المفردات ، وهذا الوصف خارج عن نطاق المعجم (١٢٥) ثم جعل تشومسكى قواعد الاختيار تلعب دورا هامشيا نوعا ما فى القواعد مع أن السمات التى تعالجها يمكن أن تدخل فى كثير من العمليات النحوية الخالصة (١٢٦)

فهى تحدد الفعل وفقا للفاعل والمفعول كما تعطى لكل منها سمة من سمات الآخر (١٢٧).

ويقترح إسقاطها من النحو وأن يتولى المكون الدلالى وظيفتها ، ثم يتساءل مرة أخرى، هل تعود هذه القوانين للمكون النحوى أم المكون الدلالى ؟ ،وهل هى قوانين إعادة كتابة أم تحويلات تعويض ؟ ثم يتساءل بعد ذلك إذا ما كان من الممكن أن تتولى القوانين النحوية التوليدية المكون الدلالى، ثم يخرج نتيجته المتشككة بعد هذه المناقشة أن العلاقة بين القوانين الدلالية والنحوية ليست قضية محسومة ، وأن هناك مجالاً لاحتمالات مختلفة تستحق الاستكشاف الجاد، ويقول إن ما فعله فى الفصل الثانى من كتابه إنما هو محاولة توفيقية معتدلة تجمع بين محاولة دمج القوانين الدلالية ضمن المكون النحوى ومحاولة التوسع فى دراسة المكون الدلالى بحيث يتولى وظيفة قوانين الاختيار ، أما القرار الحاسم فى هذه المسائل فسيظل ينتظر دراسة أكثر تركيزا للقوانين الدلالية التأويلية ، إن القرار حول الحد الفاصل بين النحو والدلالة (إن كان هناك حد فاصل) ليس شرطا مسبقا للدرس النظرى والوصفى للقوانين النحوية والدلالية، وكذلك يمكن قول نفس الشىء حول الحد الذى يفصل بين الأنظمة الدلالية وأنظمة المعرفة والمعتقدات (١٢٨).

إن تشومسكى يشكك دائما فى وضوح العلاقة بين النحو والدلالة ويجعل دراساته فى ذلك تجريبية ولذلك فإن ما جاء به فى كتابه حول الدلالة يشوبه الغموض والتشتت والنقص وانظر إليه يقول « ولغرض إنهاء هذه المناقشة غير الحاسمة سوف نشيرإلى أن فى البنية النحوية والدلالية للغات الطبيعية ، فى الواقع ، ألغازاً وأسراراً كثيرة حول حقيقتها ومبادئها وأن أية محاولة لتحديد حدود هذه المحاولات يجب أن تكون مؤقتة وغير نهائية » (١٢٩).

ومما هو جدير بالذكر أن تشومسكى تأثر فى كل ما سبق بكاتز وفودر وهناك تماثل كبير بين بعض السمات الدلالية عند كاتز وفودر والملامح التى طرحها تشومسكى فيما يتعلق بالمعجم (١٣٠) ، كما أنه أشار كثيرًا إلى كاتز وفودر وبوستال .

وأخيراً ، فإذا كانت التحويلية تقول بقدرة المتكلم المستمع المثالى على إنتاج أو

توليد الجمل الصحيحة ، فإن الجانب الآخر لتلك القدرة هو الحكم بالصحة أو الانحراف على الجمل المنتجة وهو ما سنعرض له فيما يلى :

لقد استخدم تشومسكى مصطلح (مقبول) Acceptable ليشير إلى « الكلام الطبيعى جدا والمفهوم رأسا (دون) الحاجة إلى تحليل على الورق ، والذى ليس عليه أية مسحة من الشذوذ[١٣١] ، والجمل الأكثر قبولا هى تلك الجمل التى يكون إنتاجها أكثر احتمالا من إنتاج غيرها، وفهمها أكثر سهولة ،ووصفها أكثر إتقانا وأكثر طبيعية بشكل من الأشكال. أما الجمل الأقل قبولا فإنها تلك التى يغلب أن يتجنبها المتكلمون ويستبدلونهابأخرى أكثر قبولا بقدر ما يستطيعون فى حديثهم الفعلى[١٣٢].

ويفرق بين فكرة المقبول تلك وبين الصحة النحوية grammatical ، فالقبول مفهوم يعود إلى دراسة الأداء بينما تعود الصحة النحوية إلى دراسة الكفاءة ، إن الصحة النحوية هى واحدة من عوامل عدة تتفاعل لكى تحدد القبول[١٣٣] فالصحة النحوية إذن هى جزء من القبول .

والصحة النحوية تكون على درجات وكذلك القبول ، ولكن سلم القبول وسلم الصحة لا يتوافقان[١٣٤] .

ولا يدعى تشومسكى فى هذه النقطة كما هو فى علاقة النحو بالدلالة أن كلامه نهائى ، فيقول : « من الواضح أن النظريات الحالية للنحو والدلالة هى تجزيئية ومؤقتة، وأنها تتضمن أسئلة لا تزال مفتوحة . . . المشكلة التى يوحى بها عنوان هذه الفقرة يمكن أن تؤلف مصدرا للتأمل فى أحسن الأحوال »[١٣٥] .

ثم يقول إن السمات السياقية (التصنيفية والانتقائية) مرتبطة بقانون معين يقصر المواد المعجمية التى تحتوى على هذه السمة على سياقات معينة . ونستطيع فى كل واحدة من هذه الحالات أن نبنى جملا منحرفة وذلك بخرق ذلك القانون[١٣٦] .

ثم يعرض جملاً منحرفة لأنها تخرق قوانين التصنيف الجزئى الدقيق مثل :

1. john elapsed that Bill will come — جون انقضى أن بل سيأتى

2. Colourless green ideas sleep furiously

الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف .

فإذا كانت الجمل صحيحة الصياغة فلا داعى لفرض تأويل لها من مثل :
3. revolutionary new ideas appear infreguentlay

الأفكار الجديدة الثورية تظهر نادراً .

الإخلاص قد يخيف الولد sincerity may frighten the boy

ومن الممكن تأويل الجمل التى تخرق قيود الانتقاء (قواعد الاختيار) مجازاً بطريقة أو بأخرى ، أما تأويل الجمل التى تخرق قوانين التصنيف الجزئى الدقيق فيتبع طريقا آخر (١٣٧) .

ويجب على أية قواعد ذات كفاءة وصفيا أن تنشئ التمايزات بين هذه الأنواع الثلاثة من الجمل ، فتميز الجمل الصحيحة الصياغة مثل (٣) ، عن الجمل فى (١) المولدة بإرخاء قوانين التصنيف الجزئى الدقيق عن جمل (٢) التى تولد حين ترخى بعض القوانين الانتقائية، بل إن على تلك القواعد أن تعطى لكل سلسلة وصفا بنيويا يعين كيفية انحرافها عن صحة الصياغة الدقيقة . إن القواعد تولد بشكل مباشر اللغة التى تتآلف من الجمل غير المنحرفة فقط (مثل الجمل ٣) مع أوصافها البنيوية وكذلك تولد اشتقاقا كل السلاسل الأخرى مثل (١) ، (٢) مع أوصافها البنيوية . وهذه الأوصاف البنيوية ستعين كيفية ودرجة الانحراف للجمل المولدة اشتقاقا . أما المبادئ التى تحدد كيف يمكن أن تضفى التأويلات على الجمل المنحرفة فقد تكون مبادئ عمومية، وقد تكون خاصة بلغة معينة (١٤٠) .

ويقسم السمات المعجمية التى تدخل فى قوانين الانتقاء (قواعد الاختيار) إلى سمات (ذات منزلة عالية) مثل (معدود) وسمات (ذات منزلة واطئة) مثل (عاقل) ويقول إن الجمل التى تنحرف عن السمات الأولى أقل قبولا وأصعب تفسيرا من الثانية ، ويقول إن هناك سمات لا يمكن انتهاكها مثل (+ مجرد) و (+حى) (١٣٨) . ثم يقول إن الوظيفة الوحيدة للقوانين الانتقائية هى فرض تسلسل هرمى للانحراف عن الصحة القواعدية على مجموعة معينة من الجمل، ألا وهى تلك الجمل التى يمكن توليدها بواسطة القيود الانتقائية فى الوقت الذى يحتفظ بالقواعد دون تغيير (١٣٩) .

ثم يرسل ذلك التسلسل الهرمى اعتماداً على التصنيف وقيود الانتقاء فيقول : «إن السمات التى قدمت بواسطة قوانين التصنيف الجزئى الدقيق تعلو فى منزلتها على السمات المقدمة بواسطة القوانين الانتقائية . . . (كما أن) الانحراف عن القوانين الانتقائية التى تتعلق بالسمات ذات المنزلة العالية يبدو أكثر خطرا من الانحراف عن القوانين الانتقائية التى تتعلق بالسمات ذات المنزلة الواطئة » (١٤٠) .

ويمكن أن نجد هذا التدرج فى أمثلته كما يلى :

أ- خرق صنف معجمى مثل sincerity may virtue the boy

الأخلاص قد فضيلة الولد .

ب- تناقض مع تصنيف جزئى دقيق مثل :

الإخلاص قد ينقضى الولد sincerity may elapse the boy ومثل (١)

جـ- تناقض مع سمة انتقائية من مثل (٢) و

الإخلاص قد يعجب بالولد sincerity may admire the boy (١٤١)

إن مشكلة الفرق بين النحو والمعجم غالبا ما تطرح فى علم اللغة الحديثة بالنظر إلى الفرق بين الجمل غير المقبولة (أو المنحرفة) deviant لأسباب نحوية والجمل المستبعدة من الساحات المعجمية (١٤٢) .

والفرق بين الاستقامة النحوية والاستقامة الدلالية ، وكذلك التمييز بين النحو والدلالة ليس واضحا فى كل الأحوال لكن ذلك لا يعنى أنه غير واضح على الإطلاق (١٤٣) .

وإذا كان النحو التحويلى قد فرق بين الجمل الصحيحة (أو الأصولية) grammatical والجمل غير الصحيحة ungrammatical فإن ذلك لا يعنى - عندهم - الصحة النحوية وحدها ، ولكن الجملة لكى نعتبرها أصولية يجب ألا تنحرف بالنسبة لأية قاعدة من القواعد التى يتعين التوافق اللغوى للعناصر فى مستويات اللغة الثلاثة : المستوى الصوتى ، والمستوى التركيبى ، والمستوى الدلالى (١٤٤) .

فقد تكون الجملة غير مقبولة نحوياً بالخطأ فى التركيب ، فإذا صحح هذا الخطأ كانت مقبولة [١٤٥] ، وقد تكون صحيحة نحوياً إلا أنها لا معنى لها ، وأشهر مثال لذلك جملة تشومسكى : The colourless green ideas sleep furiosly الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة . فهذه الجملة صحيحة نحويا ، ومع ذلك فهى بلا معنى [١٤٦] إذا فسرت الكلمة التى تحتويها هذه الجملة حرفيا ، رغم أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالة واضحة فى حالة الإفراد . ومعنى هذا أن هناك تركيباً دلالياً ، أو نوعاً من التوافق الدلالى لابد أن يتوازى مع التركيب النحوى لتصبح الجملة مفهومة، أولها معنى ، ومعنى هذا أيضاً أن هناك نوعاً من التنافر أو عدم التآلف بين الكلمات يؤدى هذا اللون من الغموض حتى لو كانت الجملة الصحيحة نحوياً - مما جعل علماء اللغة يفتتون الدلالة إلى وحدات أو عناصر دلالية أطلقوا على كل منها مصطلح sememe لأنهم رأوا أن هذه العناصر الدلالية أو الوحدات المكونة لدلالة كلمة ما هى المسئولة عن توافق أو عدم توافق كلمة مع أخرى ، وهو ما يفسر الاستقامة الدلالية أو الاضطراب الدلالى [١٤٧] .

إن جملة تشومسكى السابقة تحتوى على تناقضات ثلاثة - عند ليونز - وهى :

١ - طالما (س) أخضر اللون (يتضمن) (س) ذو لون .

٢ - الأشياء المادية فقط تكون ذات لون .

٣ - الكائنات الحية فقط يمكنها أن تنام . [١٤٨] .

فهناك تناقض بين (الخضراء) و(عديمة اللون) ، والثانى بين (الأفكار) و(الخضراء) ، والثالث بين (تنام) و(الأفكار) .

ويميز ليونز بين تلك التناقضات وما أسماه تنافر الفصيلة الذى يمثل له بجملة : عاش صديقى قرية جديدة بكاملها .

وهذا المثال يجمع بين عدم الاستقامة الدلالية والنحوية ، فالفعل (عاش) لا يتعدى إلى (قرية) = (مكان) ، ولكنه يتعدى إلى (زمان) ، وهذا بحد ذاته عنصر أو فصيلة دلالية ، وبذلك يتبين وجود صلة وثيقة بين الفصائل النحوية والفصائل الدلالية،

أما الفرق بين التناقضات وتنافر الفصائل فهو زن التناقضات ذات معنى ولكنها (خطأ) ، أما تعبيرات التنافر فلا معنى لها (١٤٩) .

إن الحد الفاصل بين عدم القبول النحوى وعدم القبول الدلالى غير واضح تماماً لدى اللغويين ، فإذا كان تشـومسكى معنيًا بالنحو ، فإنه يميل فى معـالجة الجمل غير الصحيحة معالجة نحوية ، فو أخذنا الأمثلة التالية :

١ - الفكرة قطعت الشجر The idea cut the tree

٢ - أنا شربت الخبز I drink the bread

٣ - He frightened that he was coming (١٥٠) .

٤- He elapsed the man

ففى هذه الأمثلة نجد كلمات مختـارة لا تناسب الأفعال ، ففى المثالين الأولين نجد تنافر المواد المعجمية الخاصة بأسماء معينة (كالفاعل والمفعول) مع أفعال معينة ، أما فى المثالين ٣ ، ٤ فهى مسـألة قواعد نحوية ، فكلمة frightened لا تأتى معـها that فى حـين أن كـلمـة elapse هى فعـل لازم لا يحتاج إلـى أى مفعـول على الإطلاق .

هذه الأمثلة جميعا يعالجها تشومسكى بطرق مماثلة تعتمد على القواعد النحوية، فالمثالان ١ ،٢ يعالجان مثل ٣، ٤ فالفعل cut يحتاج إلى فاعل (عينى canrete) ، والفعل drink يحتاج إلى مفعول (مادة سائلة) وهذه هى قيود الانتقاء selection ris-trictionsعند تشومسكى (١٥١) .

ويختلف (مونتاك) مع (تشومسكى) فيرى أن هذه الجمل مـعيبة دلاليا لا تركيبيا ميلا إلى المعالجة الدلاليـة لا النحوية كما هى عند تشومسكى (١٥٢) ، وكذلك نـجد نحو الحالة عند فيلمور يضع المعانى فى الدرجة الأولى من الأفضلية أى أنها تأتى أولا فى التحليل اللغوى ،ثم تتحـول بقواعد نحوية وصرفية وتحـويلية وصوتية إلى الشكل الخارجى الظاهر للجمل (١٥٣) .

خاتمة

لقد حاولنا فى الصفحات السابقة أن نعرض ماجاء عند التحويليين فى دلالات التراكيب ، ونعتذر عن أى قصور فيما عرضناه ، لأن الموضوع متشعب تشعب تلك المدرسة ، فهى ليست مدرسة واحدة وإنما تتفرع إلى اتجاهات كل منها يمثل مدرسة مستقلة ، وهذه الاتجاهات تتفاعل فيما بينها كل يوم ، وتأتى كل يوم بجديد ، ولا يقف طموح أبناء هذه المدرسة عند حد لأنها تطمح دائما إلى دراسة اللغة دراسة علمية مقننة ، وهذا ما لمسناه فيما عرضنا عند تشومسكى وعند كاتز وفودر ، وهو ما نجده عند سائر من ينتمى إلى هذه المدرسة .

وإذا كان لى أن أصف عملى فى هذا البحث فإننى أقول إننى كنت جامعاً لما جاء عند التحويليين ، وحاولت عرض نظراتهم دون تدخل منى يفسد تلك النظرات ، وقد حاولت جمعها من الكتب العربية والمترجمة وكذلك مما استطعت الحصول عليه من مراجع أجنبية جعلتنى أطمئن إلى كفاية المادة موضوع البحث التى جاءت مفرقة مشتتة فى تلك المراجع ، وحاولت إيجاد عناصر للربط بينها ما أمكننى ذلك وأرجو أن أكون قد وفقت فى ذلك بعض التوفيق .

لقد بدا واضحاً من هذه الصفحات أن البحث الدلالى عند المدرسة التحويلية لم يبدأ عند تشومسكى بل بدأ عند تلاميذه وبخاصة كاتز وفودر وبوستال ، ثم تأثر بهم تشومسكى فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) وأثر فيهم فطوروا ما جاءوا به .

ولئن كانت نظرية التكوينات التى جاء بها كاتز وفودر واضحة أشد الوضوح ، فإن ما جاء به تشومسكى ليس على نفس الدرجة من الوضوح ، وهذا ما جعلنا نعرض كثيراً لما جاء فى كتابه ، فهو يستأثر بجزء من تلك الصفحات ، كما تغيرت وتبدلت أقواله من حين لآخر ، ومن كتاب إلى آخر ، فهو فى كتابه (البنى النحوية) يجعل النحو مستقلاً عن الدلالة ، ويؤجل البحث الدلالى إلى نظرية شاملة ينتظرها ، أما فى (جوانب من نظرية النحو) فإنه يتقدم بنظرية فى الدلالة تأثر فيها بكاتز وفودر وبوستال لكنه اختلف عنهم ، فتحدث عن التصنيف الدقيق وعن الوظائف النحوية وعن قواعد الاختيار وجعلها كلها تتفاعل فى التفسير الدلالى ، ولم يقف عند قواعد الاختيار وحدها ، كما أنه وإن قال بالملامح والمحددات أو المميزات التى قال بها كاتز وفودر

إلاّ أنه اختلف عنهم فى أنه جعل بعضها دلاليّا وبعضها غير دلالى ، وأخيراً فإنه ناقش التمييز بين الجملة الصحيحة وغير الصحيحة (المنحرفة) وجعل للصحة درجة حاول أن يحددها على أسس علمية ، كما أشار إلى تأثير المجاز على انحراف الجملة ، وهو ما تولت دراسته كتب النقد الأدبى وأصبح له مكانة فى علم الأسلوب .

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى إمكانية تطبيق ما جاء عند تشومسكى فى نظريته الدلالية ، ونقول إن ذلك قد حدث بالفعل فى مقالة (ضوابط التوارد) للدكتور تمام حسان وإن كان قد أضفى على ذلك التطبيق الكثير من شخصيته وشخصية اللغة العربية. والله أسأل أن يوفق الجميع لخدمة هذه اللغة .

هوامش البحث :

١ - أسس علم اللغة / ماريوباى ٥٥ .

٢ - دراسات فى علم اللغة / د. كمال بشر القسم الثانى ١٥٣ ، دراسة المعنى عند الأصوليين ٢ ، الدرس الدلالى عند ابن جنى ٢ ، علم الدلالة / د. أحمد مختار ٦ ،٧ .

٣ - جاء هذا المصطلح عند د. حماسة عبد اللطيف ، وقال إنه يقصد به التفاعل بين المعنى النحوى الأولى والدلالة الأولية للمفردات فى السياق الملائم . راجع : النحو والدلالة ٥٥ .

٤ - من ذلك دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ، وعلم الدلالة / د. أحمد مختار عمر وغيرهما.

٥ - راجع مقالة ضوابط التوارد فى كتاب مقالات فى اللغة والأدب ١٣٥ - ١٦٥

٦ - راجع : العربية وعلم اللغة البنيوى/ د. حلمى خليل ١٦٨ - ١٨٠

٧ - نفس المرجع ١٥٧

٨ - نظرية تشومسكى اللغوية / ليونز ١٦٨

٩ - البنى النحوية / تشومسكى ١٣٧ وراجع ١٩ - ٢٢

١٠ - نفس المرجع ١٢٤

١١ - نفسه ١٢٣ وراجع : تشومسكى والثورة اللغوية / جون سيرل

Chomsky, selected readings 107.

١٢ - نفسه ١٢٩

١٣ - نفسه ١٢٤ - ١٢٥

١٤ - نفسه ٢١٦ - ١٢٨ - ١٣١

١٥ - نفسه ١٢٣ - ١٢٤

١٦ - نفسه ١٢٩ - ١٣٠

١٧ - نفسه ١٣٢

١٨ - نفس المرجع والصفحة .

١٩ - نفسه ١٢٨

٢٠ - نفسه ١٢٣

٢١ - نفسه ١٤٠

٢٢ - اللغة وعلم اللغة/ ليونز ٢/ ٦٩

٢٣ - نظرية تشومسكى اللغوية/ ليونز ٧٢ وراجع ١٨٨ ، وتشومسكى والثورة اللغوية / جون سيرل ١٢٥

٢٤ - Semantice, Lyons, vo12 pp409,410

٢٥ - Ibid, vo12p.410

and see: Syntectic theory, Emmon Bachp132.

٢٦ - اللسانيات والدلالة/ منذر عياشى ١٩٧ - ١٩٨

٢٧ - علم اللغة النفسى/ جودث جرين ٨٦ ، وراجع : اللسانيات واللغة العربية/ عبد القادر الفهرى ١/ ٦٧.

٢٨ - راجع : Semantics, Leech p71-72
ومقدمة لدراسة اللغة/ د. حلمي خليل ٣١٩ - ٣٢٠، وأضـواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣٠٣ ، ٣٠٨، تشومسكى والثورة اللغوية ١٣٥، ١٣٧، ١٤٣ .

٢٩ - راجع اللسانيات والدلالة / منذر عياشى ٢٠٥

٣٠ - نفسه ١٨٨ ، وراجع : اللغة والدلالة (آراء ونظريات) عدنان بن ذريل ٥٧

٣١ - Chomsky,Selected redings p 107.

٣٢ - يمثل مـا جاء فى هذا الكتاب مـا عُرف عند تشومسكـى بالنظرية الأصلية (أو القيـاسية أو النموذجـية Standard thory) ، أما ما قبله فقد عُرف بالنظريات غير الأصلية ، ثم جاءت بعده النظريات الأصلية المـوسعـة ، وهى التعديلات والإضـافات التى قـام بها فى نظريته الأصليـة . راجع : نظرية تشومسكى اللغوية/ ليونز ١٦٧ .

٣٣ - الألسنية التوليدية (النظرية الألسنية) ميشال زكريا ١٩ ، ٨٣ ، ١٠١ .

٣٤ - الدلالة والنحو / د. محمد حماسة عبد اللطيف ٢٣ .

٣٥ - الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ٩١ - ٩٢ ، والدلالة والنحو ٢٣، ٢٥ .

٣٦ - نفسه ١٠١ - ١٠٥ .

٣٧ - الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ميشال زكريا ٣٢ ، وراجع فى الفرق بين القدرة والأداء جوانب من نظرية النحو ٢٨ ، وفى تعريفات الكفاءة : اللسـانيات والدلالة/ منذر عياشى ١٩٤ ، وراجع أيضا : النحو العربى والدرس اللغوى الحديث/ د. عـبده الراجحى ١١٥ ، تشومسكى وفكره اللغوى/ صبرى السيد ٦٧ ، مدخل إلى علم اللغة/ لوريتو تود ١١٠ ، ١١١ ، ميشـال زكريا : قراءات تمهيدية ٧٤-٧٧ ، المبادىء والأعلام ٤٥ .

٣٨ - الدلالة والنحو/ د. محـمد حماسـة عبد اللطيف ٩ ، ١٠ ، وراجع : تشومسكـى والثورة اللغوية / جون سيرل ١٢٨.

٣٩ - جوانب من نظرية النحو ١٠٤ .

٤٠ - نظرية تشومسكى اللغوية/ ليونز ١٢٩ .

٤١ - الألسنية (المبادىء والأعلام) ١٥٦

٤٢ - Chomsky, selected redings 108

٤٣ - راجع فى هذه النماذج : البنى النحوية الفصـول ٣ ، ٤ ،٥ ، النظرية الألسـنية/ ميشال ١١٥ - ١٣٥ ، نظرية تشومسكى اللغوية الفصول ٥ ،٦ ، ٧ ، النحو العربى والدرس الحديث ١٢٧ - ١٤١ .

٤٤ - البنى النحوية ٣١

٤٥ - نظرية تشومسكى اللغوية/ ليونز ١٢٠ ولا يعرف من المثال إذا ما كان المقصود : كبار الرجال والنساء ، أو النسـاء وكـبار الرجـال ، وراجع فى هذا النمـوذج : البنى النحـوية ٢٥ - ٣٣ ، النحـو العـربى والدرس الحديث ١٢٨ - ١٣٢ ، نظرية تشـومسكى اللغوية ١٠٣ - ١١١ تشومـسكى فكره اللغوى / صبرى السيد ١٠٩ - ١١٨ ، النظرية السنية / ميشال زكريا ١٢٧ - ١٣٠.

٤٦ - راجع : النظرية الألسنية / ميشال ١٣٠ وما بعدها ، نظرية تشومسكى اللغوية ١٣٦ .

٤٧ - نفس المرجع ١٣٤ ، ونظرية تشومسكى هامش ١١٦ ، ١٢٠ .

٤٨ - البنى النحوية ٦٠ - ٦١ وراجع : نظرية تشومسكى اللغوية ١٣٠ ، وتشومسكى فكره اللغوى ١١٢ .
٤٩ - البنى النحوية ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ .
٥٠ - راجع فى هذين الشكلين : نظرية تشومسكى اللغوية ١٤٩ ، ١٥٨ ، وأضواء على الدراسات اللغوية ٣٠٦ ، ٣٠٧ والنحو العربى والدرس الحديث ١٣٨ ، ١٣٩ .
٥١ - النحو العربى والدرس الحديث ١٣٩ ، وراجع : علم اللغة النفسى/ جودث جرين ٧٢ .
٥٢ - راجع : جوانب من نظرية النحو ٣٩ - ٤٠ ، تشومسكى والثورة اللغوية ١٢٨ ، النظرية الألسنية/ ميشال ١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، اللغة وعلم اللغة/ ليونز ١/ ١٨٠ ، ١٨١ (الهامش) الدلالة والنحو ٢٦ ، علم اللغة النفسى ٧١ ، ٧٢ ، أضواء على الدراسات اللغوية ٣٠٧ .
٥٣ - جوانب من نظرية النحو ٤٠ .
٥٤ - نفسه ٣٩ ، ١٧٢ وراجع : أضواء على الدراسات اللغوية ١٥٧ ، ٣٠٧، النظرية الألسنية ١٦٠ .
٥٥ - النظرية الألسنية ١٦١ وراجع : جوانب من نظرية النحو ١٧٢ ، ١٧٧ .
٥٦ - Semantics, Lyons vo12 pp 412-413.
٥٧ - النحو العربى والدرس الحديث ١٢٤ وراجع : أضواء على الدراسات اللغوية ١١٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
٥٨ - فلسفة اللغة / محمود فهمى زيدان ١٤٣ ، ١٤٤ ، وراجع : علم اللغة فى القرن العشرين ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
٥٩ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٨٠ ، ٢٠٠ .
٦٠ - جوانب من نظرية النحو ٤٠ .
٦١ - وهو وصف الجملة التى تولدها قوانين الأساس ، وقد يرسم على شكل أقواس أو على شكل شجرة ذات عقد - جوانب من نظرية النحو هامش ١٦ ص٨٢, ٨٣.
٦٢ - جوانب من نظرية النحو ٤١ .
٦٣ - نفسه ٩٧ .
٦٤ - نفسه ١٦٩ .
٦٥ - نفسه ١٧٥ وراجع ١٧٢ .
٦٦ - نفسه ٤٦ .
٦٧ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٩١ ، وراجع : علم الدلالة/ بالمر ٢٣١ .
٦٨ - علم الدلالة/ بالمر ٢٣٠ - ٢٣١ .
٦٩ - Semantics, Lyons vo12p413.
وراجع : علم الدلالة/ بالمر ٢٣٢ ، تشومسكى فكره اللغوى ٣٠٦
٧٠ - علم الدلالة / بالمر ٢٣٠ .
٧١ - نفسه ٢٣٢ ، وراجع مناقشته ٢٣٠ - ٢٣٣ ، وقد أخذ د. محمد حماسة، ونايف خرما التركيب العميق بمفهوم الصورة التجريدية لتركيب الجملة (الفعل + الفاعل) أو (المبتدأ + الخبر) مثلاً ، وهو ما يناسب اللغة العربية . راجع : الدلالة والنحو ٤١ ، أضواء على الدراسات اللغوية ٣٠٤ - ٣٠٥ .
٧٢ - جوانب من نظرية النحو ١٧٩ ، وراجع ٤٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ .

٧٣ - نفسه ١٩٧ - ١٩٨ ، وهوما جاء عند كاتز وبوستال أيضاً .
راجع Chomsky:selected reding p104
٧٤ - تشومسكى فكره اللغوى وآراء النقاد فيه ١٣٠ - ١٣٤ ، علم الدلالة/ بالمر ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
٧٥ - جوانب من نظرية النحو ٢٥٨ هامش ٩ ، وراجع : علم الدلالة/ بالمر ٢٣٣ بل ينقل عنه القول بأن التركيب السطحى وحده يمكن أن يقوم بالتفسير الدلالى .
٧٦ - نظرية تشومسكى اللغوية وراجع ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، والدلالة والنحو ٣٦ .
٧٧ - النظرية الألسنية / ميشال زكريا ١٥٨ ، وراجع أضواء على الدراسات اللغوية ٣٠٤ - ٣٠٥ ، وعلم الدلالة / بالمر ٢٢٩
٧٨ - علم الدلالة بالمر ٢٣٠
٧٩ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٦٢ ، والنظرية الألسنية ١٦٤ ، وراجع مقدمة لدراسة اللغة / حلمى خليل ٣٢٢ ، الألسنية (المبادىء والأعلام) ٢٦٨ ، علم اللغة النفسى ٧٦ ، ٧٧

٨٠ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٨٠ ، وراجع الشكل رقم ٨

٨١ - نفسه ٧٠ ، تشومسكى والثورة اللغوية ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٣٣ ، وعلم الدلالة بالمر ٢٣٣

٨٢ - نفسه ، تشومسكى والثورة اللغوية ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٣٣ ، وعلم الدلالة بالمر ٢٣٣

٨٣ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٩٨ - ١٩٩

٨٤ - نفسه ١٩٨ ، ١٩٩ ، وراجع أيضاً الفصل الثالث من :

Reflections on language p78.

٨٥ - اللغة والمعنى والسياق/ ليونز ١٧٨

٨٦ نظرية تشومسكى اللغوية ١٨٣ - ١٨٥

٨٧ - أضواء على الدراسات اللغوية ٣٠٨

٨٨ - اللغة والمعنى والسياق ١٦٧

٨٩ علم اللغة النفسى ٨٦ ، ٨٧ ، والمدخل السلوكى لدراسة اللغة ٧٧ - ٨٠

٩٠ - مقدمة لدراسة اللغة ٣٢٤

٩١ - راجع : اللسانيات والدلالة/ منذر عياشى ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وعلم اللغة النفسى ٨٧ ، ٨٨ ، وراجع الشكلين ص ٨٨ ، ٨٩ . ويدخل فى ذلك الجنس (فيل - إنسان . . . إلخ) ، والنوع (ذكر - أنثى) ، والسن (بالغ - صغير) ، كما تحلل المكونات بالنظر إلى المقابلات الثنائية (حى - غير حى ، ذكر - أنثى) ، لذا تستخدم العلامات الرياضية (+) ، و (-) لوجود السمة الدلالية أو غيابها . علم الدلالة بالمر ١٣٨ - ١٣٩ .

٩٢ - أضواء على الدراسات اللغوية ٣٢٩ .

٩٣ - النظرية الألسنية ١٤٥

٩٤ - راجع : أضواء على الدراسات اللغوية ٣٢٦ ، مقدمة لدراسة اللغة ٣٢٥ - ٣٢٦

٩٥ - النظرية الألسنية ١٤٠ ، وراجع اللسانية التوليدية والتحويلية/ عادل فاخورى ٥٤ و Chomsky:selected readings p 103.

٩٦ - اللغة والمعنى والسياق/ ليونز ١٧١

٩٧ - الدلالة والنحو ٤٤ ، ٤٥

٩٨ - النظرية الألسنية / ميشال زكريا ١٤٣ ، ١٤٥ وهو لم يفرق بين قواعد الإسقاط وقواعد الاختيار .

٩٩ - اللغة والمعنى والسياق ١٧١

١٠٠ - النظرية الألسنية ١٤٤

١٠١ - بصرف النظر عن تغير السياق راجع اللغة والمعنى والسياق ١٣٠

١٠٢ - أضواء على الدراسات اللغوية ٣٢٥ ، وعلم الدلالة/ بالمر ١٣١

١٠٣ - نفسه ٣٢٧ ، اللغة والمعنى والسياق ١٢٧ وما بعدها ، ١٧١

١٠٤ - أفدنا فى ذلك مما جاء عند بالمر/ علم الدلالة ١٦٠ - ١٦٤

١٠٥ - نفسه ٩٥

١٠٧ - نفسه ٩٥ - ٩٦

١٠٨ - نفسه ١٠٠

١٠٩ - نفسه ١٠٦

١١٠ - نفسه ١٠٧

١١١ - نفسه ١٠٨ - ١٠٩

١١٢ - نفسه ١١١ ، ١١٢ ، وراجع الرسم ص ١١٣

١١٣ - نفسه ١١٣

١١٤ - نفسه ١١٤

١١٥ - نفسه ١١٥

١١٦ - مثل (٤٠) ص ١٢١ جوانب من نظرية النحو

ف ← رم [ع أ / # / صفة / اسم المستند / الخ]

[NP / # / Adjective / Predicate-nominal / ets] cs ← v

١١٧- كما فى (٤١) نفس الصفحة من المرجع السابق .

١١٨- نفسه ١٢٢ - ١٢٣ .

١١٩- نفسه ١٢٤ .

١٢٠- نفسه ١٢٥ .

١٢١- نفسه ١٢٩ - ١٣٤ .

١٢٢- نفسه ٣٩ - ١٤٠ وراجع تلك الرموز صفحات ١٣٤ ، ١٣٥ .

١٢٣- نفسه ١٧٨ ، ٢١١ .

١٢٤- نفسه ١٩٣ .

١٢٥- نفسه ١٧٩ .

١٢٦- نفسه ١٩٦ .

١٢٧- نفسه ١٩٧ .

١٢٨- نفسه ١٨٧ ، ١٨٨ راجع الجمل أرقام ٤، ٥ .

١٢٩- راجع نفس المرجع ١٤٠ - ١٤٦ .

١٣٠- راجع نفس المرجع ١٩٠ - ١٩٦ .

١٣١- نفسه ١٩٩ .

١٣٢- علم اللغة النفسى ٩٣ .

١٣٣- جوانب من نظرية النحو ٣٣ .

١٣٤- نفسه ٣٤ ، لكنه يقول إن مقاييسه فى تحليل تلك الجمل (مثل : أكثر احتمالا أو فهما أو وصفا ... إلخ) غير واضحة . راجع هامش ٥ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

١٣٥- نفس المرجع والصفحة ٣٤ .

١٣٦- نفس المرجع والصفحة .

١٣٧- نفسه ١٨٥ .

١٣٨- نفس المرجع والصفحة .

١٣٩- نفسه ١٨٦ - ١٨٧ .

١٤٠- نفسه ١٨٧ وهامش ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

١٤١- نفسه ١٨٧ .

١٤٢- نفسه ١٨٩ .

١٤٣- نفسه ١٨٩ - ١٩٠ .

١٤٤- نفس المرجع والصفحات .

١٤٥- علم الدلالة / بالمر ١٧٧ .

١٤٦- اللغة والمعنى والسياق ١١٢ وقد حاول ليونز أن يفرق بين الصحة النحوية والصحة الدلالية ، فقال إنه يمكن إصلاح حالات عدم القبول النحوى ، ولا يمكن إصلاح حالات عدم القبول الدلالى، كذلك يمكن ترجمة الجملة الصحيحة دلاليا. راجع : صفحات ١١٤ - ١١٥ - ١٤٩ - ١٥٠ .

١٤٧- النظرية الألسنية / ميشال زكريا ١٠٨ .

١٤٨- راجع : اللغة والمعنى والسياق ١١٢ - ١١٣ .

١٤٩ - إلا إذا وضعت فى سياق مناسب كالاستعارة أو الكناية أو المجاز المرسل. راجع : اللغة والمعنى والسياق ١١٣ .

١٥٠- راجع : العربية والغموض / د. حلمى خليل ٣٣ - ٣٤ ، العربية وعلم اللغة البنيوى ٢٣٩ ، اللغة والمعنى والسياق ١١٢ - ١١٤ - ١٢٧ - علم الدلالة / بالمر ١٧٨ .

Semantics, Lyons, vol I p 230 & vol 2 p 386 .

١٥١- اللغة والمعنى والسياق ١٢٧ وما بعدها .

١٥٢- نفسه ١٧٣ - ١٧٤ .

١٥٣- من الصعب ترجمة الجملتين الأخيرتين .

١٥٤- علم الدلالة / بالمر ١٥٣ ، ١٥٤ بتصرف ، وقد أشار إلى هذه القيود د. تمام حسان ، وأفاد منها فى مقالة ضوابط التوارد . راجع : مقالات فى اللغة والأدب ١٣٧ وما بعدها .

١٥٥- راجع : نظرية تشومسكى اللغوية / ليونز ١٩٧ .

١٥٦- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣١٠ .

المصادر والمراجع :

أولا : المراجع العربية والمترجمة :

١- أحمد مختار عمر (دكتور) . - علم الدلالة ، دار العروبة ، الكويت ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م .

٢- بالمر (ف ، ر) - علم الدلالة ، إطار جديد، ترجمة د. صبرى إبراهيم السيد ، دار قطرى بن الفجاءة الدوحة ، قطر ١٩٨٦ م .

٣- باى (ماريو) ، أسس علم اللغة ، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب ط٢. ١٩٨٣ م .

٤- تشومسكى (نوام) - البنى النحوية ، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، وزارة الثقافة العراقية بغداد ١٩٨٧ م .

جوانب من نظرية النحو ترجمة مرتضى جواد باقر - جامعة البصرة ١٩٨٣ م .

٥- تمام حسان (دكتور) - مقالات فى اللغة والأدب، منشورات معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٩٨٥ م .

٦- تود (لوريتو) - مدخل إلى علم اللغة ، ترجمة د. مصطفى التونى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ .

٧- جرين (جودث) - علم اللغة النفسى (تشومسكى وعلم النفس) ، ترجمة د. مصطفى التونى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ م .

٨- حلمى خليل (دكتور) - العربية وعلم اللغة البنيوى ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ - مقدمة لدراسة اللغة - دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ م .

٩- سيرل (جون) - تشومسكى والثورة اللغوية ، مجلة الفكر العربى ، العدد ٨ ، ٩، الجماهيرية العربية الليبية - طرابلس ، يناير - آذار ١٩٧٩ م .

١٠- صبرى إبراهيم السيد (دكتور) - تشومسكى ، فكره اللغوى وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩ م .

١١- طاهر سليمان حمودة (دكتور) - دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية ١٩٨٣ م .

١٢- عادل فاخورى (دكتور) - اللسانية التوليدية والتحويلية ، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ط٢ - ١٩٨٨ م .

١٣- عبد القادر الفاسى الفهرى (دكتور) - اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية (المعرفة اللسانية) ، دار الشئون الثقافية العامة (آفاق عربية) بغداد ، ودار توبقال للنشر (د. ت) .

١٤- عبده الراجحى (دكتور) - النحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج) ، دار النهضة العربية ١٩٧٩ م .

١٥- عدنان ذريل - اللغة والدلالة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٨١ م .

١٦- كمال محمد بشر (دكتور) - دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، دار المعارف ط٢ - ١٩٧١ .

١٧- ليونز (جون) - اللغة وعلم اللغة ، ترجمة د. مصطفى التونى ، دار النهضة العربية ١٩٨٧ م .

- اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٧م .

- نظرية تشومسكى اللغوية، ترجمة د. حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ م .

١٨- محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور)- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ، مطبعة المدنية ١٩٨٣ م .

١٩- محمود فهمى زيدان (دكتور) - فى فلسفة اللغة ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥ م .

٢٠- مصطفى التونى (دكتور) - المدخل السلوكى لدراسة اللغة ، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ١٤٠٩/ ١٤١٠ هـ - ١٩٨٨/ ١٩٨٩م .

٢١- منذر عياشى (دكتور) - اللسانيات والدلالة ، حلب ، مركز الإنماء الحضارى ط١ ، ١٩٩٦ م .

٢٢- مونان (جورج) - علم اللغة فى القرن العشرين ، ترجمة د. نجيب غزاوى ، سوريا ، وزارة التعليم العالى ١٩٨٢ م .

٢٣- ميشال زكريا (دكتور) - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٢ - ١٩٨٦م .

- الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط١ ، ١٩٨٤م .

- الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٢ - ١٩٨٣ م .

٢٤- نايف خرما (دكتور)- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت سبتمبر ١٩٧٨م رقم ٩ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1- Allen. j.p.B & Buren. p.v.
Chomsky: selected readings, Oxford University press 1975 .

2- Bach, Emmon.
Syntactic theory, Holt, Rinehart and Winston, INC U.S.A. 1973.

3- Chomsky, Noam.
Reflections on Language, Pantheon Books, New york, 1975 .

4- Leech, Goevry.
Semantics, Penguin Books, 1974 .

5- Lyons, John.
Semantics, Cambridge University Press, 1977 .

أنماط الإشارة ودلالة الوظيفة

دراسة نصية فى الفصحى المعاصرة «بطلة كربلاء نموذجاً»

د/ محمد عبد الرحمن محمد الريحانى

أستاذ النحو العربى المساعد - كلية دار العلوم

جامعة المنيا

أولاً: الإطار العام :-

١ - الموضوع :-

يعالج هذا البحث موضوع "اسم الإشارة" أنماط الإشارة ودلالة الوظيفة ؛ دراسة نصية فى الفصحى المعاصرة "بطلة كربلاء نموذجاً" ، ويقصد بأنماط الإشارة تلك الوحدات الصرفية التى يكنى بها المتكلم عن مشار إليه يلفت إليه المخاطب من خلال علاقات حضورية فى المقام أو علاقات تركيبية فى السياق ، أو علاقات معلومية من خلال معرفة المخاطب والمخاطب بالموضوع المكنى إليه بالإشارة ، ونخص منها تلك الكنايات التى تعتمد أساساً على قياس المسافة خلال المساحة أو الفضاء المحيط بالطرفين يكون فيها أحد الطرفين نقطة قياس للبعد أو القرب أو الملامسة للمشار إليه ، وبذلك فهى تحوى إشارات المكان فى المقام الأول سواء فى البعد الأفقى أو الرأسى ، وكذلك قياس أبعاد الإشارة إلى المذكور المعنوى فى الفكر اعتماداً على نقطة القياس ذاتها من موقع المخاطِب أو المخاطَب .

ونعنى بأنماط البنية ودلالة الوظيفة ، تلك الأشكال الصرفية أو الإمكانات التصريفية التى تدخل فيها الأشكال الصرفية وما يترتب عليها من وظائف دلالية مرجعية بتفاعل دلالة الاصطلاح فى الكناية المشيرة ، أو التصريفات اللاصقة لاحقة أو سابقة لأصل الكناية المشيرة ، وكذلك المواقع التى تأخذها هذه الكنايات فى الجملة عندما

تدخل فى علاقـات نحوية يكون القـصد منها تجلية علاقات دلالة المـركب النحوى فى سيـاق لغوى تتداخـل فيه نقط قـياس الإشارة بدلالاتهـا ومعلومـات كل من المخاطب والمتلقى عن الكناية المشار بها فى سياق التركيب النحوى .

ويقصد بالدراسة النصية فى الفـصحى المعاصرة ؛ تناول الموضوع من خلال واقع لغوى فى اللغـة الأدبية المبـدعة التى يستـخدمهـا الكتاب للتعـبير عـن فكرة ما ، وهنا ينصرف القصد إلى الإبداع المعـاصر الذى يتخذ من اللغة العربيـة الفصحى وسيلة لنقل الأفكار والتعـبير عـما يدور فى الصدور ، سـواء أكانت الفكرة تمثل مـوقف المبدع من انعكاس العـالم الخارجى على نفـسـه ، أو التعـبيـر عن موقـفه إزاء فكرة منقـولة عن التاريخ، سواء أشملـت موقفه أم لم تشمل ، ولكن حجر الأسـاس فى الأمر أن يصبغ الكاتب ما ينقله بلغتـه الخاصة ، الأمر الذى يترتب عليه الكشف عن طريقة اسـتخدامه للمبـانى الصرفيـة فى الوظائف النحوية داخل التـركيب ، ومن ثم يحمل لنا إحـسـاس الكاتب فى إطار المستـوى اللغوى بدلالة المبانى المستـخدمة ووظائفهـا ، حيث إن المبدع يمثل قطاعاً يكتب بهـذا المستوى ويخاطب المتلقين بالمـفردات والتراكيب المفهـومة الدلالة والواضـحـة القـصد فى المألـوف لديهم فى إطار عـدم وجـود اللبس وتوصـيل الفكرة المستـهدفة إلى المـتلقى ، وعليه يمكن الوقـوف على الدلالة المشتركـة للأبنية المقـصودة دراستها فى المستوى ، وإن حمل ذلك شيئا من السمات الخاصة لمعجم الكاتب إلا أنه فى الوقت ذاته يقف على الخط المشترك فى المستوى بشكل عام بين المبدع والمتلقى .

٢- الدراسات السابقة :-

لم تعن دراسة سـابقة - على حـد اطلاعى - بدراسة موضـوع أنماط الإشارة من حيث دلالة البناء ووظيفته فى التركيب ، فى الفصحى المعاصرة فى نمطها الأدبى ، ناهيك عن وجود أى دراسة أسلوبية لهذه الظاهرة فى كـتابات بنت الشاطئ على وجه الخصوص وبالأخص فى العمل الذى تستـهدفه الدراسة عينة لهـا « بطلة كربلاء » وإن كانت ظاهرة الإشارة اللغوية من القضايا الهامة فى الدرس اللغوى التى تستحق الدراسة والتحليل لكن على الرغم من ذلك لا نستطيع أن نغفل جهود النحاة العرب فى هذا المجال ، حيث عنوا بظاهرة الإشارة ضمن درسهم العام للتقسيم البنيوى للغة وإن لم يخصوها ببحوث مستقلة

فقد عـالج سيبويه ت١٨٠هـ المسـألة فى إطار الأسماء المبهـمة فجمع بين الضـمير واسم الإشارة على أساس ما يكنى بكل واحد منهـا عن مجهول يعلم بها [١] وأفرد أبو البركات الأنبارى ت٥٧٧هـ لموضـوع خلاف البصريين والـكوفيين حول أصل اسم الإشارة مـسألة كاملة عرض فيها لمذهب الطرفين وحججهم وأسانيدهم اللغوية [٢].

ولم يغفل كتاب فى قواعد النحو العربى بشكله الوظيفى أو المعيارى فى القديم أو الحديث تناول ظاهرة الإشارة فى التقعيد محصورة فى أسماء الإشارة [٣]، كذلك عولجت ظاهرة اسم الإشارة فى الدراسات التى تحـاول إعادة صياغة نظرية تقسـيم للنحو العربى على أساس من المبنى والمـعنى وقرائن التفـريق المختلفة كالـقرائن الصرفيـة والتصريفـية وعلاقات التركيب والإسناد، [٤]، وتناولتها بعض الدراسات التى تعالج موضوع التعريف

(١) حول ذلك ينظر : سيبويه - أبو بشر عمرو

الكتاب المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ١٣١٦هـ ط١ ج١/ ٢٥٦:٢٥٨ وينظر:- ابن يعيش :- موفق الدين، شرح المفصل ١/ ١٢٦-١٣٨، وينظـر الاستراباذى : رضى الدين محمـد ، شرح كتاب الكافـية فى النحو لابن الحاجب ، ٢/ ٢٨-٣٧ وينظر : الأنبارى :- عبد الرحمن بن مـحمد ، أسرار العربية ط، ليدن ١٨٨٦ ص١٥٠ وينظر : - ابـن منظور ؛ جمـال الدين الأفـريـقى ، لسـان العـرب ط بولاق ١٣٠٠-١٣٠٧ ج٢٠/ ١١١, ٣٣٠, ٣٣٥

(٢) حول ذلك ينظر :- الأنبارى :- عبد الرحمن بن مـحمد ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ، دار الفكر ، د.ت المسألة ٩٥ ج١/ ٦٦٩, ٦٧٧

(٣) ينظر على سبيل المثال ابن هشام : أبو محمد عبـد الله جمال الدين ، شرح شذور الذهب ، ومعه كتاب منتـهى الأرب بتحـقيق شـرح شذور الذهب ، تأليف مـحمـد محيى الدين عبـد الحـميد ، ص١٣٩ القاهرة د.ت

وينظر حسن العطار ، حاشية العطار على شرح الأزهرية لخالد الأزهرى ، ط٣ المطبعة العامرة مصر ١٣١١هـ ص١٠٩ ، وينظر ، عباس حسن ، النحو الوافى ، دار المعارف ، مصر ط٧ ١٩٨١ش/ ٣٢١-٣٣٩ ، وينظر شوقى ضيف تجديد النحو دار المعارف ط٢ ١٩٨٢ صـ١١٦ وينظر ، أحمد طاهر حسانين ، الاكتمال اللغوى، القاهرة ط١ ١٩٨٧ ص٢٧٢ ، يـنظر : عبده الراجـحى ، التطبيق النحـوى ، دار النهضـة العربيـة، بيروت ١٩٨٥ ص٤٧ - ٥٠ .

(٤) حول ذلك ينظر : - السـاقى - مصطفى . أقسـام الكلام العربى من حـيث الشكل والوظيفة ، مكتـبة الخانجى ، القاهرة ١٩٧٧ ص١٤٧, ١٤٨, ٢٠٥

وينظر :حـسـان ، تمام ، اللغـة العـربيـة معـناها ومـبناها ، الهيـئة المصـرية العـامـة للكتـاب ١٩٧٩ط٢ ص١٠٨-١١٣ .

والتنكير فى النحـو العربى [٥]، وعالجتـها بعض الدراسات العـربية التى عنيت بوصف ظاهرة الإشارة فى لغات مختلفة - كدراسة Kuno 1973 فى اللغة اليابانية [٦]، ودراسة Stephen (1985) فى اللغـة الغينيـة (لغة البـابو)[٧] ودراسة Jaggar (1994) فى لغة الهوسا[٨] ومع ذلك فإننى لم أقع على دراسة لظاهرة الإشارة فى الـفصحى المعاصرة ، ناهيك عن دراستها فى لغة بنت الشاطىء على وجه الخصوص .

٣- المادة عينة الدراسة :- (الكم والكيف واسس الاختيار ومعايير التحليل)

لقد حدد البحث أن يكون المستوى الفصيح عينة للدراسة ؛ من أجل تجلى ظاهرة الاشارة ومدلولها ومـا يكثر استخدامه منهـا وما يقل ؛ ليكون لبنة فى إطار ما يمكن أن يقوم به جهد آخر من درس تاريخى للظاهرة . ولما كان المستـوى الفصيح المعاصر متعدد الميادين فى الأجناس والأنواع الأدبية وفى الكتابات العلميـة ، فإن البحث قد آثر حصر نفسـه فى المادة الأدبية من هذا المستـوى لما تتمتع به هذه المـادة من الثراء الدلالى وتنوع المواقف التى تتطلب تنوع المبـانى واختـلاف الدلالة باختـلاف المواقف ، ومن ثم يكون المفترض تنوع المبانى بتنوع المعانى علـى حسب ما تكشف عنه المادة عينة الدراسة ، هذا من ناحية ومـن ناحية أخرى فإنه لما كـان تعقب الدلالة مطلوباً لنستكشف عـلاقة المبنى بالمعنى ؛ فإن البـحث كان عليه أن يـبحث عن عينة تجـعل من التاريخ رصيـداً لها فى الإبداع حتى تتـبين للدراسة مـدى تحقق الظاهرة المدروسة ودلالتـها كمـا وكيفـاً خلال

---

(٥) ينظر على سبـيل المثال ، عفيفى ، أحـمد ، التعريف والتنكيـر فى النحو العربى، مكتـبة زهراء الشرق القاهـرة ١٩٩٩ ص٧٩، ٩١ ، وينظر الصغـير ، أحمـد التعـريف والتنكير فى الـنحو العربـى ، رسالة دكتوراه بكليـة دار العلوم جامعة المنيـا ١٩٩٧، وينظر : صالح ، فتح الله، الأدوات المفيـدة للتنبيه فى كلام العرب ، دار الوفـاء ط١ ١٩٨٧ ، وينظر :نحلة ، محمود أحمد ، التـعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ، دار التونى للطباعة والنشر ، مصر ١٩٩٧

(٦) حول ذلك ينظر : -: Srnne. (1973)

The structure of the japanese language, Cambridge MA: Mit press.

(٧) حـول ذلك ينظر :- Andson, stephen, R. and Edward L.Keenan (1985) thimothy shopen (ed) language typology and syntactic Description. vol. III : Grammatical Categories and the lexican, Cambridge university press.

(٨) حول ذلك ينظر : - - Jaggar, philip J.and Malami Buba, (1994) the space and Time adverbials Nan/con in Hausa: Gracking the deictic code language sciences 16.

مستوى يستلهم إبداعه من اتكائه على مستوى آخر أسبق له زمنا ، ومن ثم تتضح لنا الندرة أو الكثرة فى الاستخدام والمبانى المتخيرة وعلاقاتها بالمعانى من حيث الثبوت أو التحول . . . إلخ ما يمكن أن يفضى إليه تفحص البحث من نتائج على ضوء الدرس النصى لمستوى الفصحى من خلال النموذج المحدد وعلى ضوء ما وصفه السابقون من النحاة للمستوى التراثى.

وعلى ذلك فقد اختار البحث إبداع التراجم الذى لا يعد قصة لأنه يعتمد على حقائق تاريخ فى النقل ولا يعد تاريخاً لأنه يدخله الإبداع والخيال وظلال الحكايات ومواقف الناقلين وطريقة تصويرهم للحدث بصورة قد لا تكون محايدة فى بعض الأحيان حسب موقف الكاتب من الموضوع الذى يترجم له أو يسجل سيرته ، ومن ثم فقد تخير البحث أعمال بنت الشاطئ لتكون عينة للدراسة نظرا لغزارة نتائجها وتميزها فى هذا المجال حيث امتد نتاجها الأدبى لأكثر من نصف قرن لكن لما كانت مجموعة التراجم التى كتبتها المؤلفة كثيرة ، حيث كتبت عن أم النبى عليه السلام وعن نساء النبى عليه السلام ، وجاء كتابها الثالث عن بنات النبى عليه السلام والرابع عن السيدة زينب عقلية بن هاشم ، والخامس عن السيدة سكينة بنت الإمام الحسين[9] لما كان الأمر كذلك فقد حدد البحث العينة أكثر فحصرها فى الكتاب الرابع ، الذى يتناول سيرة السيدة زينب بنت الإمام على بن أبى طالب رضي الله عنهما وبنت السيدة فاطمة الزهراء قرة عين رسول الله ﷺ والتى ترجمت لها بنت الشاطئ بعنوان «بطلة كربلاء» [10] ، وقام اختيارى لهذا العمل متسقاً مع هدف البحث ، حيث الأحداث المتناولة تقع فى إطار فترة الدولة العباسية مع بداية قيامها وهى فترة ازدهار لغوى للمستوى الفصيح الذى يفترض أن

---

(٩) ينظر بنت الشاطىء : عائشة عبد الرحمن ، تراجم سيدات بيت النبوة ، دار الكتاب العربى بيروت ١٩٨٤، لبنت الشاطىء مجموعة كبيرة من المؤلفات والتحقيق كالإعجاز البيانى للقرآن وسائل ابن الأزرق، والتفسير البيانى للقرآن الكريم ، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح ، والشخصية الإسلامية ، ولغتنا والحياة ، وسر الشاطئ وقصص من الغربة ، ووقود الغضب ، وصور من حياتهن ، وعلى الجسر ، ورسالة الغفران ، والخنساء وتراجم سيدات بيت النبوة رضي الله عنهن التى تخيرت منها العمل الرابع ليكون عنه الدراسة .

(١٠) ينظر :- بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمن ، بطلة كربلاء. زينب بنت الزهراء ، كتاب الهلال ، سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال ، العدد الحادى عشر ١٩٥٢

تنطق به شخصيات السيرة ، إلى جانب كون المؤلفة تنقل كثيراً عن كتب التاريخ المؤرخة لهذه الفترة ، ومن جانب آخر فإن الكاتبة تقدم الأحداث فى ثوب لغوى بلغتها الخاصة التى تخاطب جمهور القراء الناطقين بالعربية فى القرن العشرين ، وبين هذا وذاك يفترض أن تمثل اللغة سمت مستوى الشخصيات فى عصرها وأن تتلاءم مع مستوى فهم المثقف فى القرن العشرين ؛ لذلك فإن اختيار المستوى اللغوى الفصيح المشترك القائم على أصول من الفصحى التراثية والمتمثل فى المفردات والتراكيب الشائعة فى المستوى الفصيح المعاصر يمثل لنا مادة غاية فى الأهمية للدراسة ؛ حيث تمكنا من رصد المستوى المعاصر ومقابلته بأصوله القائم غليها فتتضح التراكيب التى استمرت والتراكيب التى هجرت والتراكيب التى تولدت . . . الخ الملامح اللغوية التى يمكن أن تثمر عنها بحوث فى مثل هذا المجال.

وتقع السيرة «بطلة كربلاء» فى خمس وتسعين ورقة من القطع الصغير تسرد الكاتبة على صفحاتها الأحداث تارة بالوصف وأخرى بالاقتباس من كتب التاريخ وثالثة بالحوار على لسان الشخصيات ، ويتخلل هذا المستوى النثرى أحياناً أبيات من الشعر تقص وتروى على لسان شخصيات السيرة ، ويعتمد البحث على هذه المادة كاملة فى رصد ووصف ما ورد من تراكيب الإشارة خلال الأنماط الفنية المختلفة الواردة فى كتابة السيرة بمعنى أن نسبة الرصد تمثل ١٠٠/ ١٠٠ ثم توزع المادة التى ورد فيها اسم الإشارة على أنماط على أساس من المبنى والتصريف وأساس من المعنى والدلالة ، فتقدم الأسماء التى لم تسبقها لاصقة على الأسماء التى وليتها لاحقة فى عدم وجود الأسماء التى لم تسبق بلاصقة ولم تلحق بلاحقة ، ثم تليها الأسماء التى تسبق بلاصقة فأكثر من لاصقة ثم تأتى بعدها الأسماء التى دخلتها داخلة infi ، ثم تليها الأسماء التى وليتها لاصقة لاحقة Suffi ، ثم تأتى عقب ذلك المبانى المحولة من وظيفة غير إشارية إلى وظيفة إشارية ، وفى النهاية يأتى السياق الإشارى الذى يتضمن فى بنائه العميق اسم الإشارة بينما هو محذوف على البناء السطحى ، ومع كل هذا وذاك يراعى بيان دلالة الوظيفة فى التركيب ، ويقصد بها الدور الدلالى الذى أضافه مبنى الإشارة إلى سياقه وما تحمله من دلالة من خلال مقامه وتأثير التركيب فيه على أساس من أنه أصبح وحده داخل الجملة يتأثر دلالياً ويؤثر فى سياقه العام والخاص ، ومن هنا فإن التقسيم فى المبنى والمعنى ينطلق من الأبسط إلى الأعقد.

ويقوم اختيار التحليل على أساس من عرض بعض الجمل للنمط المذكور بعد وصفه على أن يشار إلى مواضع الذكر التى وردت فى السيرة عن طريق ذكر رقم الصفحة للأمثلة التى لم تذكر للتحليل فى البحث وهى خاضعة لسمات النمط نفسها فى الأسس العامة .

٤- أهداف الدراسة :-

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح عدة نقاط رئيسية تتمثل فى :

١- بيان أنماط اسم الإشارة من حيث المبنى فى الفصحى المعاصرة من خلال الأنموذج المختار وذلك يساعد بدوره عند وجود دراسات مماثلة فى قيام دراسات تقابلية بين مستويات العربية تمكن فى النهاية من صنع معجم تاريخى للتركيب الإشارى وتغيراته إن وجدت .

٢- بيان دلالة استخدام أسماء الإشارة فى الفصحى المعاصرة من خلال النموذج الأسلوبى ويدخل هذا بالطبع جزءاً أصيلاً مع الهدف الأول الذى يعين الدرس التاريخى القائم على الدرس التقابلى بين المستويات فى اكتشاف تغير الدلالة أو ثبوتها ، قصرها أوتوسيعها أو تحولها.

٣- بيان الوسائل التى تستخدمها الفصحى المعاصرة فى تحويل المبانى الوظيفية من غير الإشارة إلى مبان إشارية فى سياق التركيب .

٤- بيان دور السياق التركيبى فى تحديد نوع الإشارة المحذوفة .

٥- بيان أثر السياق اللغوى وغير اللغوى فى تحديد دلالة الإشارة ، وفى الوقت نفسه بيان أثر الإشارة فى دلالة السياق على أنه صار وحدة تركيبية فى الجملة يؤثر ويتأثر.

٥- أبعاد البحث :-

يشمل البحث ثلاث نقاط رئيسية ؛ تختص الأولى بالإطار العام للبحث ؛ وتقع فى خمس نقاط فرعية ، تعنى الأولى منها بموضوع البحث فتحدد مفهوم العنوان المختار

والمقصود منه ، وتختص الثانية بالوقوف على الدراسات السابقة التى تناولت موضوع اسمْ الإشارة أو دلالته بشكل عام أو خاص ، سواء منها ما كان فى الدراسات النحوية التراثية فى النحو العربى وامتداده فى الدرس الحديث أم ما كان فى الدراسات الغربية التى تخص رصد الظاهرة فى لغة واحدة أو تقابلها أو تقارنها فى لغات ومستويات لغوية مختلفة وكذلك الدراسات التي تعنى بدلالة الإشارة وتقسيماتها بوجه عام ، ثم تأتى النقطة الفرعية الثالثة ، فينصب اهتمامها على المادة عينة الدراسة من حيث المستوى العام المختار للدرس النصى وأسبابه ثم النموذج المختار من المستوى وأسباب الاختيار ثم معايير الكم والكيف للدراسة وطريقة الرصد والوصف واختيار الأمثلة ، ثم معايير التحليل والتوزيع التى ستقوم عليها الدراسة النصية بعد ذلك ، وتركز النقطة الرابعة على الأهداف العامة للبحث التى حددت بالباحث أن يختار الموضوع وما يرجى من البحث من نتائج تقوم على هذه الأهداف ، ثم تأتى الفرعية الخامسة لتوضح أبعاد البحث والأطر العامة التى تقوم عليها الدراسة .

أما النقطة الرئيسية الثانية فإنها تعنى بالدراسة النصية للموضوع ، وتشمل نقطتين فرعيتين الأولى تعنى بوصف الأنماط العامة وحصر تكرارها موزعة على أساس من معايير الدراسة المحددة قبلاً فى النقطة الثالثة من الإطار العام ، ثم تأتى الفرعية الثالثة لتختص بالدرس التحليلى حيث تقوم على عرض الأنماط مفصلة وأمثلة لها ومحاولة توضيح واكتشاف المبنى والمعنى القائم لوحدة اسم الإشارة على ضوء التأثير والتأثر بالسياق والمقام ، موزعة الأنماط على أسس التوزيع السابق ذكرها ثم تأتى النقطة الرئيسية الثالثة والأخيرة ، فتركز عنايتها بالنتائج التى توصل إليها البحث بالنظر إلى نتائج الدرس النصى فى الأنموذج المختار من الفصحى المعاصرة على ضوء النظر إلى معطيات الدراسات السابقة التى استعرض آراؤها في الدراسات السابقة متضمنة بعض الأمثلة للتأكيد .

وتختم الدراسة بقائمة للمصادر والمراجع التى اعتمد عليها البحث فى الدراسة والوصف مرتبة على أساس من الهجائية الصوتية «الفباء» .

ثانياً : الدراسة النصية التحليلية :-

١ - وصف الأنماط العامة لاسم الإشارة في «بطلة كربلاء» وتكرار الحصر :-

١-١ - النمط الأول : اسم إشارة بدون سوابق أو لواحق .

الاسم	تكرار الاستخدام
هنا	٥

١-٢ - النمط الثاني : - سابقة حرفية + اسم إشارة .

السابقة	الاسم	تكرار الاستخدام
هـ	ذا	٥٤
هـ	ذه - ذي	٢٧ + ١ = ٢٨
هـ	أولاء	١٧

١-٣ - النمط الثالث : - سابقتان + اسم إشارة .

السابقة		الاسم	تكرار الاستخدام
١	٢		
هـ	ك	ذا	٧

١-٤ - النمط الرابع : - سابقة + اسم إشارة + لاحقة .

السابقة	اسم الإشارة	اللاحقة	تكرار الاستخدام
ها	تي	ك	٢
حين	ذا	ك	٢
يوم	ذا	ك	١

١-٥ - النمط الخامس : - إشارة + لاحقة .

السابقة	اللاحقة	عدد الاستخدام
ذا	ك	٢٩
أولاء	ك	٦
هنا	ك	١٥

٦-١ - النمط السادس: - أسماء إشارة + لاحقتان .

الاسم	اللاحقة		تكرار الاستخدام
ذا	ل	ك	٥٩
تى	ل	ك	٣٥
هنا	ل	ك	٥

٧-١ - النمط السابع : - الأسماء المحولة لوظيفة الإشارة

الأسم	الوظيفة المحول منها	تكرار الاستخدام
بعد - قبل	ظرف	٥ + ٢ = ٧
اليوم	ظرف	٤
يومئذ	ظرف	٥
الآن	ظرف	١
منذ	ظرف	٢
ماذا	استفهام	٢
أيها	نداء	٢

٨-١ - النمط الثامن : - أسماء الإشارة المحذوفة بتقدير السياق

الإشارة المقدرة	التركيب		التكرار
هذه	هـ	ذه	٢

٢- مجموع تكرار مكونات الاتماط العامة وتفريعات الصور :- وصل عدد نماذج الاتماط فى المادة عينة الدراسة مائتين وثمانية وثمانين مثالا. (٢٨٨) توزيعها فى تركيباتها كالآتى :

٢-١ - مجموع التكرار : -

النمط	الإشارة فى النمط	التكرار	الصور التركيبية للسياق	تكرارها
النمط الأول : اسم إشارة بدون سوابق أو لواحق	هنا	٥	١- حرف جر + الإشارة	٢
			٢- جملة فعلية + الإشارة	١
			٣- الإشارة + جملة فعلية	١
			٤- مشبه بالجملة الفعلية + الإشارة	١
النمط الثانى : سابقة حرفية + اسم إشارة	هذا	٥٤	١- حرف جر + الإشارة	١٢
			٢- الإشارة + خبر	٩
			٣- ناسخ (إن، كان) + الإشارة	٤
			٤- فعل + فاعل + الإشارة	٦
			٥-فعل(معلوم أو مجهول)+ الإشارة (مسند إليه)	٥
			٦- مضاف + الإشارة	٦
			٧- منعوت + الإشارة	١٩
			٨- مبتدأ + الإشارة	١
	هذه - هذى	٢٦	١- حرف جر + الإشارة	٨
			٢- إشارة + خبر	١
			٣- ناسخ + الإشارة	٤
			٤- فعل + فاعل + إشارة	٤
			٥- فعل + إشارة	١
			٦- مضاف + إشارة	٦
			٧- جملة فعلية + إشارة مضافة	٢
	هؤلاء	١٧	١- فعل + الإشارة	٣
			٢- حرف جر + الإشارة	٣
			٣- مضاف + إشارة	٧
			٤- إشارة + خبر	٣
			٥- عطف ناسخ + إشارة	١

	الإشارة في النمط	التكرار	الصور التركيبية للسياق	تكرارها
النمط الثالث: سابقة + إشارة	هكذا	٧	١- إشارة + خبر	٣
			٢- جملة فعلية + إشارة مفعول مطلق	٤
النمط الرابع: سابقة + إشارة + لاحقة	هاتيك	٢	١- فعل + فاعل + إشارة ظرف	١
			٢- مضاف + إشارة	١
	حينذاك	٢	١- جملة فعلية (أو شبه جملة فعلية) إشارة ظرفية	٢
	يومذاك	١	١- جملة فعلية (مجهول) + إشارة ظرفية	١
النمط الخامس: إشارة + لاحقة	ذاك	٢٩	١- حرف جر + إشارة	٧
			٢- منعوت + إشارة	٢
			٣- إذ + ذاك	١٠
			٤- إشارة + خبر	٦
			٥- مضاف + إشارة	٥
	أولئك	٦	١- حرف جر + إشارة	٣
			٢- إشارة + خبر	٢
			٣- معطوف عليه + إشارة	١
	هناك	١٥	١- حرف جر + إشارة	٣
			٢- جملة + إشارة ظرفية مكانية	١٢
النمط السادس: إشارة + لاحقتان	ذلك	٥٩	١- حرف جر + إشارة	١٧
			٢- مضاف + إشارة	١٥
			٣-إشارة + خبر	٩
			٤- فعل + فاعل + إشارة (مفعول به)	١١
			٥- فعل + إشارة (فاعل)	٢
			٦- ناسخ + إشارة	٤
			٧- ناسخ + اسم + إشارة (خبر)	١
	تلك	٣٥	١- حرف جر + إشارة	١٧
			٢- مضاف + إشارة	٧
			٣- فعل + فاعل + إشارة (مفعول به)	٥
			٤- إشارة + خبر	٤
			٥- ناسخ + اسم + إشارة (خبر)	١
			٦- منعوت + إشارة	١

	الإشارة فى النمط	التكرار	الصور التركيبية للسياق	تكرارها
النمط السابع: أسماء محولة لوظيفة الإشارة	هنالك	٥	١- إشارة (ظرف مقدم أو مؤخر) + جملة فعلية ٢- جر + إشارة	٤ ١
	بعد	٥	١- بعد + إشارة مقدرة ٢- بعد + إضافة زمانية	٤ ١
	قبل	٢	١- جر بالحرف + قبل إضافة مقدرة	٢
	اليوم	٤	١- إشارة مقدرة + اليوم	٤
	يومئذ	٥	١- يومئذ + جملة محذوفة مفسرة للإشارة	٥
	الآن	١	١- جملة فعلية +الآن (محولة للإشارة)	١
	منذ	٢	١- منذ (محولة للإشارة) + محذوف ٢- منذ + مضاف للإشارة للوقت	١ ١
	ماذا	٢	١- ماذا (مفعول محول للإشارة) +جملة فعلية	٢
	أيها	٢	١- أيها (محولة للإشارة) + بدل	٢
النمط الثامن: الإشارة المحذوفة للسياق	إشارة محذوفة بتقدير السياق (هذه)	٢	١- ناسخ ـ+ إشارة مقدرة	٢

٣ - الدراسة التحليلية للوظيفة والدلالة :-

٣-١ - النمط الأول : اسم إشارة بدون سوابق أو لواحق .

لم يرد لهذا النمط إلا اسم الإشارة المكانية «هنا» فى خمسة أمثلة خلال عينة الدراسة ، وجاءت جميعاً فى إطار الجملة الفعلية حيث وقع اسم الإشارة فى وظيفة المفعول فيه للدلالة على النقطة التى وقع فيها الفعل أو المشبه بالفعل فى الجملة ، وهى إشارة لنقطة المكان التى يقف فيها المتكلم عند أداء الفعل . فهى ليست للمكان القريب ولكنها للمكان المطابق فى الأمثلة كقول الكاتبة «ولا يذكر التاريخ هنا لزينب» بطلة كربلاء/ ٦٢ ، فنفى الذكر عن التاريخ فى النقطة التى تقف فيها المتكلمة بالخبر ، وهى نقطة مكان معنوى تخص السياق المردود ولا تخص المكان الملموس المحدد، وتطابقت نقطة عدم وقوع الفعل من الفاعل مع النقطة التى يقف فيها المخبر سارداً للخبر ، ومن

ثم فقد جاءت هنا للإشـارة إلى تطابق النقطة المعنوية وهكذا جاءت الأمثلة «وهنا نلحظ للمرة الأولـى» بطلة كربلاء/ ١٠٤« دون وقفـة هنا» بطلة كربلاء/ ١٠٥ ، تـدل الأمثلة على تطابق النقطة مع اتساع حدود إطار النقطة بمقدار السياق .

غيـر أن الملاحظ أن حرف الجر «من» دخل فى مثـالين على الإشارة «هنا» فغيـر دلالة الإشـارة بالزيادة المعنوية ، فلم يدل اسم الإشـارة على تطابق النـقطة المعنوية بين الخبـر والمخبر فحسْب وإنما دل على توكيد التطابق للنقطـة المعينة المقصودة فى السـياق اللغوى كقول الكاتبة :- «ومن هنا يبدو وعذرنا» بطلة كربلاء/ ٥٧ وكقولها :«وسمعت آهن من هنا»(٤١) ب.ك/ ١٤٦ ، حيث دل الحرف على توكـيد نقطة التطابق على وجه التحديد ، وفى الوقت ذاته فـإن «من» يمكن أن تعطى الظرف دلالة بداية الاتجاه حسب سياقهـا اللغوى ؛ ففى المثال الثانى «وسمعت آهن من هنا وشـهقة من هناك وكلمة من هنالك» ب.ك/ ١٤٦ ، نرى أن «من» دلالة توكـيد النقطـة فى التطابق فإنهـا تدل على بداية الاتجاه فالسمع ينطلق من نقطة التطابق بينما الاتجـاه إلى هناك مفتوح غير مغلق ، وذلك على غير دلالة هنا التى تؤطر الاتجاه وإن اتسع .

٣-٢ - النمط الثانى :سابقة حرفية + اسم الإشارة .

جاءت سـابقة الهاء لاسم الإشـارة فى سبعة وثمـانين مثالاً من عـينة الدراسة ، وهى صوت مهمـوس بمفردها ، لكنها تكتسب قوتها من كونهـا فى سابقة الإشارة تمثل مقطعـاً صوتيـاً من النوع الثانى الطويل المفـتوح ، ومن هنا يتـمثل النبر الـصوتى على مجهور الحركـة الطويلة المضامة لها صوتيا «هَا» وهو ما يؤدى إلى دلالة التنبـيه والتوكيد على الموقف ، وهو المعنى ذاته الذى استـمر مع الهاء من المسـتوى التراثى إلى المسـتوى الحديث بلا تغير .

ولم ترد الهاء فى المقطع «هَا» ملاصقاً لاسم الإشارة دون مضامة سوابق أخرى أو لواحق إلا فى ثلاثة أشكال ، الأول مع إشارة المفرد المذكـر «ذا» والثانى مع إشارة المفرد المؤنث «ذهِ ، ذى» والثـالث مع إشارة الجمع «أولاء» ، وأقـصد هنا التـذكير والـتأنيث اللغوى .

وبالنظر إلى الصور التركيبية فى سياق الجملة للشكل الأول نجده جاء فى ثمانى صور ، أكثرها جاء فى وظيفة المجرور بالحرف المعلق بالمعنى التركيبى فى الجملة ، والمضيف معناه الوظيفى إلى دلالة الإشارة فى الوقت ذاته . وهذه الأخرى التى استخدمت هى «إلى -اللام، الكاف ، والياء، فى» فرضتها علاقات السياق والدلالة المقصودة ، ففى قول الكاتبة :- «ونستطيع أن نضيف إلى هذا أن الزهراء لم تكن. ب.ك/ ٣٠ ، كان بالإمكان أن يكون سياق الجملة «ونستطيع أن نضيف عدم كون الزهراء . . .» ويكون السياق المقامى مفهماً القسم المضاف إليه ، ولكنها أرادت أن تشير إلى ما قالته سابقاً فى الموضوع فاستخدمت «هذا» بلاصقة التنبيه للأهمية وللإشارة إلى المصدر العام وهو «القول» الذى قالته قبل النقطة التي تعالجها ، فأصبحت الإشارة إلى معنى وليست لحس يقع فى العدد ، وجاء حرف الجر «إلى» ليعلق اسم الإشارة بالفعل الذى قبله وهو «نضيف» فحقق علاقات التركيب ، وأخذ معناه الوظيفى نغمه لما بعده حيث الدلالة نهاية الغاية نغم الأول وهو الإضافة التى لم تأت بعد إلى القول الذى أتى قبل عن طريق دلالة حرف الجر «إلى» مع الإشارة «هذا» إلى السابق .

واستخدم حرف الجر اللام مع الإشارة لدلالة أخرى مختلفة عن «إلى» حيث دل على الغاية والسبب كقول الكاتبة «هو أحق بالغضب لهذا العدوان» ب/ك/ ٨١ ؛ إذ جاءت الباء فى وظيفة الجار المعلق مع دلالة السبب ، وضام معنى الإشارة للمفهوم المشار إليه وصفاً فى السياق والذى لخص بعد اسم الإشارة فى كلمة «العدوان» فالإشارة مع اللام إشارة للسبب والغاية فيما بعدها ، وقد تأتى لمعنى الاختصاص وهو يحمل فى داخله الغاية لما بعده أيضاً كقول الكاتبة: «لقد مضت بيعتنا لهذا الرجل» ب.ك/ ٣٧ ، فاللام علقت التركيب بالاتصال بما قبلها فى الفعل والإشارة جاءت لما بعدها فى كلمة «الرجل» ولكن الإشارة معلقة بمعنى اللام الذى يفيد اختصاص البيعة المعرفة باللام الذكرية حيث ذكر أبو بكر الصديق فى السياق السابق لها .

واستخدم حرف الجر «ك» ملاصقاً للإشارة للدلالة على التشبيه ولكنها صرفت معنى الإشارة إلى ما قبلها وليس إلى ما بعدها وارتبطت بالنكرة وليست بالمعرفة كقول الكاتبة : «ورأت فى زواج كهذا أمراً معتاداً» ب.ك/ ٤٤ ، لكن علاقات السياق تكسب من الإشارة النكرة السابقة نوعاً من التعريف الذكرى كأن يقدر السياق بقولنا «ورأت فى

زواج مثل هذا الزواج . . . » فتطابق المشار إليه أكسب النكرة معرفة ذكرية بالسياق وهذا التعريف قامت أركانه على إلصاق الكاف المشبهة باسم الإشارة المعرفة .

واستخدم حرف الجر «البـاء» مع الإشارة للدلالة على الواسطة والوسيلة ، كقول الكاتبة على لسـان يزيد لزينب مستنكراً سلوكـها «إياى تستقـبلين بهذا ؟» ب.ك/ ١٥٤ والإشارة هنا إلى مـعنى السلوك الحالى الذى وقع فى استنكار زينب أن تقـر زمام الأمر ليزيد ، فردت بواسطة مـا أشار إليه يزيد فى المقام ، ومنه أيضاً تحول الكاتـبة : «ويعتز أبناؤها بهذا» ب.ك/٥٣ .

غير أن الجدير بالملاحظة أن حرف الجر «فى» كان أكـثر حروف الجر استخداماً مع الإشارة وهو سـابقة ليـست لاصقة ، كـالباء والكاف واللام ، لكنه سـابقة «إلى» وهو يضيف معناه للإشارة ويقـيدها فى التعليق السياق. وجاء فى الاسـتخدام لدلالة إحاطة ظرفيـة المشار إليه للحـدث وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بظـرف المعنى حيث يمكن أن تكون الإشارة لغير المكان فى الغالب وإنما هى للمعانى الذهنية ، كقول الكاتبة :- «إنى أتخوف عليك فى هذا الوجه الهلاك» ب.ك/١٠٣ ، «لا نملك أن تقطع فى هذا بيقين» ب.ك/١٠٨ وينظر :ب.ك/١٣٣ ، ١٨٩ ، فالسياق فى الجملة الأولى عن موقف ابن عباس من الحسين ﷺ عندما عزم الحسين الخروج إلى العراق ، والعزم أمر معنى وليس من المكان المحسـوس ؛ فأشار بالتـركيب «فى هذا الوجـه» فالإشارة إلى مـا بعدها من ملخص الموقف الحالى بين الطرفـين وجاءت «فى» للإحاطة كأن الوجـه من السلوك قد أحاط بالخوف محدداً به وليس خـارجه ، وبالمثل الجملة التى بعدها ، وهذا الضرب من الاتساع المعنوى جاء بتعليق حرف الجر «فى» للإشارة فـهو يعلق بالظرفية والإحاطة كما فى الجـملة «وجعـجعت بك فى هذا المكان» ب.ك/ ١٣٣ ، وهذا مـا دعا البـاحث أن يقترح مصطلح ظرف المعنى على أمثال هذا التركيب .

وجاءت الصور السبعة الباقيـة لهذا النمط يشغل فيها اسم الإشارة وظائف المفردة اللغوية فى عـلاقات السيـاق مع معناه الخاص بـالإشارة الرابطة ، ففى الوظيـفة الأولى دخل اسم الإشارة بمدلوله فى علاقات الإسناد فشغل وظيفـة المبتدأ والخبر والفاعل مثل قول الكاتبة فيما روته من شعر على لسـان أحد شباب بنى سعد :- «هذا - لعمرك قلة

الإنصاف» ، «هذا المخبر عنهم والكافى» ب.ك/ ٦٥ ،والإشارة تحمل دلالة تلخيص الموقف السابق واختصاره لضرب من التوكيد بالتنبيه الملخص فى كلمة والإخبار عنه، فالمبتدأ الذى جاء اسم الإشارة فى وظيفته فى المثال الأول يلخص السلوك الذى شرح فى الشطر الأول من البيت «صنتم حلائلكم وقدتم أمكم» ثم يعقب فى عجز البيت بالإشارة إلى حكم ينسبه إلى ذلك السلوك «هذا - لعمرك - قلة الإنصاف» وكأن اسم الإشارة خلق من المعنى المقصود فى الخبر فى الجملة الفعلية مركبا اسميا يخبر بحكم جديد كما حدث بين صدر البيت وعجزه ، ولمزيد من أمثلة المبتدأ ينظر : ب.ك/ ١٠٤ ، ١١٧ ، ٣٠ ، ٦٠، ١٦٦ ، ومن أمثلته في وظيفة الفاعل قول الكاتبة :- «حدث هذا بمرأى من الصبية» ب.ك/ ٣٧ ولمزيد من الأمثلة ينظر ب.ك/ ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٠ وقد لخص اسم الإشارة المعنى السابق كضرب من الربط والتوكيد والإخبار عن المفصل فى صورة مجملة .

ومن الصور التى شغلها اسم الإشارة (هذا) فى هذا النمط وظيفة اسم الناسخ ووظيفة المفعول به ووظيفة الناعت ووظيفة المضاف إليه ، فمن مجيئه ، فى وظيفة اسم الناسخ قول الكاتبة :- «وأعود فأقول إن هذا الكتاب لا يعدو أن يكون صورة لحياة تلك السيدة» ب.ك/ ١١ وقولها «إن هذا الرجل منا حيث علمتم» ب.ك/ ١٧ وقولها «وكان هذا كله بحيث يرضى زينب» ب.ك/ ٣٢ وينظر ب.ك/ ١٨٣ ، ونلاحظ أن الإشارة بالاسم جاءت للاحق على ضرب البدل النحوى كما فى المثالين الأولين أو جاءت إلى سابق فى الأمر المعنوى كما فى المثال الثالث ، وقد استغلت فى الأمثلة دلالة الوحدة الصرفية لاسم الإشارة على تلخيص الموقف دون إعادة لضرب من الإجمال والربط ، أو التوكيد والتنبيه للمشار إليه المذكور على البدلية ، وهو أمر لا يختلف عن دلالته التركيبية فى الإسناد ، ومن مجيئه فى وظيفة المفعول به قول الكاتبة :- «على أن أترك هذا الأمر ما تركته» ب.ك/ ٢٢ ، وقولها «فلأترك هذا إلى حين» ب.ك/ ٣٢ ، ولمزيد من الأمثلة ينظر : ب.ك/ ٧٢، ٧٥، ٨٤، ١٣٢ ، ١٦٥ ، ١٨٠ ، ونلاحظ فى كل الأمثلة أن قيمة الإشارة فى التوكيد والربط والتلخيص مازالت قائمة فى سياق الجملة سواء عن طريق علاقة توكيد البدل بذكر المشار إليه المعرفة بعد اسم الإشارة الذى احتل بدله وظيفة المفعولية ، أم كان عن طريق تلخيص الموقف بالإشارة إلى السابق فيجمل

المفصل ، كقول الكاتبة : «أللحسين تقول هذا» ب.ك/ ١٦٥ ، وسواء اعتبرنا الإشارة فى مقام المفعول به المباشر الملخص لما قيل أم جعلناها فى مقام نيابة المفعول المطلق على حذف المشار إليه بعدها ، فإن المعنى مازال يدور فى قيمة دلالة الإشارة ووظيفتها التوكيدية المختصرة للمعنى ، وهى الوظيفة الدلالية ذاتها التى أضافتها الإشارة عندما وقعت فى وظيفة الناعت كقول الكاتبة :«ما لا يتاح للفتاة فى زماننا هذا الناعم المترف» ب.ك/٤٣ ولمزيد ينظر :- ب.ك/٥٨، ٦٢، ٦٥، ٦٩، ٧١، ١٢١، ١٧٢فقد نعت بها المعرفة السابقة فى إشارة توكيدية رابطة للمذكور قبلها «زماننا هذا » اختصاراً لتأويلها بجملة النعت «المشار إليه أو الذى نشير إليه حالاً» ؛ وتتضح هذه القيمة أكثر فى جود نعوت التفصيل التى وردت بعد نعت التوكيد بالإشارة «الناعم المترف» فالناعم والمترف نعتان للزمان لتفصيل موقف الكاتبة من موصوفها ، وانضم إلى الإشارة إلى وظيفة النعت مع مدلول وحدته صرفية فأعطى معنى التوكيد وكثر استخدام الإشارة كقيد إضافى للتعريف والتوكيد حيث يفيد المضاف منه دلالة التعريف من مفهوم إشارته إلى سابق مذكور للموقف فى السياق العام أو محدد فى السياق أو إلى لاحق مذكور ، فيأتى للاختصار والربط وتعبر الوحدتان ؛ المضاف والمضاف إليه عن قيمة دلالية قربة مشتركة الدلالة يدمج المفهوم الأول فى الثاني ، ولا يكون المعنى لواحد منهما على انفراده بأى وظيفة فى السياق ، فالوظيفة العلاقية للأول منهما فى أى موقع ولكن بشرط التقيد بالمفهوم المضاف إليه من قيمة الإشارة فى الوحدة الثانية ، كقول الكاتبة :- «أدركت مغزى هذا أو ذاك» ب.ك/ ٣٥ ، وقولها «ولم ير القوم فى مثل هذا ما يثير دهشة» ب.ك/ ٤٤ وينظر : ب.ك/ ٩٥، ١٠٧، ١٠٨ ؛ فدلالة المغزى الذى يلخص عدم إدراك زينب لمفهوم فناء الناس حتى لو كان الرسول عليه السلام وهى فى سن الخامسة حدد المغزى بالإشارة ليعيد ربطه بالمفهوم السابق ذكره فى السرد السابق ، ومن ثم قيدت الإشارة المفهوم وأكسبته التعريف بعد التنكير .

من ناحية أخرى استخدم اسم الإشارة «هذا» فى الإضافة لتعريف المغرق فى التنكير وإخراجه إلى ضرب التوكيد بالتشبيه البليغ سواء أكان على باب السلب أو باب الإيجاب . كما جاء بالمثال الثانى ؛ فعدم دهشة القوم ليس فى هذا وإنما فى القياس على مثله وما تجمعه به علة التشابه ، ومن ثم اكتسب هذا المفهوم الإضافى بالقيد الذى فرضته الإشارة المرجعية إلى الحاضر المذكور .

وقد تقيد الإشارة نقطة قياس حاملة من المشار إليه نقطة فصل تبدأ الجهة منها ، مثل قول الكاتبة :- «قد طلقت قبل هذا» ب.ك/ ١٠٨ ، «ولم أسأل المؤرخين بعد هذا» ب.ك/ ١٠٨ ، فالإشارة فى المثال الأول جعلت من موقف الحديث نقطة نهاية يقاس منها فما قبلها ، بينما فى المثال الثانى كانت نقطة قياس للنهاية المرتبطة بمفهوم امتداد الفعل «سأل» المنقطع بالنفى إلى حد الإشارة المقيدة للنقطة .

ولم تختلف استخدامات الإشارة بـ«هذه» هذى عن استخدامات الإشارة بـ«هذا» فقد تعلقت بحروف الجر ؛ «ب، فى، على، ل» فتقيدت دلالتها معلقة بسياقها على ضوء الوظيفة والدلالة المشتركة بين مدلول حرف الجر ومدلول الإشارة التى قد تقع على المعنى والحس أو على الارتباط بعلاقات التصريف كالإشارة إلى جمع التكسير ، مثال قول الكاتبة :- «ما رأيناك صنعت بأحد ما صنعت بهذه المرأة» ب.ك/ ٢٣ ، «فتقول إنها أدركت فى هذه الحداثة الغضة» ب.ك/ ٣٥ ، «وقد اختار لهذه المهمة» ب.ك/ ٩٣ ، «يجثم على هذه الكتلة البشرية » ب.ك/ ١١٧ ؛ فمعانى الحروف المختلفة تفيد الإشارة والإشارة بدورها تغير مدلول التعليق فى سياق ، فلا معنى لوحدة منهما فى غير قيدها بالوحدة المضامة لها ؛ فالباء فى الجملة الأولى « بهذه المرأة » علقت ما صنع فى إطار نفى القياس للمبالغة بالمرأة المشار إليها عن طريق توكيد البدل بين الإشارة لتحديد الحاضر وبين الاسم المعرف بعدها الذى يحددها بجنسها لا باسمها .وفى هذه الحالة أضاف حرف الجر للإشارة مفهوم الوقوع على ، لكن الباء زادت الملاصقة لتوكيد مفهوم الإيجاع الملاصق غير المبرح؛ وهكذا الحال فى الجملة الثانية «فى هذه» تضاما فى مع الإشارة المبدلة مع بعدها للدلالة على ظرفية الاحاطة وتعلقت الإشارة فى الجملة الثالثة « باللام » فقامت للسياق مفهوم الإشارة ودلالة الحرف التى تدل على الغاية والاختصاص ، بينما جاء الحرف «على هذه» ليفيد معنى ظرف الاتجاه بمعنى « فوق » لكن العلوية محصورة بمفهوم الملامسة المفاد من الحرف الذى يستهدف ضم وتعليق الجثوم بالكتلة المؤكدة بالإشارة .

واستخدمت الإشارة بـ« بهذه ، هذى » فى وظائف الإسناد المبتدأ والفاعل ، كقول الكاتبة : « واليوم هذه هى تسير إلى العراق » ب . ك / ١١٣، « فتصمت هذه وتلك » ب.ك / ١٠٦ ، واستخدامها على الدلالة التوكيدية نفسها التى كانت مع

الإشارة بـ « هذا » ففي الجملة الأولى يمكن حذف اسم الإشارة فتضيع معه قيمة التوكيد التي أضافها للجملة فى قولنا « واليوم هى تسير . . » « واليوم تسير » فالإشارة هى الضمير والضمير مؤكد للإشارة والتوكيد هنا بقيمة الإشارة ركز على قيمة الاستحضار للخبر عند المخبر ، وهو ما يمكن أن يخلق فى الدلالة ما نصطلح عليه فى البحث الصور الاستحضارية ، وهى الدلالة ذاتها التى تستحضر من قيمة استحضار المشار إليه عند الإسناد فى وظيفة الفاعل « فتصمت هذه ، وكأن الخبر ينقل إلى المخبر به مستحضرا معه صورة المخبر عنه وسلوكه .

كما جاءت الإشارة « بهذه » فى وظائف اسم الناسخ والمفعول به والمضاف إليه وجدُ هنا فى أمثلة « هذه » وظيفة الإشارة الظرفية ، فمن موقعها فى اسم الناسخ قول الكاتبة : « أكانت هذه الروايات جميعا من مخترعات الرواة، « دون أن أهدر هذه الظلال أو أهون من شأنها » ب.ك/ ١١ ، « ثم سألوك هذه المنزلة » ب. ك/ ١٢٦، وينظر . ب/ك / ٢١، ١٥٦، ومن موقعها فى وظيفة المضاف قول الكاتبة : « الذين نزهوا مثل هذه المرويات » ب.ك / ٣٠ ، « وهى السن الملائمة لحمل مثل هذه الأعباء» ب.ك/ ٤٤ وينظر : ب.ك/ ٥٧، ٦٦، ٨٧، ١٦٥ ، ومن موقعها فى وظيفة ظرف الإشارة قول الكاتبة : « ولم يعجل الركب بالسير هذه المرة » ب. ك/ ١١٥ وينظر : ب/ك/ ١٢٥، ولا يوجد خلاف بين استخدام « هذا » ، و « هذه » إلا فى علاقات التأنيث المعنوى اللغوى وعلاقات موافقة العدد لجمع التكسير ، فالإشارة جاءت لما بعدها كما جاءت لما قبلها، وحملت التوكيد للاستحضار للخبر لدى المخبّر وقيدت عند الاضافة بمجموع مدلولى الوحدتين المضافة والمضافة إليها إلا أن الشكل الجديد فى الاستخدام جاء فى وظيفة ظرفية الإشارة بغير إضافة ؛ كما فى المثال الأخير إذ نفى التعجيل بالسير وقع الآن كأنه كان يقع بالإيجاب قبلا ولم يقع بالسلب إلاالآن فاستحضرت الصورة التوكيدية . بالبدل؛ إذ وقع اسم الإشارة موقع الظرف الزمانى، ولكن بقيد البدلية كما كان مع هذا ، بقيد الإضافة.

وأتت الإشارة بـ « هؤلاء » المكونة من السابقة التنبيهية الهاء مع اسم الإشارة مرتبطة باستحضار الجمع المحسوس الذى يقع على أفراد الجنس ، واستوت دلالة التذكير

والتأنيث فيها، إذ لا تحدد علاقة الموافقة والنوع إلا من خلال المشار إليه، وهو ما تقيده علاقات الوظائف والتضام خلال سياق الجملة فتكتسب الوحدة دلالة التوافق من سياقها وتضيف مدلول الاستحضار بالإشارة إلى مجمل المعنى السياقى .

ومن خلال الأمثلة ارتبطت الإشارة بـ « هؤلاء » بوظائف أربع؛ فقد جاءت فى وظيفة الإسنادووظيفة المجرور المعلق ووظيفة المضاف إليه ووظيفة المعطوف ، عن مجيئها فى وظيفة المسند إليه قول الكاتبة : « ولم ويجحد هؤلاء ولا أولئك دور السيدة زينب » ب. ك/ ١٠ ، « هؤلاء هم آل البيت » ب.ك/ ١١٤ وينظر ب/ ك/ ١٤٢ ، ١١٤، ١٨٣، ومن وظيفتها فى المجرور المعلق قول الكاتبة : « « كان همه الأول أن يفرغ من هؤلاء » ب.ك/ ٨٥ « ثم نظر إلى هؤلاء الذين جاءوا » ب.ك/ ١١٨، ومن وظيفتها فى الإضافة قول الكاتبة : « وتريد الرواية أن تنفرد زينب من دون هؤلاء » ب.ك/ ٤٢، « والحسن ملء قلوب هؤلاء الناس » ب.ك/ ٧٧ « لا خير فى العيش بعد هؤلاء » ب.ك./ ١١٥ وينظر : ب.ك/ ٤٧ ، ١١٤، ١٣٩، ١٧٧ ، ومن وظيفتها معطوفة قول الكاتبة: « وهو اسم قد يبدو غريبا على سمع كثيرين حتى هؤلاء الذين يعرفون التاريخ » ب.ك / ٢٣، ومن خلال مثال وظيفة الإسناد نلحظ الإشارة إلى استحضار الكتاب بمذاهبهم المختلفة فالإشارة إلى محسوس معدود بالجمع وهو الحال فى المثال الثانى «هؤلاء هم » لاستحضار إشارة التعظيم للواقعة على المعدودين وآل البيت التى جاءت بعدها ، ولم تنفك الإشارة فى وظيفة التعليق عن مدلول حرف الجر الذى أضاف قيمتى الدلالة إلى مجمل السياق فـ « إلى » فى المثال الأول جعلت من المشار إليهم نقطة نهاية اتجاه ، بينما جعلت من « من المشار إليهم نقطة بداية اتجاه كما فى قول الكاتبة » ، كان هم الأول أن يفرغ من هؤلاء » ب. ك / ٨٥ والأمر الذى خلقته وحدتا التركيب فى الجار والإشارة خلقته وحدتا التركيب بالمعانى المختلفة فى الإضافة فجاءت إضافة الظرف لتجعل من المضاف إليهم نقطة تحديد قياس تقول الكاتبة « بعد هؤلاء » ب.ك / ١١٥ ، وجاءت إضافة الجزء للكل للاختصاص فى قول الكاتبة «قلوب هؤلاء » ب.ك/ ٧٧، وجاءت إضافة الملكية كقول الكاتبة « ملك هؤلاء » ب.ك/ ١٣٩ كما جاءت إضافة الاستثناء كقول الكاتبة « من دون هؤلاء الأشقاء » ب.ك/ ٤٢، وفى العطف اكتسبت المفردة دلالة الوظيفة المضافة لها بمعنى حرف العطف

وأضافت دلالتها فى إشارة الاستحضار إلى المعدود الحسى المباشر إلى دلالة سياق الجملة العامة تقول الكاتبة : « وهو اسم قد يبدو غريبا على مسمع كثيرين حتى هؤلاء الذين يعرفون التاريخ » ب.ك/ ٢٣؛ فقد عطفت «حتى» اسم الإشارة بمدلوله للجمع بالنعت المرتبط به بعده فى جملة الصلة؛ عطفته على وظيفة المضاف إليه « كثيرين » على تقدير « وحتى على مسمع هؤلاء » ، وهكذا اندمجت دلالة الإشارة مع دلالة الوظيفة لمجمل سياق المعنى التركيبى داخل سياق الجملة بعلاقاتها المختلفة .

النمط الثالث

٣-٣-١ سابقتان + اسم الإشارة :

عدد لهذا النمط سبعة أمثلة فى صورة واحدة سبقت فيها هاء التنبيه مع كاف التشبيه اسم الإشارة « ذا » فى صيغة « هكذا » ، ولم تأت الصيغة إلا فى وظيفة المسند إليه المبتدأ وفى وظيفة المفعول المطلق : تقول الكاتبة : « وهكذا اجتمع لها ما لم يجتمع لسواها » ب.ك/ ١٥٩، ١٧٠. ١٧١، وبالنظر إلى وظيفة الصيغة المركبة نجد أن الهاء لاصقة للتنبيه وقد سبقت الحرف الكاف الذى فقد عمل الجر وبقى على وظيفة التشبيه والتعليق المعنوى غيرالمعتمد على علاقات التأثير النحوى فى العمل فهى مقلوب « كهذا» وهاء التنبيه مع الكاف وهاء التنبيه مع الكاف أصبحتا لاصقتين سابقتين تضامان اسم الإشارة للتشبيه القياسى الذى يجمع قياس موقف بموقف آخر فى كل أبعاده، ففى الجملة الإسنادية الأولى نرى أن الإستئناف يعتمد على كمال اتصال بالمعنى السابق الذى يتحدث عن سلوك السيدة زينب ويأتى توكيد القياس على حال السلوك السابق فى الحديث «هكذا» أى انتبه هو مثل ذا ويسند الخبر «اجتمع . .» إلى التشبيه القياسى ويكون الخبر بالمضمون نفسه الذى يحمله الحديث السابق ومؤكدا له ، وهى بذلك الاستخدام تعد من روابط الفقرات والجمل فى العربية إذ تضم معنى ما يأتى بعدها لمفهوم ما سبقها .

ولا تختلف دلالتها فى المفعول المطلق نيابة عنه عن مدلولها فى الإسناد ففى قول الكاتبة : « فلم يزل ينازلهم فى الطريق هكذا »ب.ك/ ١٥٩ نجد أن الصيغة الإشارية المركبة جاءت لتوكيد مضمون الوصف السابق فالجملة تعنى « فلم يزل ينازلهم منازلة

مثل هذه المنازلة » فحذف المفعول المطلق وقامت الصيغة نيابة عنه وحملت مفهوم التشبيه وتوكيد المضمون السابق وفقدت فى الوقت ذاته علاقة الموافقة بأى نوع أو عدد إذ هى تأخذ وجه الشبه المؤكد من المعنويات .

٣-٤- النمط الرابع : سابقة + إشارة + لاحقة :

تمثل هذا النمط فى ثلاث صور خلال خمسة أمثلة ، الصورة الأولى تشكلت من هاء التنبيه ممثلة مقطعا من النوع الثانى المتوسط المفتوح « ٢٧٧» بالإضافة إلى صيغة الإشارة «تى» بالإضافة إلى لاصقة الإشارة الكاف ، ولم تأت الصيغة إلا فى وظيفتين الأولى فى وظيفة المفعول والثانية فى وظيفة المضاف؛ كل وظيفة فى مثال واحد حيث تقول الكاتبة :- «أخذ الحسين يرقب هاتيك الألف» ب/ك ١٣٠ « لألمح امتداد هاتيك الظلال الهائمة حول مهدها » ب.ك/ ٣٢، ونلحظ فى المثالين أن المقطع الأول السابقة « ها » دخلت للدلالة على الاستحضار والتوكيد بالنسبة للمشار إليه ، بينما ارتبطت صيغة اسم الإشارة بتوافق الجمع حيث يعامل معاملة المؤنث ما جاء على جمع التكسير.

فجاءت الصيغة للمؤنث بينما جاءت الكاف لاصقة للمشار له، وإذا كان حديث الكاتبة ينصرف إلى القارئ المفرد أو إلى القراء بشكل الجمع فإن كاف الإشارة للمشار له استوت فيها الدلالتان، وهى اللغة التى لا تطابق بين الضمير الإشارى والمشار له والتى رصدنا لها أصولها التراثية فى النقطة الخاصة بالدراسات السابقة من البحث .

من ناحية أخرى فإن الإشارة بالاسم «تى» فى المثالين جاءت لما بعدها على ضرب البدلية فى النحو تعرض التوكيد والاستحضار ، وقد قيدت فى المثال الثانى بالإضافة التى هى فى الأصل قيد تحديد للظلال « امتداد الظلال» لكنها أضيفت إلى الإشارة لتعطى الإشارة مدلولها الخاص للسياق العام فيخرج المعنى السياقى مستحضرا ومؤكدا لدى المخبَر المستحضر الصورة الخبرية .

وفى الصورة الثانية والثالثة لهذا النمط تقيدت الإشارة بالظرف السابق « حين ، يوم » الذى لصق بالإشارة على نية الفصل لأنه احتفظ بالوظيفة النحوية للظرفية وقيد بها الإشارة ، ثم لصقت لاحقة كاف الإشارة ، وهى كسابقتها للمشار له يستوى فيها المفرد والجمع ، ولكن يبقى للإشارة مدلولها الخاص داخل القيد من صورة الاستحضار

كما فى قول الكاتبة : « طالعته فى صباحها حينذاك » ب.ك/ ٣٧ وينظر : ب.ك/ ١٢٥ ، « وكان عبد الله فيمن قتل يوفداك » ب.ك/ ١٧٩ ، وبذلك تقيد اسم الإشارة باكتساب وظيفة الظرفية من قيد الإضافة السابقة باللصق له ، وعاد مفهوم الإشارة إلى السابق وليس اللاحق وارتبط به فى المفهوم العام للتذكير اللغوى .

٣-٥- النمط الخامس : إشارة + لاحقة .

مثلت اللاحقة « ك » كاف الإشارة قاسمًا مشتركًا بين أسماء الإشارة الواردة فى هذا النمط ، حيث ورد اسم الإشارة « ذا ، أولاء، هنا » كلها ملاصقة للكاف لاحقة على أنها تمثل ضميرًا أشاريًا فى الدلالة ينصرف إلى المشار له ولا يطابقه عددًا فيستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، ففى اسم الإشارة ، ذا جاءت الكاف الإشارية فى تسعة وعشرين مثالاً، موزعة على خمس صور وظيفية ، فقد جاء مقيدا بحرف الجر للتعليق مع حروف الجر « على ، من ، ك ، ل، ب ، إلى » مثال قول الكاتبة : « وأثنى على ذاك الذى كان صديقه » ب.ك/ ١٨ ، « كانت فاطمة تعانى من ذاك » ب.ك/ ٢٢ «أتمثلها كذلك ب/ك ٣٦ «وحسمًا لذاك الداء الذى استشرى» ب/ ك٧١، «فأنى لى بذاك» ب.ك/ ٧٢، « وهى أشد حاجة إلى ذاك » ب.ك/ ١٤٩ .

وقد تعلقت الإشارة عن طريق حرف المعنى بسياق جملتها. حيث ربطها الحرف بوحدة وظيفية مرتبطة مع العلاقات العامة فى الجملة فأدى ذلك إلى أن يصبح المعنى الدلالى والوظيفى للحرف واسم الإشارة وحدة لا يمكن فصلها عن السياق وجزءًا من المعنى العام للتركيب ، ففى الجملة الأولى نرى الحرف « على » علق الإشارة بالفعل « أثنى » بطريق الإحاطة العامة والاستعلاء وربطت الإشارة بين بدلها بجملة وصفة فى الصلة وبين الفعل عن طريق مضامة الحرف وخلقت صورة الاستحضار المنبثقة من استخدام الإشارة، وفى المثال الثانى علقت « من » الفعل « تعانى » باسم الإشارة المستحضر للمشار إليه قبلاً فى الخبر والملخص له توكيد على أنه السبب فى الفعل ، وفى المثال الثالث علقت الكاف الإشارة بالفعل على معنى التشبيه المشير إلى مشبه به مقاس على الوصف السابق على استحضار الصورة وفى المثال الثالث جاء التعليق على معنى الاستبدال بالياء واللازمة . وفى المثال الرابع الجار علق الإشارة بالخبر المشتق على أفعل المميزة على أنها نهاية اتجاه غاية مستحضرة ومؤكدة بدلالة الإشارة .

وجاء اسم الإشارة « ذا » ملاصقًا للاحقة الكاف فى وظائف الناعت والمسند إليه والمضافة إليه، ومضامته إذ « الظرفية المحولة لمعناه إلى مفهومها: تقول الكاتبة : «حتى إذا بلغوا وادى الردى ذاك الذى خالوه » ب.ك/ ١٦٤، وينظر :ب.ك/ ٢٢ ، «ذاك الذى لم تساله أبدًا » ب.ك/ ٦١ وينظر : ب.ك/ ٩٥، ١٠٨، ١١٣، ١٢٧، ١٧٧، « ولا رأت مثل ذاك اليوم » ب.ك/ ١٦٤ ، وينظر : ب.ك / ٦٩، ٧٠، ٨٢، ٨٣، « إن حياة القوم إذ ذاك كانت كفيلة. . » ب.ك/ ٤٣، وينظر :- ب.م/ ٣٦، ٥٢، ٧٦، ٩٥، ١٠٣ ، ١٤٨، ١٦٥ ، ففى المثال الأول « وادى الردى ذاك » أى المشار إليه شكل اسم الإشارة مع المنعوت مركبًا وظيفيًا أضاف فيه الناعت لمنعوته قوة استحضار الوصف المفاد من الإضافة السابقة للوادى إلى الردى ، وفى المثال الثانى ، جاء اسم الإشارة لمرجعية ما بعده للتوكيد وهى إجازة لأن يأتى المسند معرفة للتحكم مع اسم الإشارة ، وقد أتى خبره نكرة أيضا فى مثال « ذاك رجل من بنى دارم » ب.ك/ ١٧٧ وفى هذه الحالة اتفقت مرجعية الدلالة على ما بعد الإشارة وبقيت دلالة الاستحضار واكتسب النكرة شكلاً من التقييد بمعرفة المقام عن طريق الإشارة ، وفى مثال الإضافة كثرت دلالة تقييد التشبيه المجمل باستحضار كل أوجه الشبه من المشار إليه «مثل ذاك اليوم»، والجدير بالملاحظة كثرة استخدام اسم الإشارة «ذا» مضافاً للكاف مع «إذ» الظرفية التى أفادته الزمان وحولته لمعناها والذى أفادها الاستحضار وحصرها فى مدلوله، ففى المثال الأخير حصرت حياة القوم المؤكدة بالخبر فى الظرف «إذ» بمعنى «حين» وحصر الظرف باستحضار وقته المشار إليه بالوصف فى رجعية إلى سياق حديث سابق تلخصه الإشارة بالاسم كرابطة .

ومن أشكال الإشارة المضامة لكاف الإشارة فى النمط الخامس جاءت إشارة الجمع «أولاء» لكن صورها الوظيفية كانت أقل من الاسم «ذا» مضامًا الكاف ، حيث جاءت فى وظيفة التعليق بحرف الجر مع الحروف «ل، فى، على» ، كقول الكاتبة: «ظل الرسول عليه السلام يذكرها ما عاش لألئك الأنصار» ب.ك/ ١٨، «فينظر فى أولئك الثلاثة» ب.ك/ ٨٤ ، «حتى استقرت عيناها أخيراً على أولئك الباكين» ب.ك/ ١٤٧ ، وجاءت فى وظيفة المبتدأ كقول الكاتبة «وأولئك الشهداء الكرام لا يجوز أن يذهبوا باطلاً» ب.ك/ ١٦٦ وينظر :ب.ك/ ١٨٤ ، وجاءت فى وظيفة المعطوف كقول

الكاتبة :«ولم يجحد هؤلاء ولا أولئك دور السيدة زينب» ب.ك/ ١٠ ، وفى كل الاستخدامات أشار الاسم إلى جمع بعده ، ومثلت لاحقة كاف الخطاب مرجعية عامة للمشار له دون مطابقة عدد، وفى الوقت ذاته فإن التوكيد بالاستحضار للمشار إليهم مع دلالة الوظيفة السياقية القائمة على أساس الوحدة الصرفية المفردة أو الوحدة الصرفية المركبة بالتعليق أو العطف للضم المعنوى ، مثل إضافة ، وحلقة دلالة داخل السياق العام للجملة .

وعلى الرغم من أن اسم الإشارة «هنا» مضامًا الكاف (هناك. . جاء أكثر من إشارة الجمع مرتبطاً بالمكان إلا أن وظائفه فى علاقات التركيب كانت أقل أشكال النمط الخامس فى السياق ، إذ لم يحتل إلا وظيفة المعلق بحرف الجر ووظيفة الظرف المكانى المباشر المحتوى للحدث ، وهو الشكل السائد له فى اثنى عشر مثالاً من المادة اللغوية عينة الدراسة ، فمن مجيئه معلقاً بحرف الجر قول الكاتبة :«سمعت أصوات من هناك» ب.ك/ ١٣٩ وينظر :ب.ك/ ٩٣، ١٤٦ ، واقتصر التعلق على حرف الجر «من» . لتحديد نقطة البداية فى المكان ، بينما لعبت الكاف اللاصقة دور الإشارة المرجعية إلى المكان المتوسط قياساً من نقطة المتحدث عنه ، ومثلت الوحدة المركبة من حرف الجر مع الظرف وحدة متكاملة المعنى فى تعلقها باحتواء الحدث «سمعت» ومن مجيئها فى وظيفة الظرف المباشر سواء تعلق بخبر أو لم يتعلق قول الكاتبة :- «إنى لأتمثلها واقفة هناك» ب.ك/٣٦، وينظر:- ب.ك/٣٦, ٧٠، ١٢٣، ١٣٨، ١٦٠، ١٧١، ١٨٠، ١٨٠، فقد مثلت «هناك» ظرفاً لقياس المسافة المتوسطة انطلاقاً من نقطة تحديد موقع المتكلم إلى موقع المشار إليه .

٣-٦ - النمط السادس : إشارة + لاحقتان .

يقارب هذا النمط فى الاستخدام النمط الثانى المسبوق بسابقة حيث بلغ تعداد الأمثلة تسعة وتسعين مثالاً دخلت فيها اللام مع الكاف الإشارية على ثلاثة أشكال من اسم الإشارة الأول مع «ذا» والثانى مع «تى» والثالث مع «هنا» .

غير أن الملاحظ من خلال العينة أن اللام والكاف ضامتا اسم الإشارة «ذا» أكثر فى تسعة وخمسين مثالاً تعددت صورها الوظيفية بناءً على الموقع الذى تحتله الإشارة ،

ومن ثم تضيف الإشارة بصيغتها الجديدة معناها الدلالى إلى معناها الوظيفى لسياق الجملة العام ، فقد جاءت الإشارة بـ «ذلك» معلقة بحروف الجر«ب، ل، فى ، على،ك» «كقول الكاتبة :- «ما علمت بذلك حتى سمعت فأسمعت» ب.ك/١٧ ، «ويحدثها قلبها . . فتحس لذلك ألماً» ب.ك/٤١ ، «ننظر فى ذلك فنجده برثياً» ب.ك/٦٣ ، «وعلى ذلك الضوء الشاحب بدت» ب.ك/١٣٩ ، «كذلك لم تغفر عائشة لعلى أبداً» ب.ك/٦١ وينظر: ب.ك/٤١ ، ٨٧ ، ٨٧، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٢ ، ١٤٦، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٠٧ . فقد تعلقت الباء فى المثال الأول بالفعل وجرت معها دلالته على معنى «عند» ، وقد جاءت الإشارة إلى المعنى المقصود به فرار العاص واستجارته بزينب ، والإشارة جاءت على لسان الرسول عليه السلام إلى الحدث السابق وضامت اللام لاحقة اسم الإشارة على سبيل البعد وإنما على سبيل الاستعظام ، ودلت الكاف على الإشارة ولم تطابق المشار لهم حيث الحديث موجه للجمع .

وهكذا نجد باقى الأمثلة فى الإشارة بـ «ذلك» معلقة بمعنى حرف الجر الوظيفى لسياق جملتها ، إذ قد يعلقها بالسبب كالام فى «فتحس لذلك» وقد يعلقها بالإحاطة مثل «فى ذلك» وقد يعلقها بإحاطة التجسيد حينما تأتى «على» بمعنى «فى» وعلى ذلك الضوء=وفى ذلك الضوء» وقد تعلقها بالتعقيب أو التمثيل مثل الكاف «كذلك لم تغفر= وأيضاً لم تغفر» وهكذا تختلف معانى الإشارة بحسب تعلقها بوحدة الجر المضامة لها ، ولم تأت اللام اللاصقة فى أى دلالة على بعد وإنما أخذت دلالة التوكيد للإشارة أو لاستعظام الأمر وهذه الدلالة للام لم تتخلف فى باقى الوظائف التى احتلتها صيغة «ذلك» ؛ فى وظيفة المسند إليه أو اسم الناسخ أو خبره أو فى وظيفة المضاف إليه أو، فى وظيفة المفعول به ، مع اختلاف المرجعية الإشارية فى ضوء الوظيفة حسب التقدم أو التأخر وحسب قصد الاختصار والتوكيد ، كأمثلة ما جاء فى المادة عينة الدراسة ، «ذلك أن أحد المشركين لقيها وهى فى الطريق» ب.ك/١٨ ، وينظر : ب.ك/٢٩, ٤٩, ٧٠، ٨١، ٩٣، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٨٧ ، «لا يكون ذلك أبداً» ب.ك/٥١ وينظر : ب.ك/ ٢٨ ، «وعلماً بأن ذلك لا يتم إلا بعد خروج الحسين» ب.ك/١٠٢ وينظر : ب.ك/١٥٤، ١٥٤ ، ١٨٧ ، «فوالله إنه كذلك» ب.ك/١٣٧ ، «ثم ذهب بعضهم بعد ذلك » ب.ك/٩ وينظر :ب.ك ١٠ ، ١٦ ، ٢٨ ,٣٥ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٧٠ ، ٨٧ ، ٩٤ ،

١١٥، ١٥٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٥، حفظت ذلك التراب فى قارورة عندها ب.ك/ ٢٨ وينظر: ب.ك/ ٣٢، ٨٤، ١١٧، ١٢١، ١٢١، ١٣٢، ١٦٩، فى المثال الأول «ذلك أن أحد» نجد اسم الإشارة جاء للربط والسبب بين الجمل فى النص مشيراً إلى الحادث الذى ماتت بسببه السيدة زينب فالمرجعية مختصرة للسابق ومستحضرة له واللام مؤكدة له ، وفى المثال الثانى «لا يكون ذلك» عاد اسم الإشارة بالمرجعية إلى المشار إليه قبلاً مع رفض بنى أمية لدفن الحسن مع الرسول عليه السلام ، والإشارة اختصرت الموقف واللام أكدت الإشارة ، وفى المثال الثالث «وعلماً بأن ذلك» أخذت مرجعية الإشارة إلى السابق فى غبطة وطمع العباس بالفوز بالحجاز الذى لا يتم إلا بخروج الحسين للعراق ، وفى المثال الرابع إنه كذلك تعلقت الإشارة بالتشبيه على خبر الناسخ فى مرجعية للسابق ، وفى المثال الخامس قيدت الإضافة بالظرف فى المرجعية للسابق ، وفى المثال الخامس «حفظت ذلك التراب» جاءت المرجعية للاحق فاختصر اسم الإشارة الموقف مع توكيده على البدلية وأفادت اللام التوكيد والتعظيم .

ولم تختلف دلالة صيغة «تلك» إلا فى ارتباط الإشارة بالتأنيث اللغوى أو معاملة جمع التكسير على قياس المؤنث ، فقد جاءت دلالة اللام فيها - أيضا . للتوكيد الإشارى ولم ترتبط الكاف بمطابقة مشار له وإن بقيت على مدلولها من الإشارة من أجل أن تتشكل مع الإشارة ولاصقة اللام صيغة لها مدلولها التوكيدى الخاص الذى يتضافر مع وظيفته النحوية ودلالة علاقات الوظائف المجاورة ودلالات صيغها التى تشكل المعنى الدلالى للجملة ، فقد ارتبط اسم الإشارة «تلك» فى صيغته الملاصقة للام والكاف بعدة وظائف من خلال المادة عينة الدراسة ، فجاء متعلقا بحروف الجر « فى -ب-ل من - على» كقول الكاتبة« فهم يرون أن الدم المسفوح فى تلك الواقعة» ب.ك/ ٩، «فلم يستطيعوا أن يمروا بتلك الأقاصيص » ب.ك/ ١٧٧، «لأجلو منها صورة لتلك التى شاركت فى صنع تاريخنا » ب.ك/ ١١، «فأشفق بنو هاشم على آل البيت من تلك المرحلة» ب.ك/ ١٠١ «عاكفات على تلك الأشلاء» ب.ك/ ١٣٩ وينظر: ب.ك/ ٩، ١٠، ١١، ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٤٣، ٥٢، ٦٢، ٧٣، ١٢٧، ١٦٣ ففى المثال الأول علقت «فى» الإشارة بالحدث على معنى الظرفية والاحتواء بينما عادت الإشارة على ما بعدها واللام أكدت وتوافقت الإشارة فى علاقة النوع مع تأنيث المشار إليه ،

وفى المثال الثانى تعلقت الإشارة على معنى المجاوزة مع موافقة جمع التكسير وإن كان مفرده من المؤنث اللغوى ، وأكدت اللام الإشارة ، وفى المثال الثالث «لتلك التى شاركت» علقت اللام الإشارة على معنى الاختصاص ،وارتبطت الإشارة بالذات المؤنثة الواقع عليها وصف جملة صلة الموصول بعدها ، واللام أكدت الإشارة ، وفى المثال الرابع تعلقت الإشارة «منه تلك المرحلة» بالفعل على معنى السبب وتعلقت مرجعية الإشارة بما بعدها مع توافق التأنيث اللغوى ، وفى المثال الأخير تعلقت الإشارة على معنى الاستعلاء القائم على الظرفية بمعنى «فوق» وأتت اللام مؤكدة للإشارة المرجعة لما بعدها .

وكما تعلقت الإشارة بمدلولها مع التوكيد والتمكين المرتبط باللام ومعنى الحرف الوظيفى ، فقد بقى مدلولها من التمكين والتقوية مع اللام فى باقى الوظائف التى جاءت فيها من شكل هذا النمط كوظيفة الإضافة المقيدة بمدلولها الوحدتين الصرفيتين مع وظيفة الأولى منهما فى علاقات الجملة كقول الكاتبة :- «لا يعدو أن يكون صورة لحياة تلك السيدة» ب.ك/ ١١ وينظر : ب.ك/ ٣٥/ ٤٣/ ١٢٩/ ١٤٨/ ١٦٤/ ١٩٠ ، وموقع المسند إليه ؛ كقول الكاتبة :- «تلك التى تلاقى فيها أعز ما عرفت قريش والعرب» ب.ك/ ١٩ ، وينظر :- ب.ك/ ٢٧ ، ٤٣ ، وموقع المفعول به . كقول الكاتبة :- «وودع أبو العاص تلك التى كانت زوجة» ب.ك/ ١٨ وينظر : ب.ك/ ٣٠ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، وموقع الناعت ، كقول الكاتبة :- «هو حفيد هند تلك» ب.ك/ ٨٣ ، وموقع اسم الناسخ ، كقول الكاتبة «حتى كانت تلك الليلة المشؤومة» ب.ك/ ٧٠ وفى كل المواقع توافقت الإشارة فى التأنيث مع ما بعدها المشار إليه فيما عدا وظيفة الناعت التى جاء على تأويل المشتق «هند تلك = المشار إليها» حيث كانت المرجعية لما قبلها ، وفى كل الوظائف ظلت لاصقة اللام لتقوية التوكيد المستحضر بالإشارة ولم تطابق الكاف المشار له .

وضامت لاصقة اللام والكاف اسم الإشارة «هنا» لتصبح صيغة «هنالك» وارتبطت بوظيفة الظرف المكانى أو المكانى المنحرف إلى الزمان معه حتى مع استخدام حرف الجر «من» المحدد لقياس نقطة البداية ، كقول الكاتبة «وتثور للضحايا الذين نبذوا هنالك فى الصحراء» ب.ك/ ١٠ ، حيث دلت اللام على البعد المكانى من المتحدث

عنه ، وقولها : «هنالك انطلق وحشي يعدو نحو هند» ب.ك/ ٨٣ ، حيث ارتبطت الإشارة بظرفية المكان والانحراف إلى الزمان ، فالمعنى "فعندها" أى عندما وقعت حربة وحشى مصيبة الحمزة ﷺ ، انطلق وحشى ففى زمانها ومن مكانها البعيد فى دلالة اللام مع الصيغة ، وقول الكاتبة «وسمعت آهة من هنا، وشهقة من هناك، وكلمة من هنالك» ب.ك/ ١٤٦ ، دلت اللام على البعد مع تحديد «من» لنقطة بداية الانطلاق والجهة وتوالت الإشارة على القرب والتوسط والبعد ، ولمزيد ينظر :ب.ك/ ١٨ , ١٣١ .

٣-٧- النمط السابع :- اسماء محولة لوظيفة الإشارة :-

مثل النمط السابع ظاهرة التعدد الوظيفى لمبان تستخدم فى غير الإشارة ويتحول فى اللغوى لمدلول الإشارة ، وهى فى الغالب محولة من الظرفية . فيما يبرر علاقة بين الظرف والإشارة حين تقيد بالظرف أو تقيد الظرف أو يتحول الظرف إلى مدلولها على تقدير إضافتها فى مقام السياق أو عدم تقدير الإضافة ، وجملة الظروف التى تحولت للإشارة كانت من ظروف الزمان أو التى تصلح للزمان والمكان حسب قيد الإضافة ، فقد جاءت «قبل ، وبعد» مما يصلح للمكان والزمان كقول الكاتبة :- «هذه زينب كما رأيناها بعد فى كربلاء» ب.ك/ ٥٣ «إن الإسلام لم يكن قد نسى بعد ما ناله من هند» ب.ك/ ٨٢ ، فقد قطعت «بعد» عن الإضافة وتحولت للإشارة «بعد هذا» مرة إلى المكان ومرة إلى الزمان وقد تضاف مباشرة للزمان مثل قول الكاتبة «لعلى أكافئك به بعد اليوم» ب.ك/ ٩٥ أى بعد هذا اليوم ، فأقيم الناعت مكان المنعوت وتحولت «بعد» إلى إشارة الزمان بقيد إضافتها ، ولمزيد ينظر :-ب.ك/ ٦٢ ، ٨٢، وقد جاءت «قبل» مقطوعة عن الإضافة الإشارية فأخذت مدلولها الإشارى من سياقها اللغوى ؛ كقول الكاتبة :- «ولقد قتل على من قبل» ب.ك/ ١٧٥ ، «كما فعلوا بأبيه وعمه من قبل» ب.ك/ ١٧٦ .

من ناحية أخرى فقد دلت ظروف الزمان «اليوم ، يومئذ ، الآن، منذ» إلى الإشارة إلى الحاضر (اليوم الآن) مثل قول الكاتبة :- «ولم يخمد لهيبه حتى اليوم» ب.ك/ ١٠ أى باستمرار الحدث حتى لحظة تطابق الحديث هذه ، وينظر :- ب.ك/٣ ، ١٠٤ ، ١٤٩، «مثل ما أراه الآن» ب.ك/ ١٣٢ أى فى هذه اللحظة ، كما جاءت الإشارة بالظرف إلى منقطع الماضى وإلى الماضى المستمر للحاضر (يومئذ ،

منذ) مثل قول الكاتبة :- «وهو يومئذ غلام» ب.ك/ ١٤٩ وينظر : ب.ك/ ٤١ , ٥٢ , ٨٢ , ١٨٧ ، أى فى اليوم المشار إليه فى الماضى ، «لم تسأله أبداً منذ دخلت بيت محمد» ب.ك/ ٦٠ ، وينظر :- ب.ك/ ١٨٤ ، أى لم تسأله مطلقا منذ بداية دخولها بيت محمد أى هذا الدخول إلى.

وقد جاءت الإشارة محولة من مركب الاستفهام مع الإشارة الذى شكل صيغة «ماذا» كقول الكاتبة :- «ثم صنعوا ماذا؟» ب.ك/ ٦٠ وينظر :ب.ك/١٢٦ ، أى ما هذا المصنوع ، كما تحول ضمير النداء «أى» مع لاصقة هاء التنبيه إلى الإشارة للمخاطبين مع الاستحضار كقول الكاتبة :- «اسكتوا أيها الناس» ب.ك/ ٦٣، أى «يا هؤلاء» وينظر :- ب.ك/ ٦٣.

٤-٧- النمط الثامن :الإشارة المقدرة بالحذف فى السياق .

قد لا يرد اسم الإشارة فى السياق ويحذف لكن تقدير علاقات تفاعل وحدات الجملة ودلالتها تبقى دليلاً على تقدير المحذوف من الإشارة ، ولم يرد لهذا النمط فى عينة الدراسة إلا مثالان وقعا فى وظيفة اسم الناسخ ، وحفظت علاقات التوافق التصريفية من قيم التأنيث والتذكير حفظت للإشارة تقديرها على صيغتها المخصوصة ، كقول الكاتبة :- «أكانت من إضافات المنقبين» ب.ك/ ٢٩، «أكانت من شطحات الواهمين» ب.ك/ ٢٩ ، فقد حفظ السياق اللغوى السابق تقدير الإشارة بـ «هذه» حيث جاء قبلها «أكانت هذه المرويات جميعاً من مخترعات الرواة» ب.ك/ ٢٩ ثم عقب بالمثالين على حذف اسم الإشارة لمعرفة تقديره من سياق السابق، وكذلك من تحديده بقيمة علامة التأنيث اللاصقة للفعل الناسخ «كان = كانت».

نتائج الدراسة فى الفصحى المعاصرة :-

١- بلغ عدد الأمثلة للجمل التى احتل فيها اسم الإشارة ركنا وظيفياً مائتين وثمانية وثمانين مثالاً جاءت فيه صيغ الإشارة فى ثمانية أنماط رئيسية تشمل -فى معظمها- صوراً فرعية :-

الأول : اسم إشارة بدون سوابق أو لواحق، ولم يستخدم منه إلا صيغة «هنا» فى الإشارة المكانية ، الثانى :- السابقة الحرفية الملاصقة لاسم الإشارة مضافة لاسم الإشارة ولم ترد إلا سابقة «هـ» فى نطقها على المقطع المتوسط المفتوح «هَا» ولاصقت صيغ الإشارة فى مفرد المذكر والمعنى «ذا» ومفرد المؤنث والمعنى «ذه،ذى» وصيغة الجمع «أولاء» مع تغيرات الإعلال التى تطرأ على الهمزة بعد ملاصقة الهاء لتصبح «هَؤُلاء» الثالث :- تلاصق سابقتين حرفيتين مع اسم الإشارة ، ولم يأت ذلك إلا مع صيغة المفرد «ذا» فى صيغة «هكذا» . الرابع: صيغة الإشارة المتلاصقة معها سابقة حرفية ولاصقة حرفية أو المتلاصقة معها سابقة اسمية ولاحقة حرفية وقد جاءت منها صيغ «هاتيك» الملاصقة للمقطع المتوسط المفتوح «هَا» والمقطع القصير المفتوح «كَ» الدالة على الإشارة ، وصيغة «حينذاك» الملاصقة للاسم السابق عليها «حين» على مقطعين متوسط مفتوح وقصير مفتوح ، ولحقتها «ك» الإشارية على مقطع قصير مفتوح ، وصيغة «يوم ذاك» بسابقة اسمية «يَوْمَ» على مقطعين ، ولاحقة حرفية إشارية «ك» على مقطع واحد. الخامس : صيغة الإشارة الملاصقة للاحقة حرفية وجاءت منها صيغة المفرد «ذا» ملاصقة للكاف «ذاك» وصيغة الجمع «أولاء» ملاصقة للكاف مع التأثيرات الصوتية للتجاور «أولئك» وصيغة إشارة المكان «هنا» ملاصقة للكاف «هناك» . السادس : الإشارة الملاصقة للاحقتين ، وجاء منها إشارة المفرد المذكر والمعنوى «ذا» مضامة لمقطعين قصيرين مفتوحين فى اللام والكاف «ذلك» وصيغة إشارة المفردة المؤنثة والتأنيث المعنوى «تى» المحولة إلى مقطع قصير مفتوح بأثر التجاورات الصوتية إلى «ت» وضامت لاحقة اللام والكاف على مقطعين قصيرين مفتوحين «لَ+ كُ = تلك» ، وصيغة الإشارة المكانية مضامة للام والكاف «هنالك». السابع :- جاءت فيه صيغ اسمية محولة من وظائف الظرفية على الأغلب أو وظيفة الاستفهام أو النداء ، فورد منها «بعد ، قبل ، اليوم ، يومئذ ، الآن ، منذ ، ماذا ، أيها» وصيغها إما على التجرد : مثل «بعد- قبل- منذ» أو على الملاصقة لسابقة أو لاحقة : مثل «ال+يوم - ال+آن ، يوم + إذ ، ما +إذ، أى+ها». الثامن :- الإشارة السياقية وفيه تحذف صيغة الإشارة بقرائن التركيب فى الجملة والسياق السابق لها ومقامها الإشارى.

٢- جاء النمط الأول مرتبطاً بالإشارة المكانية فى وظيفة واحدة هى وظيفة الظرفية ؛ حتى مع تعلقه بحرف الجر «من» التى تضام لتعليقه بالتركيب على معنى بداية الاتجاه القريب والتأكيد عليه ؛ مثل قول الكاتبة :- «ولا يذكر التاريخ هنا» ب.ك/ ٦٢ حيث الإشارة إلى نقطة معنوية فى مقام الكلام أحاطها الظرف «هنا» وقول الكاتبة :- «ومن هنا يبدو عذرنا» ب.ك/ ٥٧ ، حيث علاقة ظرفية المكان القريب متعلقة بـ «هنا» ودخلت عليها «من» لدلالة التوكيد وتحديد بداية الاتجاه والمنبع فى الإشارة إلى نقطة معنوية محيطة بالحدث ، وكانت أمثلة هذا النمط قليلة حيث لم تبلغ إلا خمسة أمثلة خلال العمل .

٣- يعد نمط الإشارة الذى تسبقه لاصقة الهاء من الأنماط الشائعة فى الاستخدام لدى الكاتبة حيث بلغ عدد أمثلته سبعة وثمانين مثالاً ، كان أكثرها فى إشارة المفرد المذكر «ذا» الذى بلغ أربعة وخمسين يليه إشارة المؤنث «ذه - ذى» الذى بلغ ستة وعشرين وآخرها إشارة الجمع «أولاء» الذى بلغ سبعة عشر ، وذلك لارتباط الإشارة بالمفرد إلى المذكر اللغوى والمعنوى ، وكذلك الإشارة بـ «ذه ، ذى» وارتبطت الإشارة بـ«أولاء» بالجمع المحسوس سواء للمذكر أم للمؤنث ، ومن ثم اتسعت الصور الوظيفية للإشارة بـ «هذا» فتعلق بحروف الجر «إلى» للدلالة على نهاية الغاية ، «ل» لبيان الاختصاص والسببية «ك» للدلالة على التشبيه «ب» للدلالة على الوسيلة والواسطة «فى» للدلالة على الإحاطة والظرفية ، كما جاءت الإشارة بـ «هذا» فى وظيفة المبتدأ والفاعل والمفعول واسم الناسخ ونائب الفاعل والمضاف إليه والناعت فى تركيب النعت ، وارتبط بالمرجعية الإشارية للسابق عليه المعنوى فى الأغلب واللاحق بعده المحسوس فى الأغلب ، وارتبط بالنكرة والمعرفة ومثلت فيه لاحقة الهاء السابقة قيمة إشارية للتنبيه والتوكيد .

وجاءت الإشارة بالصيغة «هذه» مماثلة لصيغة «هذا» إلا أنها أقل منها نسبياً وظائف وعدداً فى الأمثلة وذلك لارتباطها بجمع التكسير والمؤنث المحسوس والمؤنث المعنوى فى مرجعية الإشارية ، ومن ثم كانت أقل حظاً فى الاستخدام من «هذا» وارتبطت بصورة وظيفية مثل «هذا» تقريبًا حيث جاءت في كل الوظائف التى استخدمت معها «هذا» فيما عدا وظيفة الناعت ؛ وهى لا تمتنع أن تأتى فيها ، لكنها لم ترد فى الأمثلة عينة الدراسة، ومثلت الهاء مع «ذه - ذى» قيمة إشارية للتوكيد والتنبيه .

أما الإشارة بصيغة «هؤلاء» فقد كانت أقل عدداً ووظائف من سابقتيها ، فقد ارتبطت بالمرجعية المباشرة للسابق أو اللاحق بجمع المؤنث أو المذكر المحسوس ، وتعلقت بأحرف الجر على قلة فى الاستخدام فارتبطت بـ «من، إلى» وإن كان ذلك لا يمنع مجيئها مع غيرهما ، وجاءت فى وظيفة الفاعل والمبتدأ والمضاف إليه والمعطوف ، ولم تأت فى باقى الصور الوظيفية التى جاءت فيها «هذا ، هذه» وهو أمر مفسر بالدلالة الخاصة لها حيث ارتباطها بالجمع يجعلها لا تأتى إلا فى سياقه التركيبى ، ومن ثم كانت أقل حظاً فى الوظائف ، وقد جاءت دلالة سابقة الهاء معها غير مختلفة الدلالة عن «هذا ، هذه».

٤ - لم يأت نمط الإشارة بـ «هكذا» إلا فى التشبيه القياسى الذى يقيس أمراً مجهولاً على آخر معلوم ، ويبدو أنها مقلوبة تركيبية من «كهذا» التى تسبقها الكاف الجارة المعلقة بالتركيب والمشبهة فى الدلالة ، إلا أن الكاف فقدت وظيفة الجر عندما سبقتها السابقة الهاء الدالة على الإشارة التنبيهة ، واحتفظت الكاف بدلالة التشبيه والتمثيل ، ولدلالة «هكذا». الخاصة جاءت فى تراكيب قليلة حيث بلغت أمثلتها سبعة ، وكان حظها من الوظائف أقل ، فقد جاءت فى وظيفة المبتدأ لربط الفقرات والجمل ، وجاءت فى وظيفة المفعول المطلق المؤكد لوجه القياس فى مضمون التركيب كما ورد فى تحليل الأمثلة فى الدراسة .

٥ - جاء نمط الإشارة المتوسط لسابقة ولاحقة فى نسبة قليلة وارتبط بإشارة المؤنث مع «تى» فى «هاتيك» وبالإشارة للمذكر المرتبط بالظرف على شكل الإضافة السابقة فى «حين ذاك» ، «يوم ذاك» ، غير أنه مع الإضافة الظرفية التزم بوظيفة الظرف فى التركيب ومع الإشارة المسبوقة بـ «ها» جاء فى وظائف المفعول به والمضاف إليه ، مع عدم ما يمنع أن يأتى فى غيرها من الوظائف ، ودلت الهاء على قيمة الإشارة التنبيهية والكاف على ضمير الإشارة غير المطابقة للمشار إليه.

٦ - جاء نمط الإشارة الملاصق للاحقة متوسط الانتشار فى المادة حيث بلغت عينته خمسين مثالاً ، كان الحظ الأوفر فيها لاستخدام الكاف لاحقة مع اسم الإشارة «ذا» وذلك لارتباطه بالمرجعية السابقة أو اللاحقة علي المعانى والأمور غير المحسوسة التى تحمل على المصادر التى لا تذكر ولاتؤنث ، ومثلت الكاف قيمة إشارية ملاصقة وغير

مطابقة لتوكـيد الإشارة مع «ذاك» وجاءت صـيغة الإشارة فى وظائف متـعددة ، حيث ضامتها «إذ» الظرفية المحولة لمعنى الإشارة إلي الظرف بكثرة ، كما جاء فى وظيفة المبتدأ ووظيفـة المتعلق بحـرف الجر ووظيفـة الناعت ووظيفة المضـاف إليه بينمـا لا ترد صور لملاصقة الكاف لاحقة لاسماء الإشارة إلا مع «أولاء» لتوكيد الإشارة ومع «هنا» للدلالة على التوسط فى المسافة المقاسة .

وكان حظ الإشارة بـ «أولئك» فى الوظائف أكثر من «هناك» حيث جاءت الأولى فى وظائف المتعلق بحـرف الجر معناه المضام لها ، ووظيـفة المبتدأ ، ووظيفـة المعطوف ، بينما اقتصرت وظائف «هناك» على الظرفية حتى مع تعلقها بحرف الجر الذى يقيد الاتجاه .

٧ - يمثل نمط الإشارة الملاصق للاحقين «اللام والكاف» على وجـه الخصوص- النمط الأكثـر شيوعـاً فى الأمثلة والوظائف من خـلال عينة الدراسة ، حـيث جاء فى تسـعة وتسعين مثالاً وارتبط بالمفرد المذكر لغـوياً «ذا» والمؤنث على المعنى أو الحقيقة «تى» ومع إشارة المكان «هنا» غير أن ارتباط اللام والكاف بـ «ذا» كان الأكثر فى النمط لما تتمتع به الصيـغة من الدلالة العـامة فى الإشارة التى تـرتبط بالمصدر أو المعنى السـياقى ، لذلك كانت وظائفه أكثر ؛ فقد جاء متعلقاً بـحرف الجر على تعدد معانى الحروف وجاء مقيداً بالإضافـة على تعدد المعانى الإضافـية فى قيودها وجـاء فى وظيفة المسند إليه المـبتدأ أو الفاعل وفى وظيفة اسم الناسخ وخبر الناسخ والمفعول به على تفاوت فى النسب حسبما وضحتـه الدراسة ، ثم جاءت النسـبة التالية مع الإشـارة بـ«تى» إلى المؤنث مع تقارب واختـلاف فى بعض الوظائف ، وكانت النسبـة الأقل عدداً ووظائف مع «هنالك» التى ارتبطت بوظيفة الـظرف حتى مع مضامة حـرف الجر لبيان الاتجاه وتوكـيده ؛ لكنها لم تقتصر على ظرفية المكان بل أشارت إلى الزمان أيضاً .

٨ - لم تأت سوابق إشـارية إلا الهاء سواء أكـانت مكتوبة على مـقطع واحد قصير مفـتوح منطوقـة على مقطع متـوسط مفتـوح أم مكتوبة ومنطوقـة على مقطع مـتوسط مفـتوح ، وعلى أى من شكليـها لم ترتبط إلا بدلالـة التنبيه فـى قيمـتهـا الإشارية ، وضامت الكاف الهاء مع «ذا» فقط من صيغ اسم الإشارة لدلالة التشبيه القياسى كما مر بالشرح عند التحليل من الأمثلة .

٩ - لم تأت الكاف لاحقة مع صيغ الإشارة إلا لتوكيد الإشارة للمشار إليه مع عدم المطابقة فيما عدا الإشارة إلى المكان حيث دلت الكاف على بعد المسافة المتوسط كما دلت على قيمة الإشارة للمشار إليه بغير مطابقة.

١٠ - لم تجتمع مع الكاف لاحقة إلا اللام التى ارتبطت بدلالة التوكيد الإشارى مع «ذا، تىّ» ولم ترتبط بدلالة على مسافة إلا عندما تضام الظرف «هنا» مع الكاف ، حيث استخدمت للدلالة على البعد ، وظلت الكاف على قيمتها الإشارية المؤكدة للفت المشار إليه بلا مطابقة ، ويبدو أن استخدام عدم المطابقة فى كاف الإشارة أو تحولها لقيمة توكيد الإشارة فقط هو الاستخدام السائد فى الفصحى المعاصرة .

١١ - ارتبطت كل صيغ الإشارة بدلالة التعريف المقامى الذى تكتسبه من خلال مقام حضور الخطاب ومرجعيتها حتى على الافتراض الذى يقدره الكاتب فى القارئ المتوجه إليه بالنص ، لذلك اكتسبت قيم السوابق واللواحق فى الأغلب مفهوم التوكيد والتنبيه المقامى ، كذلك امتنعت بعض الوظائف النحوية عن اسم الإشارة بجميع أشكاله ؛ إذ لم يرد فى المادة عينة الدراسة أن يقع اسم الإشارة أو المحول له فى الوظيفة الدلالية فى موقع الحال أو المميز «التمييز» أو المضاف أو ناعت النكرة ، من ناحية أخرى يظل معني الإشارة سواء بالصيغة المعلومة أو المحولة إليها - مرتبطاً بمفهوم تأويل المشتق على معنى اسم المفعول «المشار إليه» كأنه كناية حالية ، وهذا الذى خول له أن يقع فى وظيفة الناعت عندما تكون مرجعيته لمعرفة ذكرية أو سياقية - كما مرّ بالأمثلة وشرحها - وفي الوقت ذاته فإنه قد أتى «هكذا» فى موضع المفعول المطلق وهو على النكرة لما فيه من معنى التمثيل العام فى القياس ، وبذلك تأثرت صيغ الإشارة بدلالة سياقها وأثرت فى سياقها من خلال معناها وصيغتها والبعد المقامى للخطاب من خلال العلاقة بين أطراف الخطاب ، ومرجعيتها السابقة أو اللاحقة ،ومن ثم مثلت الإشارة على المستوى العام قيمة دلالية للربط بين السياق على مستوى الجملة والفقرة اللغوية وعلى مستوى التوكيد والاختصار ، وعلى مستوى الاستحضار المقامى لقياس دلالى يضاف إلى المعنى السياقى وعلى مستوى تفاعلها مع قيودها سواء بحروف المعانى الجارة والمعلقة أم بدلالة وظائفها داخل الجملة وتأويل المعانى فى علاقات التركيب أم على مستوى مضامة المعنى الدلالى لها للوحدات الصرفية المركبة كقيمة الإضافة المحولة للوحدتين إلى قيمة دلالية متحدة

المعنى ومقيدة بالطرفين ، وقيمة الناعت المركبة مع المنعوت كذلك ، وقيمة المعطوف مع اتحاده بالاشتراك الوظيفى مع المعطوف عليه .

١٢ - لم ترد صيغ أسماء إشارة مثل «ثمَّ ، هذاك» كما لم ترد صيغ مصغرة ، ولا صيغ المثنى من المفرد وربما يكون مرجع ذلك إلى خاصية نمط الأسلوب التاريخى للكتابة والموضوع الذى تعالجه الكاتبة ، إذ المعانى التي تتطلب مثل هذه الصيغ لم تأت فى الموضوع ، وذلك يوضح العلاقة بين قيم الدلالة فى أسماء الإشارة وبين الموضوع الذى يعالجه المتكلم فى أى مقام ، والمعانى التي يقصد نقلها أو استحضارها ، أو توكيدها ، أو تمثيلها . . . إلخ دلالات الاستخدامات الإشارية للصيغ ، ومن ثم فإن البحث يأمل أن تكون هناك دراسات وصفية مناظرة لأجناس أدبية فى الفصحى المعاصرة ولأجناس غير أدبية من الكاتبة ، تتعقب الموضوع فى مراحل مختلفة من خلال الكتابات الموثقة والأكثر شيوعاً ، حتى نتمكن من رصد خصائص ظاهرة الإشارة ومبانيها ومعانيها ووظائفها ، ويمكننا ذلك من مقابلة الظاهرة فى المستوى التراثى الذى رصده النحاة ، وإن كان الباحث قد رصد المستوى التراثى واتجاهات الدراسات اللغوية القديمة والحديثة فى الموضوع إلا أننا لا نتمكن من المقابلة بناء على معطيات أسلوبية لكاتبة واحدة .

مصادر البحث ومراجعه

أ- المصادر :-

- بنت الشاطئ : عائشة عبد الرحمن

- بطلة كربلاء ، زينب بنت الزهراء ؛ كتاب الهـلال ، سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال ، العدد الحادى عشر ١٩٥٢ .

- تراجم سيدات بيت النبوة ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٨٤

ب - المراجع :-

١-ب- العربية :

- الاستراباذى :- رضى الدين محمد.

شرح كتاب الكافية فى النحو لابن الحاجب ، المطبعة العامرة، القاهرة ، ١٢٧٥ هـ

- الأنبارى :- عبد الرحمن بن محمد .

- أسرار العربية ،ط ليدن ، ١٩٨٦ .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، دار الفكر ، د.ت

- حسان ، تمام .

اللغة العـربية معناها ومـبناها ، الهيئـة المصرية العامـة للكتاب ، ط٢ ١٩٧٩ .

- حسانين : أحمد طاهر

الاكتمال اللغوى ، القاهرة ، ط١ ١٩٨٧ .

- حسن :عباس .

النحو الوافى ، دار المعارف ج١، مصر ، ط٧ ١٩٨١ .

- حسن : العطار .

حاشية العطار على شرح الأزهرية لخالد الأزهرى ، ط٣ المطبعة العامرة ، مصر ١٣١١ هـ

- الراجحى؛ - عبده .

التطبيق النحوى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥ .

- الساقى :- مصطفى فاضل .

أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- سيبويه :- أبو بشر عمرو .

الكتاب ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ط١ بولاق ١٣١٦هـ .

- صالح :- فتح الله .

- الأدوات المفيدة للتنبيه فى كلام العرب ، دار الوفاء ، ط١ . ١٩٨٧ .

- الصغير : - أحمد

التعريف والتنكير فى النحو العربى ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم جامعة المنيا ١٩٩٧ .

- ضيف : - شوقى

- تجديد النحو ، دار المعارف ، ط٢ ١٩٨٢ .

- عفيفى :- أحمد مصطفى .

- التعريف والتنكير فى النحو العربى ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ١٩٩٩ .

- ابن منظور :- جمال الدين الأفريقى .

- لسان العرب ، ط بولاق ، ج٢٠ ، ١٣٠٠-١٣٠٧

- نحلة :- محمود أحمد .

- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ، دار التونى للطباعة والنشر، مصر ١٩٩٧ .

- ابن هشام :- أبو محمد عبد الله جمال الدين .

- شرح شذور الذهب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، د.ت.

- ابن يعيش :- موفق الدين .

- شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت.

٢- ب - المراجع الأجنبية :-

- Anderson, stephen, R. and Edward L.Keenon, (1985):-

Deixisgn Timothy shopen (ed) language typology and syntactic Description. Vol. III: Grammatical categories and the lexican, Cambridge university press.

- Jaggar, philip J. and Malami Buba, (1994):-

the space and time adverbial Non/con in Hausa: Gracking the deictic code. language Sciences 16.

- Kuno, Sunau, (1973):-

the structure of the japanese language, Cambridge, MA: Mit press.

تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلي

د. سعيد بن هادى القحطانى

الرياض

مما لاشك فيه أن محاولة إخضاع اللغة (أي لغة) للتحليل بواسطة الحاسب الآلي لابد وأن يعترضها العديد من الإشكاليات والعقبات وعندما تتشابه العقبات في لغات عديدة فإنه بلاشك تتشابه طرق حلها . غير أن تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلي يكتنفه عقبات كثيرة ، أكثر من أي لغة أخرى . ومعظم هذه المشكلات يتعلق بالجوانب التي تختلف فيها العربية عن اللغات الأوربية ، تلك اللغات التي صممت معظم البرامج الحاسوبية أصلاً لتحليلها (سلوكم و آريستر (Slocum & Aristar) ١٩٩٢م) .

ولا شك أن محاولة قولبة اللغة العربية في الحاسب الآلي من أهم المشكلات التي تعترض طريق وضع المصطلحات العربية . ولذلك يقترح (Slocum & Aristar) وجوب حصر الأوزان العربية حصراً دقيقاً وتحليلها وفق نظام تصنيفي معين ، وهو ما سيمكن من وضع رموز رياضية لها في الحاسب الآلي . ويجب أن يكون هذا التصنيف من الشمولية بحيث يستوعب الفروق بين الكلمات الناتجة عن اختلاف التشكيل . ثم يتم بعد ذلك تطوير برامج آلية يمكنها استيعاب القواعد النحوية العربية . بحيث يتمكن الحاسب الآلي من تصويب الجمل الخطأ عند قراءتها . ومن الجانب النظري ، فإن تطوير مثل هذه البرامج ليس مستحيلاً .

وقد ظهرت محاولات كثيرة لوضع برامج آلية لتحليل اللغة العربية بحيث يمكنها التعامل مع المصطلحات وفق مخزون كبير من اللغة . ولكن هذه المحاولات يعترضها العديد من العوائق التي تعود في المقام الأول إلى التركيب الصرفي للغة العربية ، بالإضافة إلى بعض هذه العوائق الناشئة عن عملية التعريب نفسها ، أي تعدد الطرق المستخدمة في التعريب وتباينها فيما بينها . وفيما يلي سأستعرض بعض القضايا المتعلقة بمحاولة تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلي .

طبيعة النحو العربي

من المعروف أن النحو العربي ينطلق من منطلقات رياضية توازنية صرفة . ويشير المولودي (١٩٨٦م) إلى أن دراسة القوانين النحوية العربية "القواعد" مبنية بشكل أساسي على الملاحظة ، والمقارنة ، والإلحاق . والنحو العربى في مجمله مبني على المقارنة والقياس. وقد حقق اللغوي العربي الخليل بن أحمد ومن تبعه عدداً من الخطوات المهمة في تحليل النحو العربي ، خصوصاً فيما يعرف بالمجموعات البنائية ، والأصول والفروع والقياس .

وفي الواقع فإن الخليل بن أحمد ومن تبعه وضعوا مراتب مختلفة لتحليل النحو العربي ، وتحدثوا عن تلك المراتب التي لم يسبقهم أحد إلى تحليلها . ومن هذه المراتب المرتبة الوسطى للدلالات ، والعلاقة بين البناء والوصل ، وهذه الأخيرة تشبه إلى حد كبير نظرية القواعد التي تحدث عنها الأمريكي الشهير تشومسكي (١٩٧٥م) .

ولكي يتسني لنا تحليل اللغة العربية وترميزها بواسطة الحاسب الآلي فإنه لابد من الفهم العميق لهذه العلاقات في اللغة العربية بنفس القدر الذي تم بواسطته تحليل اللغة الإنجليزية وترميزها . ومما لاشك فيه أن هذه البرمجيات المستخدمة حالياً بنيت على تصنيف دقيق لقواعد اللغة الإنجليزية.

ومن أهم العقبات التي تعترض استخدام تقنيات الحاسب في تحليل اللغة العربية اختلاف بناء الجملة العربية عن اللغات الأخرى . كذلك فإن معظم التقنيات الحاسوبية المستخدمة صممت أصلاً لمعالجة الجملة الإنجليزية ؛ لذا تظل مقصورة عن التعامل مع الصيغ الصرفية العربية بكفاءة .

ويقترح " بشاى ١٩٨٢م " وضع برنامج آلي يتعامل مع الصيغ الصرفية العربية، والدلالات الرئيسية للأسماء والأفعال والحروف بدلاً من تحوير عمل البرامج المستوردة التي صممت أصلاً للغة الإنجليزية ، بحيث يقوم مثل هذا البرنامج بفرز الصيغ التي تتفق مع قواعد اللغة العربية وحسب ، ولا يسمح بإفراز صيغ خارجة عن قواعد اللغة . وهناك بعض المواصفات التي لابد من توفرها في هذه البرامج لكي تتعامل مع الخصائص النحوية التي تتميز بها العربية :

● الفعل في اللغة العربية يسبق الفاعل وبالتـالي فإن ترتيب الجملة الفعلية العربية هو فعل ، فاعل ، مفعول به .

● عندما يكون الفاعل ضـميراً فإنه يتصل بالفعل ويكون في هـذه الحالة لاحقة، وليس كلمة منفصلة كما هو الحال في اللغة الإنجليزية .

● هناك كلمات استـدراكية في اللغة العربيـة مثل "لكن" و"لإن" وهي تتطلب وجود الفاعل قبل الـفعل ، وبالتالي فإن ترتيب الجمل التي تبدأ بهـذه الكلمات يختلف عن القاعـدة التي أشير إليها آنـفاً . كما أن الأفعـال العربية تتفق مع الفـاعل من حيث العدد والجنس بعكس اللغة الإنجليزية إذ أن الفعل يبقى مجردا .

● يدل الضمير في اللغة العربيـة على الفاعل ، الذي سبق ذكره في بداية الجملة في نحو "جاء الولد الذي رأيته " فالهاء تعود على "الولد" ، بينما في اللغة الإنجليزية لا يوجد مثل هذه الخاصية .

● تتوافق الصـفات مع الأسـماء في العربيـة من حيث الجنس والعـدد ، أما في الإنجليزية فالصفات مجردة .

ومن المقترحات حـول وضع برامج آلية خاصة بتحليل اللغة العربيـة استخدام ما يطلق عليـه "بالشـبكات الآلية الـعصـبيـة" "Neural Netwerk Systems" (أحمـد وآخرون ١٩٩٢م) . وهذه الشبكات هي أحد أنظمة الذكاء الاصطناعي الذي يقوم على وضع أنماط مستمدة من عدد هائل من المدخـلات ؛ حيث يقوم الحاسب الآلي بالتعرف على أنماط مـعينة بعـد تحليل عدد كبـير من المدخـلات . وقد تنجح هذه البـرامج ولو بشكل نسبي في التعرف على الأنماط النحوية العربية ، ومن ثم التعامل معها ، ويمكنها أيضا التعرف على الأشكال المتعددة للحرف العربي وتنميطها .

الحاسب الآلي والمعجمية العربية

يلعب الحاسب الآلي دوراً رئيسيًـا في المعجمية الحديثة ، وخصوصـاً فيما يتعلق بحفظ مراحل التطور التاريخي لمعاني المفردات . فـباستخدام الحاسب الآلي يمكننا حفظ معلومات عن كل كلمـة، بل مقاطع من النصوص التي كـانت تستخدم فيـها في حقب زمنية مختلفـة . وإذا ما تمكنا من استخدام هذه التقنية في اللغـة العربية ؛ فإنه بإمكاننا

تتبع مراحل تغيير معاني المفردات العربية عبر مراحل تاريخية مختلفة ، ومعرفة مدى تردد كل مفردة ، وتغيير الدلالات في النطق . وهذا سيوفر لنا معلومات دقيقة عن التغيرات التي تحدث لكل جذر واشتقاقاته ، وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى يمكننا حفظ سجل شامل للغة .

وفيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي في المعجمية العربية على وجه الخصوص ، هناك عقبات تعترض استخدام هذه البرامج بشكل فاعل ؛ ذلك أن معظم هذه البرامج أنتجت أصلاً للتعامل مع اللغات اللاتينية والإنجليزية على وجه الخصوص . كما أن هناك عقبات أخرى تتعلق بتعامل هذه البرامج مع الحرف العربي ، ومن هذه العقبات ما يلي :

- تعدد صيغ كتابة الحرف العربي واختلاف تلك الصيغ بحسب موقع الحرف في الكلمة (أول الكلمة ، وسطها ، آخرها) .
- علامات الترقيم ، والنقاط التي توضع على الحروف (تقارب صيغها ، وتعددها) .
- بعض النقط يكون استخدامها اختيارياً .
- وجهة القراءة من اليمين إلى اليسار (عكس الحرف اللاتيني) .
- بعض النقاط لها وظائف مزدوجة .

ثم إن معظم المعاجم الأجنبية المصنفة بالحاسب الآلي مصنفة حسب الصيغة المبنية (أي صيغة الفعل ، أو الاسم المجرد) وليس بالجذر كما في المعاجم العربية . وتصنف السوابق واللواحق كمدخلات أساسية في المعاجم الحديثة بينما لا تصنف كذلك في المعاجم العربية . وبما أن اللغة العربية تحتوي على صيغ صرفية داخلية (تحدث داخل الكلمة نفسها) وليست سوابق أو لواحق ؛ فإنه يتحتم التعامل مع الجذر وليس مع كل صيغة على حدة . وهذه الخصائص التي تختص بها العربية تجعل من الصعب استقطاب البرامج الآلية الحديثة التي صممت أصلاً للتعامل مع الإنجليزية (Slocum & Aristar ١٩٩٢م) .

الحاسب الآلي وبنوك المصطلحات

لقد أصبح الحاسب الآلي ضرورة ملحة في عملية تعريب المصطلحات خصوصاً فيما يتعلق ببنوك المصطلحات العالمية وإمكانية الإفادة منها . ولن تستطيع اللغة العربية مواكبة المصطلحات العلمية والتقنية مالم توظف تقنية الحاسب في هذا المجال ؛ ففي كل

يوم يرد المئات من المصطلحات العلمية والتقنية والحرفية ، وتبث بنوك المعلومات الدولية عدداً هائلاً من أسماء المنتجات الحديثة كل يوم (حجازي ١٩٩٢م) .

ويقترح الحمزاوي (١٩٩٢م) خمس خطوات رئيسية للإفادة من تقنية الحاسب في هذا المجال :

● وضع منهجية موحدة لعملية وضع المصطلح.

● وضع منهجية موحدة للترجمة .

● وضع نظام محدد للتقييس .

● وضع نظام آلي لمعالجة المصطلحات . (١٩٩٢م ، ص.٦٠)

ونظام التقييس هذا من شأنه القضاء على الازدواجية في وضع المصطلحات التي تختلف من قطر إلى آخر في الدول العربية ، فعندما يكون هناك نظام موحد مبني على منهجية موحدة ؛ فإنه بلا شك سيدفع عملية تعريب المصطلحات إلى وضع أفضل بكثير مما هو عليه الآن .

ويقترح بعض المهتمين بعملية تعريب المصطلح أيضاً وضع نظام للتقييس وفق الأسس التالية :

● درجة شيوع المصطلح : أي أن المصطلح المستخدم في أكثر من عشرة مصادر هو الأولى بالاستخدام ؛ لأنه الأكثر شيوعاً ، بينما المصطلح المستخدم في مصدر أو مصدرين هو بلا شك أقل شيوعاً .

● مبدأ الاقتصاد : بحيث يكون المصطلح قصيراً ومعبراً .

● مبدأ المواءمة : أي تواءم المصطلح مع المعنى المقصود بشكل مباشر .

● مبدأ الإنتاجية : أي أنه يمكن اشتقاق صيغ أخرى من المصطلح .

والخلاصة أن استخدام الحاسب الآلي في تحليل اللغة العربية أضحى ضرورة ملحة لابد من حشد كل الطاقات لإنتاج برامج حاسوبية قادرة على تحليل الجملة العربية وترميزها ، لكي تتم الإفادة من خدمات بنوك المعلومات الآلية المنتشرة في العالم ، ومن ثم نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية آلياً .

المراجع

أحمد وآخرون (١٩٩٢م). "Arabic Script Recognition" .. ندوة استخدام العربية في تقنية المعلومات. مكتبة الملك عبد العزيز ، الرياض .

بشاي (١٩٨٢م). 'Linguistic Problem in Computer Aided Translation from English to Arbic' دراسات في الترجمة الآلية. محمود صالح. الرياض .

حجازي (١٩٩٢م). "الحاسب الآلي والمعجمية العربية". ندوة استخدام العربية في تقنية المعلومات مكتبة الملك عبد العزيز ، الرياض .

الحمزاوي (١٩٩٢م) . "نحو نظرية مصطلحية عربية" .. ندوة استخدام العربية في تقنية المعلومات. مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض .

المولودي، (١٩٨٦). 'Arabic Language Planing : the case of Lexical Modernization'. رسالة دكتوراه ، جامعة جورج تاون ، الولايات المتحدة الأمريكية .